



صندوق النقد الدولي

التقرير الفُطري رقم 17/316
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2017 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات

أغسطس 2017

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2017 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن ملخصاً لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 17 يوليو 2017 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 17 يوليو 2017، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 11 مايو 2017 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 29 يونيو 2017، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
- مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل أو سيتم إصدارها لاحقاً:

تقرير القضايا المختارة

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تفصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 17/xx
للنشر الفوري
٢١ يوليو ٢٠١٧

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٧ يوليو ٢٠١٧ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.^١

ومن المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي إلى ١,٧% في عام ٢٠١٧، لكن النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيقترب من الصفر مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي النفطي في إطار التزامات المملكة بمقتضى اتفاق "أوبك". ومن المتوقع أن يتحسن النمو على المدى المتوسط مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتتبع المخاطر الراهنة في الأساس من جوانب عدم اليقين بشأن مستقبل أسعار النفط، إلى جانب التساؤلات حول كيفية تأثر الاقتصاد بالإصلاحات الجارية. وقد تراجع توظيف العمالة، وارتفع معدل البطالة بين المواطنين السعوديين إلى ١٢,٣%.

وبعد الارتفاع الذي سجله التضخم على مؤشر أسعار المستهلكين في أوائل ٢٠١٦ بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والمياه، تحول إلى معدل سالب في الشهور القليلة الماضية. غير أن التوقعات تشير إلى ارتفاعه مجددا على مدار العام القادم بسبب تطبيق ضرائب السلع الانتقائية مؤخرا، وإجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة، واستحداث ضريبة القيمة المضافة في بداية ٢٠١٨.

ومن المتوقع أن يشهد عجز المالية العامة انخفاضا كبيرا في السنوات القادمة، إذ يتراجع من ١٧,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦ إلى ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧ وأقل بقليل من ١% من إجمالي الناتج المحلي مع حلول عام ٢٠٢٢. ويقوم هذا على افتراض الالتزام بالمواعيد التي حددها "برنامج تحقيق التوازن المالي" للإصلاحات الكبيرة في الإيرادات غير النفطية وزيادات أسعار الطاقة، وتحقيق وفورات التشغيل والإنفاق التي حددها "مكتب ترشيد الإنفاق" حتى الآن. ومن المتوقع أن يستمر تمويل العجز بمزيج من عمليات السحب من الأصول والاقتراض الداخلي والخارجي.

ومن المتوقع أن يتحول رصيد الحساب الجاري إلى تحقيق فائض محدود في عام ٢٠١٧ مع زيادة إيرادات تصدير النفط وبقاء نمو الواردات والتدفقات الخارجة من تحويلات الوافدين في حدود منخفضة نسبيا. ومن المتوقع أيضا استمرار خروج التدفقات المالية الصافية، وانخفاض الأصول الأجنبية الصافية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، وإن كانت سنظل في مستوى مريح.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

ويلاحظ ضعف نمو الائتمان والودائع ولا يتوقع أن يتعافى إلا بالتدريج. وقد هبطت أسعار الفائدة بين البنوك بعد أن سجلت ارتفاعا حادا في عام ٢٠١٦، ويحتفظ الجهاز المصرفي بمستويات كافية من السيولة. أما القروض المتعثرة فقد سجلت زيادة طفيفة إلى ١,٤%، ولكنها لا تزال منخفضة.

وقد شرعت المملكة في برنامج إصلاح جريء في إطار "رؤية السعودية ٢٠٣٠" التي أُعلنت في عام ٢٠١٦. وحققت السلطات تقدما كبيرا في بدء تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحية الطموح. وبدأت جهود الضبط المالي تُوْتِي ثمارها، وهناك زخم متزايد في مسيرة الإصلاح من أجل تحسين بيئة الأعمال، كما تم إرساء جانب كبير من الإطار المعني بزيادة الشفافية والمساءلة الحكومية. ومن الضروري توخي الكفاءة في تحديد الإصلاحات ذات الأولوية وتسلسلها وتنسيقها، كما ينبغي مراعاة الإفصاح الجيد عنها وإرسائها على أساس من العدالة يحقق لها التأييد الاجتماعي المطلوب ويضمن تنفيذها بنجاح.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

قال المديرون التنفيذيون إن الاقتصاد السعودي يواصل التكيف مع آثار انخفاض أسعار النفط وإجراءات الضبط المالي الجارية، ولكن النمو غير النفطي من المتوقع أن يتحسن هذا العام، كما يُتوقع أن يرتفع النمو الكلي على المدى المتوسط مع التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وأثنى المديرون على السلطات السعودية لما أحرزته من تقدم في تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحية الطموح. وأكدوا أهمية معايرة الإصلاحات وتحديد تسلسلها بالصورة الملائمة قائلين إن ذلك بشكل عاملا أساسيا لنجاحها.

ورحب المديرون باتجاه الإصلاحات التي تجريها السلطات في المالية العامة، واتفقوا على الحاجة إلى إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر بوتيرة ملائمة على المدى المتوسط. وأشار معظمهم إلى أن لدى المملكة حيزا ماليا كافيا يسمح بإجراء الضبط المالي بوتيرة أكثر تدريجا مما ورد في "برنامج تحقيق التوازن المالي". غير أن عددا قليلا من المديرين نبه إلى المخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها تركيز إجراءات الضبط في فترة لاحقة. وفي هذا الصدد، رحب المديرون بما تتويبه السلطات من مراقبة دقيقة لتأثير إجراءات الضبط والإصلاح واتخاذ إجراءات تصحيحية فيها حسب مقتضى الحال.

وأثنى المديرون على جهود السلطات لزيادة الإيرادات غير الضريبية. وفي هذا السياق، شددوا على أهمية إقامة نظام ضريبي فعال وكفاء. وأشاروا إلى ما تم مؤخرا من تطبيق الضرائب الانتقائية على التبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، كما رحبوا بالتزام السلطات بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في مطلع ٢٠١٨، وإن أشار عدد قليل منهم إلى احتمال مواجهة صعوبات في الالتزام بالجدول الزمني المقرر للتنفيذ. وأوصى المديرون بأن تكون الإعفاءات والبنود ذات المعدلات الصفرية في أضيق الحدود.

ورحب المديرون بخطة السلطات لإجراء مزيد من الإصلاحات في أسعار الطاقة، وأكدوا أهمية ضمان العدالة في الإصلاحات المقررة وأيدوا إعانات الأسر المخططة لتخفيف أثر الزيادات السعرية على الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ورأى عدد

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

من المديرين إمكانية تطبيق الزيادات السعرية على مراحل أكثر تدرجا بما يتيح للأسر ومنشآت الأعمال وقتا أطول للتكيف معها.

ورحب المديرين بالتحسينات التي أدخلت مؤخرا على إطار المالية العامة ومستوى شفافية المالية العامة، وحثوا على مزيد من التقدم في هذين المجالين. كذلك أيد المديرين المراجعة المزمعة للإتفاق العام، وأكدوا أهمية خفض التدرجي لفاتورة الأجور وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي ومواصلة تحسين كفاءة الإنفاق الرأسمالي.

وأشار المديرين إلى التقدم الجيد الجاري تحقيقه في تحديد وإزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص، ورحبوا بالتشاور المكثف مع مجتمع الأعمال في هذا الخصوص. ورحب المديرين بخطط السلطات للخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص كما نبهوا السلطات إلى ضرورة الوقاية من مخاطر المالية العامة.

واتفق المديرين على ضرورة زيادة توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص، وأكدوا أهمية النهوض بالتعليم والتدريب، كما أشاروا إلى أن التواصل الواضح بشأن الفرص المستقبلية المحدودة للتوظيف في القطاع العام من شأنه تحفيز المواطنين على البحث عن فرص عمل في القطاع الخاص. ودعا المديرين إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة توظيف النساء وتعزيز مشاركتهن في سوق العمل.

ورحب المديرين بالنتائج التي خلص إليها تقرير تقييم استقرار النظام المالي والتي تفيد بجودة تنظيم البنوك والرقابة عليها. ورحبوا بالخطوات المتخذة من جانب مؤسسة النقد العربي السعودي لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية وتطوير الإطار الاحترازي الكلي وشبكة الأمان المالي. ورأوا أن هناك مجالا أمام المؤسسة لتعزيز إطارها المعني بإدارة السيولة. ورحب المديرين بجهود السلطات لتحقيق تقدم أكبر في تقوية إطارها المنظم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، معربين عن تطلعهم لاستكمال تقييماتها للمخاطر.

واتفق المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال نظاما ملائما بالنظر إلى هيكل الاقتصاد السعودي، وأكدوا أن استمرار التصحيح المالي مطلب حيوي لدعم هذا النظام. ورأوا أنه من المفيد مراجعة نظام الصرف بصفة دورية للتأكد من استمرار ملاءمته للاقتصاد.

وحث المديرين السلطات على الاستمرار في معالجة ثغرات البيانات والاشتراك في "المعيار الخاص لنشر البيانات" (SDDS).

مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٢-٢٠١٧

توقعات	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
إجمالي الإنتاج والأسعار	٥,٤	٢,٧	٣,٧	٤,١	١,٧	٠,١
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٥,١	١,٦-	٢,١	٥,٣	٣,٨	١,٩-
إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي	٥,٥	٦,٤	٤,٩	٣,٢	٠,٢	١,٧
إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي	٧٣٦	٧٤٧	٧٥٦	٦٥٤	٦٤٦	٦٩٢
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٢,٩	٣,٥	٢,٧	٢,٢	٣,٥	١,٧
مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)						
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية	٤٥,٢	٤١,٣	٣٦,٨	٢٥,٠	٢١,٤	٢٥,٠
إيرادات الحكومة المركزية	٤١,٥	٣٧,٠	٣٢,٢	١٨,٢	١٢,٧	١٧,٥
منها: إيرادات نفطية	٣٣,٢	٣٥,٥	٤٠,٢	٤٠,٧	٣٨,٦	٣٤,٣
مصروفات الحكومة المركزية	١٢,٠	٥,٨	٣,٤-	١٥,٨-	١٧,٢-	٩,٣-
رصيد المالية العامة (العجز -)	٦٠,١-	٥٩,٤-	٦٣,٦-	٤٩,٨-	٤٤,٧-	٣٩,٦-
الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)	١٣,٩	١٠,٩	١١,٩	٢,٥	٠,٨	١,٧
النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)						
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
القطاع الخارجي	٣٨٨,٤	٣٧٥,٩	٣٤٢,٥	٢٠٣,٥	١٨٢,٣	٢٠٨,٢
الصادرات	٣٣٧,٢	٣٢١,٧	٢٨٤,٤	١٥٣,٠	١٣٦,٢	١٥٨,٥
منها: نفط ومنتجات مكررة	١٤١,٨-	١٥٣,٣-	١٥٨,٥-	١٥٩,٣-	١٢٣,٩-	١٢٧,٦-
الواردات	١٦٤,٨	١٣٥,٤	٧٣,٨	٥٦,٧-	٢٤,٩-	١,٣
الحساب الجاري	٢٢,٤	١٨,١	٩,٨	٨,٧-	٣,٩-	٠,٢
الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	٦٤٧,٦	٧١٦,٧	٧٢٤,٣	٦٠٨,٩	٥٢٨,٦	٤٧٢,٦
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٣٣,٨	٣٣,٢	٣٥,١	٣٧,٥	٣١,٧	٢٨,٢
صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات)	٣,٢	٣,٠	٩,٤	٨,٤	٤,٨	٠,٨
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) ^١						

المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أحدث بيانات ٢٠١٧ تتعلق بنهاية شهر مايو.

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧

٢٨ يونيو ٢٠١٧

أهم القضايا

السياق: شرعت المملكة العربية السعودية في تنفيذ برنامج إصلاح جريء في إطار "رؤية ٢٠٣٠". وهناك زخم قوي في مسيرة الإصلاح، ويجري حالياً إحراز تقدم جيد نحو تنفيذ الإصلاحات. كذلك خفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها من النفط بموجب اتفاق "أوبك+".

الآفاق والمخاطر: تشير التوقعات إلى ارتفاع النمو غير النفطي هذا العام، ولكن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي سيقترب من الصفر بسبب انخفاض إنتاج النفط. ومن المتوقع أن يتحسن النمو على المدى المتوسط مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتتبع المخاطر في الأساس من عدم اليقين بشأن مستقبل أسعار النفط ومدى تأثير الاقتصاد بالإصلاحات الجارية.

سياسة المالية العامة: يتعين خلال السنوات القادمة إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر بوتيرة ملائمة. وينبغي أن تركز الإصلاحات على نجاح تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وزيادة أسعار الطاقة والمياه بالتدريج مع حماية الفئات الأقل دخلاً، وتحسين عناصر الإنفاق الحكومي، مع تعزيز إطار المالية العامة.

الإصلاحات الداعمة للنمو وتوظيف العمالة: يجري حالياً تحقيق تقدم نحو تحديد والحد من بعض العقبات أمام نمو القطاع الخاص والصادرات. ومن الضروري توفير مزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص وزيادة معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة. ويمكن دعم الإصلاحات الهيكلية باتخاذ تدابير موجهة بدقة على مستوى المالية العامة.

القطاع المالي: تخضع البنوك لمستوى جيد من التنظيم والرقابة، ولا تزال في وضع يؤهلها للتغلب على آثار تباطؤ النمو. ومن شأن الإصلاحات الجارية الهادفة إلى تطوير أسواق المال المحلية زيادة خيارات التمويل والادخار أمام الاقتصاد.

القطاع الخارجي: ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال نظاماً ملائماً بالنظر إلى الهيكل الاقتصادي الحالي.

اعتمد التقرير
عاصم حسين
وسانجايا بانث

عُقدت المناقشات في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢٩ إبريل إلى ١١ مايو ٢٠١٧. وتألّف فريق الخبراء من تيم كالن (رئيس البعثة) ونبيل بن لطيفة وصهيب شاهد (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وونديل دال (من إدارة شؤون المالية العامة). وانضم إلى البعثة ديميتري ديميكاس (رئيس بعثة برنامج تقييم القطاع المالي، إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)، كما شارك في الاجتماعات الختامية جهاد أزور (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ورافق البعثة الدكتور هشام العقيل المدير التنفيذي للممثل للمملكة العربية السعودية. والتقى الفريق بمعالي الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية، ومعالي الدكتور أحمد الخليفي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وغيرهما من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص. وقدم الدعم للفريق من المقر الرئيسي كل من ديانا كارغبو-سيكال، وجي ليو، وماليكا بانث، وتاكر ستون (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

المحتويات

٤	السياق
٤	التطورات المالية وتطورات المالية العامة الكلية والآفاق والمخاطر
٤	ألف - آخر التطورات
٩	باء - الآفاق
١٤	جيم - المخاطر والتداعيات
١٤	مناقشات حول السياسات
١٧	ألف - وتيرة التصحيح المالي وعناصره وتنفيذه
١٦	باء - الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز النمو وزيادة التوظيف في القطاع الخاص
٢٣	جيم - صلاية القطاع المالي وتطويره
٢٧	دال - سعر الصرف والاستقرار الخارجي
٢٧	هاء - قضايا إحصائية
٢٨	تقييم الخبراء
	الأطر
١٠	١- إصلاحات الإيرادات غير النفطية
١١	٢- مستجدات إصلاحات أسعار الطاقة والمياه
١٣	٣- مضاعفات النفقات في المملكة العربية السعودية
	الأشكال البيانية
٣١	١- تطورات المالية العامة

- ٣٢ - تطورات القطاع الحقيقي
- ٣٣ - التضخم وتطورات الأسواق المالية
- ٣٤ - تطورات القطاع الخارجي
- ٣٥ - التطورات النقدية
- ٣٦ - تطورات سوق العمل
- ٣٧ - تأثير تراجع أسعار النفط على نتائج المالية العامة والمركز الخارجي
- ٣٨ - السيناريو الأساسي وسيناريو التصحيح المالي التدريجي المقترن بإصلاحات هيكلية - مؤشرات اقتصادية رئيسية
- ٣٩ - هيكل الإنفاق الحكومي
- ٤٠ - تطورات سوق العمل
- ٤١ - المعوقات أمام نمو القطاع الخاص

الجدول

- ٤٢ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٢-٢٠٢٢
- ٤٤ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٤-٢٠٢٢
- ٤٦ - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠١٠-٢٠١٥
- ٤٧ - المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠١٢-٢٠٢٢
- ٤٨ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٢-٢٠٢٢
- ٥٠ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٧-٢٠١٦

الملاحق

- ٥٢ - قطاع الشركات في المملكة العربية السعودية
- ٥٧ - استمرارية أوضاع المالية العامة والدين الخارجي
- ٦٠ - فجوات السياسات الهيكلية والمعوقات أمام النمو وتوظيف العمالة في القطاع الخاص
- ٦٩ - برنامج تقييم القطاع المالي
- ٧٠ - تقييم الاستقرار الخارجي في السعودية
- ٧٨ - مسودة البيان الصحفي

السياق

١- شرعت المملكة العربية السعودية في تنفيذ برنامج إصلاح جريء في إطار "رؤية ٢٠٣٠" التي أُطلقت في إبريل ٢٠١٦. وتهدف الإصلاحات إلى تحويل الاقتصاد السعودي من خلال تنويعه بعيدا عن النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة الوظائف المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص، وتعديل سياسة المالية العامة للتكيف مع واقع تراجع أسعار النفط، وتعزيز الفعالية والمساءلة في الحكومة.

٢- وعقب إطلاق "رؤية ٢٠٣٠"، وُضعت أهداف للسياسات وتفاصيل بشأن الإصلاح محددة على نحو أدق في برامج "تحقيق الرؤية" التي أُعدت لاحقا. وتتضمن هذه البرامج برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ الذي أُطلق في يونيو ٢٠١٦ وبرنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠٢٠ الذي بدأ في ديسمبر ٢٠١٦. وُضعت في الآونة الأخيرة الخطوط العريضة لعشرة برامج أخرى، وسوف تُحدد تفاصيلها خلال الأشهر القادمة.

٣- وهناك زخم قوي في برنامج الإصلاح يدعمه نظام الحوكمة والرقابة الذي وُضع. وتتسق الإصلاحات بدرجة كبيرة مع المشورة التي قدمها صندوق النقد الدولي في السابق بشأن السياسات. ولدعم تنفيذ الإصلاحات، حددت الحكومة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ووضعت مؤشرات أداء رئيسية للوزارات والهيئات الحكومية. كذلك أنشئ المركز الوطني لقياس أداء الهيئات العامة بغرض متابعة التقدم في مسار الإصلاحات ورفع تقارير بذلك. ودُمج عدد من الوزارات الحكومية أو أعيدت هيكلتها بهدف دعم تنفيذ الإصلاحات وتحسين آليات المساءلة وتقديم الخدمات.

٤- وكان للمملكة العربية السعودية دور محوري في اتفاق "أوبك+" بشأن إنتاج النفط. وكجزء من الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شهر نوفمبر الماضي بهدف خفض إنتاج النفط خلال السنة الأولى من عام ٢٠١٧، قامت المملكة العربية السعودية بتخفيض إنتاجها إلى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الفترة يناير-إبريل ٢٠١٧، وهو انخفاض بنسبة ٣,٤% مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١٦. وتم مؤخرا تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج حتى الربع الأول من عام ٢٠١٨.

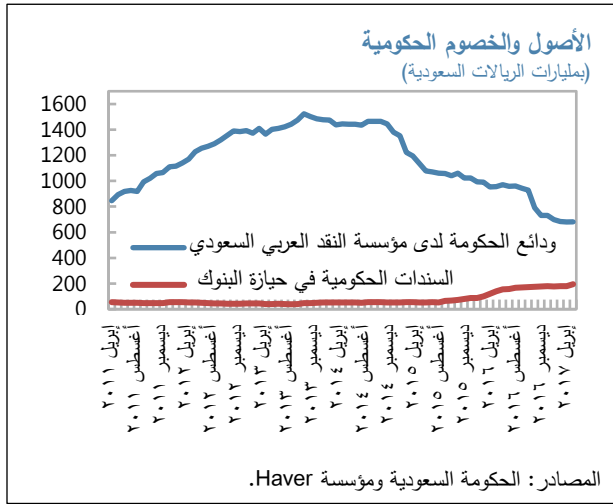
٥- ولا تزال المنطقة تشهد توترات حادة. فالصراع الجاري في سوريا واليمن يفرض أوضاعا أمنية صعبة. كذلك قامت المملكة العربية السعودية، إضافة إلى البحرين والإمارات العربية المتحدة من بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر.

التطورات والآفاق والمخاطر الكلية والمالية وفي المالية العامة

ألف - آخر التطورات

٦- استمر تعديل سياسة المالية العامة للتكيف مع تراجع أسعار النفط. فقد تراجع العجز الأولي غير النفطي إلى ٤٤,٧% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في عام ٢٠١٦ مقابل ٤٩,٨% في عام ٢٠١٥. وانخفض الإنفاق بنسبة ٦,٤% نتيجة تراجع حاد في النفقات الرأسمالية ساهم في موازنة تأثير ارتفاع فاتورة الأجور (الشكل البياني ١، الجداول من ٣-١). وتتضمن الإنفاق تسوية متأخرات من عام ٢٠١٥ (٣,٣% من إجمالي الناتج المحلي). وارتفعت الإيرادات غير النفطية أيضا.

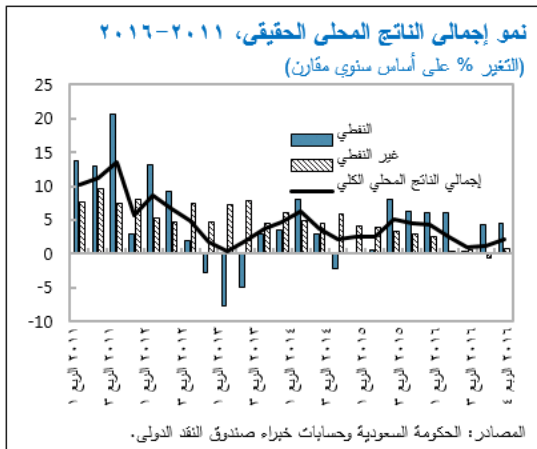
حالة تنفيذ توصيات خبراء الصندوق الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦	
التوصية	الوضع الراهن
ضرورة اتخاذ إجراءات تدريجية كبيرة ومستمرة لضبط أوضاع المالية العامة.	استمر ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٦، فتراجع عجز المالية العامة الأولي غير النفطي بنسبة ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويتوخى برنامج تحقيق التوازن المالي الوصول إلى التوازن في الميزانية في عام ٢٠١٩.
تعزيز إطار سياسة المالية العامة.	تم إنشاء وحدة المالية العامة الكلية في وزارة المالية. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية في الوقت الحالي لدعم عمليات هذه الوحدة. وتعكف الحكومة على تعزيز عملية إعداد الميزانية، وتهدف إلى التحول نحو إطار للمالية العامة متوسط الأجل، كما وضعت مؤشرات أداء رئيسية للوزارات، وبدأت في نشر بيانات المالية العامة ربع سنوية. غير أن الضعف لا يزال يشوب بيانات المالية العامة وشفافية المالية العامة.
ضرورة تنفيذ إصلاحات شاملة في أسعار الطاقة.	يتضمن برنامج تحقيق التوازن المالي خطة تهدف إلى زيادة أسعار الطاقة والمياه لتصل إلى المستويات الدولية/مستويات استرداد التكاليف بحلول عام ٢٠٢٠. وسوف يتم تعويض الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط من خلال صرف إعانات لها.
تعزيز قاعدة الإيرادات غير النفطية.	طبقت الحكومة رسوما على استخراج التآشير والأراضي غير المستغلة والخدمات البلدية. وطُبقت ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات الغازية/مشروبات الطاقة في شهر يونيو. ومن المقرر تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨. ويقدم الصندوق حاليا المساعدة الفنية بشأن الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة.
مراجعة النفقات الرأسمالية والجارية لزيادة الاتساق بين الإنفاق وأولويات السياسات. وأحتواء فاتورة الأجور الحكومية.	يعكف مكتب ترشيد الإنفاق حاليا على مراجعة ميزانيات الوزارات الكبيرة. كذلك تم إنشاء مكتب إدارة المشاريع بهدف تعزيز إدارة المشروعات. وبرغم معاودة صرف بدلات موظفي القطاع العام في إبريل ٢٠١٧، أُتخذت تدابير أخرى في أواخر عام ٢٠١٦ ولا تزال قيد التنفيذ لترشيد فاتورة الأجور.
النظر في تمويل عجز المالية العامة كجزء من استراتيجية متكاملة لإدارة الأصول والخصوم.	أنشئ مكتب إدارة الدين، وتم تمويل عجز عام ٢٠١٦ باستخدام مزيج من السحب من الأصول وإصدار سندات الدين (المحلية والخارجية). ويضطلع صندوق الاستثمارات العامة حاليا بدور أكثر فعالية في مجال الاستثمار الأجنبي.
ضرورة تنفيذ إصلاحات في سوق العمل بغرض تشجيع توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص.	تبدل الحكومة جهودا مستمرة لزيادة السعودة في بعض القطاعات (مثل قطاع إصلاح الهواتف المحمولة). واستمرت زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة، ولكنها لا تزال منخفضة. وخلال العام الماضي، لم تتحقق سوى زيادة طفيفة في معدل توظيف السعوديين في القطاع الخاص.
زيادة دور القطاع الخاص في تعزيز النمو والإنتاجية والتنوع.	تستأنف الحكومة حاليا تنفيذ برنامج الخصخصة، كما تراجع القواعد المنظمة للشركات وتعمل على تخفيف الأعباء التنظيمية. كذلك تأسست الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بغرض تنسيق سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
تعزيز إطار سياسة السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية بهدف تخفيف حدة المخاطر التي تواجه القطاع المالي.	أنشأت الحكومة لجنة وطنية للاستقرار المالي، ونشرت مؤسسة النقد العربي السعودي تقارير الاستقرار المالي. وخفضت مؤسسة النقد العربي السعودي نسبة القروض إلى الودائع، إلى جانب تخفيف نسبة القرض إلى القيمة على أولى القروض العقارية من البنوك (من ٧٠% إلى ٨٥%).
تعميق أسواق المال المحلية.	تواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تطوير أسواق الأسهم والسندات. كذلك تم تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي مجددا، وتحولت السوق المالية السعودية "تداول" إلى نظام التسوية بعد يومي عمل من تاريخ تنفيذ المعاملات، وإنشاء سوق موازية لأسهم الشركات الأصغر حجما (نمو). وقامت الحكومة بإدراج سنداتها في السوق لزيادة السيولة.



غير أن الإيرادات النفطية تراجعت تراجعاً حاداً مجدداً، مما أدى إلى ارتفاع عجز المالية العامة إلى ١٧,٢% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١٥,٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وتم تمويل العجز من خلال السحب من الودائع والاقتراض، وتراجع صافي الأصول المالية الحكومية إلى ١٧,١% من إجمالي الناتج المحلي (٣٥,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥). وتراجع عجز المالية العامة تراجعاً كبيراً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالربع نفسه في عام ٢٠١٦. ونتج ذلك عن ارتفاع الإيرادات النفطية، وكذلك عن تراجع الإنفاق. وفي إبريل ٢٠١٧، عاودت الحكومة صرف بدلات موظفيها بعد أن كانت قد خفضتها في أكتوبر ٢٠١٦.

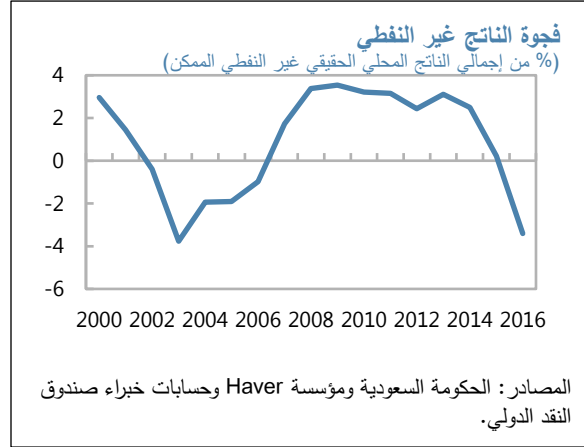
تطورات المالية العامة ٢٠١٦-٢٠١٤

توقعات ٢٠١٧				توقعات ٢٠١٤				
٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
(من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)				(من إجمالي الناتج المحلي)				
٣٤,٩	٢٨,٩	٣٤,٦	٦٤,٧	٢٥,٠	٢١,٤	٢٥,٠	٣٦,٨	الإيرادات
٢٤,٥	١٧,٢	٢٥,٣	٥٦,٥	١٧,٥	١٢,٧	١٨,٢	٣٢,٢	النفطية
١٠,٤	١١,٧	٩,٤	٨,١	٧,٥	٨,٧	٦,٨	٤,٦	غير النفطية
٤٧,٩	٥٢,١	٥٦,٥	٧٠,٦	٣٤,٣	٣٨,٦	٤٠,٧	٤٠,٢	التنفقات
٣٨,٦	٤٠,٤	٣٧,٨	٤١,٤	٢٧,٦	٣٠,٠	٢٧,٢	٢٣,٦	الجارية
٩,٣	١١,٦	١٨,٧	٢٩,٢	٦,٧	٨,٦	١٣,٥	١٦,٦	الرأسمالية
١٢,٩-	٢٣,٢-	٢١,٩-	٦,٠-	٩,٣-	١٧,٢-	١٥,٨-	٣,٤-	الرصيد الكلي
٣٩,٦-	٤٤,٧-	٤٩,٨-	٦٣,٦-	٢٨,٣-	٣٣,٢-	٣٥,٩-	٣٦,٢-	الرصيد الأولي غير النفطي
								بنود للتذكير
				٢٥٩٦	٢٤٢٤	٢٤٥٤	٢٨٣٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
				١٨٥٩	١٧٩٧	١٧٦٨	١٦١٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)



٧- وقد أدى تراجع الإنفاق الحكومي إلى تباطؤ النمو غير النفطي. فقد تباطأ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى ١,٧% مقابل ما يزيد على ٤% في عام ٢٠١٥، واقترب معدل النمو غير النفطي من مستوى الصفر مقابل ٣,٢% في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٢). وتشير التقديرات إلى تراجع الناتج غير النفطي عن المستوى الممكن. وكانت قطاعات البناء وتجارة الجملة وتجارة التجزئة هي الأكثر تأثراً على الإطلاق. وتراجعت أرباح الشركات غير المالية المدرجة في السوق المالية بنسبة ٦% (على أساس سنوي مقارن) في عام ٢٠١٦، ولكن مواطن الضعف في قطاع الشركات تبدو محدودة وفقاً لمجموعة من سيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط (الملحق الأول).

٨- كذلك تباطأ معدل نمو توظيف العمالة. فقد بلغ مجموع نمو توظيف العمالة ١,٤% في عام ٢٠١٦، مقابل ٣,٨% في عام ٢٠١٥. أما بالنسبة للمواطنين السعوديين، ظل معدل توظيفهم دون تغيير يُذكر، حيث ارتفع معدل بطالة المواطنين

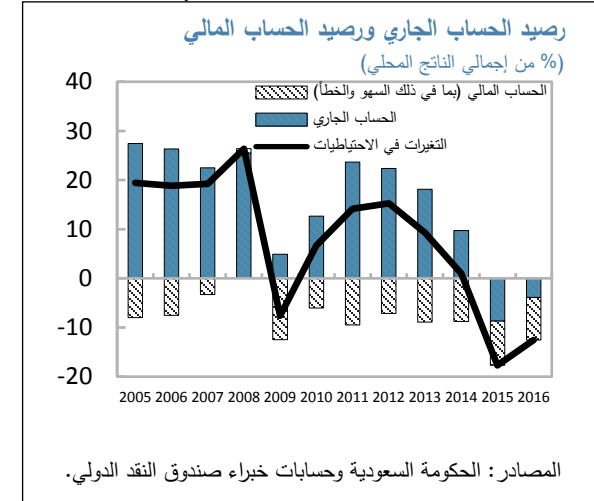


السعوديين إلى ١٢,٣% مقابل ١١,٥% في نهاية عام ٢٠١٥، وبلغت معدلات بطالة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم من ١٥-٢٤ سنة) والإناث ٤٠,٥% و ٣٤,٥% على الترتيب.

٩- وانخفض مؤشر أسعار المستهلكين في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٧. فقد ارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في يناير ٢٠١٦، ووصل إلى مستوى الذروة عند ٤,٣% (على أساس سنوي مقارن) في شهر مارس نتيجة إصلاحات أسعار الطاقة والمياه التي بدأت في مطلع عام ٢٠١٦. غير أن معدل التضخم فيما عدا الطاقة ظل منخفضاً بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية^١ وسجل تضخم مؤشر أسعار المستهلكين

معدلاً سالباً في يناير ٢٠١٧ نظراً لاستبعاد آثار زيادات أسعار الطاقة والمياه من الحساب، بينما استمر تراجع أسعار المواد الغذائية. وانخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٠,٧% (على أساس سنوي مقارن) في مايو ٢٠١٧ (الشكل البياني ٣).

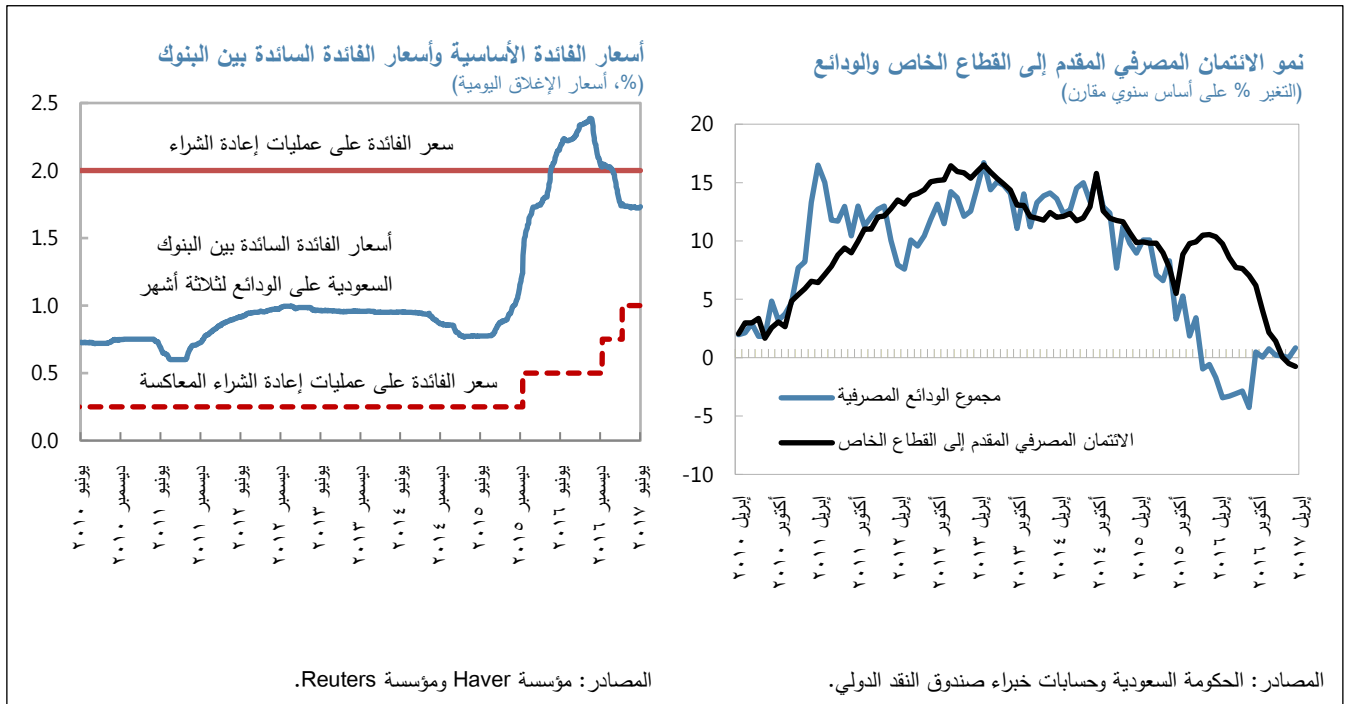
١٠- وانخفض عجز الحساب الجاري في عام ٢٠١٦. فقد تراجعت الواردات بنسبة ٢٢% نتيجة انخفاض الإنفاق الاستثماري (لا سيما في قطاع الحكومة) ورغم تراجع إيرادات التصدير، ونتج عن ذلك انخفاض عجز الحساب الجاري إلى ٣,٩% من

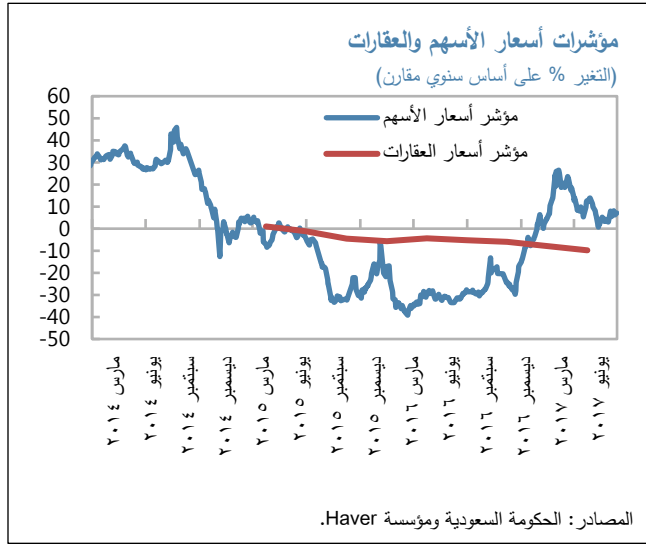


إجمالي الناتج المحلي مقابل ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ (الشكل البياني ٤، والجدول ٤). وبالنسبة للتدفقات المالية الخارجة—ورغم توازن تأثيرها جزئياً نتيجة الحجم الكبير من الاقتراض الحكومي الخارجي (٢٧,٥ مليار دولار)— فقد ظلت مرتفعة للغاية، وهو ما يعود في جزء منه إلى إعادة هيكلة حافظة استثمارات أحد صناديق معاشات التقاعد الكبيرة. وكان بند السهو والخطأ كبيراً حيث تجاوز ٦% من إجمالي الناتج المحلي. وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي بمقدار ٨٠ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦، وتراجعت مجدداً بمقدار ٣٦ مليار دولار خلال الفترة من يناير إلى إبريل ٢٠١٧.

^١ راجع القسم بعنوان "لماذا انخفض التضخم في المملكة العربية السعودية؟" في تقرير القضايا المختارة المرفق بهذا التقرير.

١١ - وأدى تأخر الحكومة في سداد المدفوعات المستحقة عليها وإصدارها لسندات ديون محلية إلى ضيق أوضاع السيولة في القطاع المصرفي. فقد تراجعت الودائع المصرفية تراجعا سريعا نتيجة قيام صناديق معاشات التقاعد بسحب الودائع من البنوك لشراء سندات الدين الحكومية وتأخر الحكومة في سداد المدفوعات المستحقة للمقاولين الذي سحبوا بالمثل من خطوط الائتمان الممنوحة لهم لحين صرف مستحقاتهم (الشكل البياني ٥، والجدول ٥). وأدى ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، حيث ارتفع سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية على الودائع لثلاثة أشهر إلى ٢,٤% في منتصف أكتوبر ٢٠١٦ (واتسع الفرق بينه وبين سعر ليبور على الودائع بالدولار الأمريكي ليصل إلى ١٥٠ نقطة أساس). ورفعت مؤسسة النقد العربي السعودي سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة تماشيا مع قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي، بينما أبقى على سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء دون تغيير عند مستوى ٢%؛ وتراجعت ربحية البنوك، وارتفعت القروض المتعثرة ارتفاعا طفيفا إلى ١,٤%، بينما ظلت نسب رأس المال ومخصصات خسائر القروض مرتفعة.





١٢- وتحسن الوضع الاقتصادي منذ أواخر عام ٢٠١٦، ولكنه لا يزال ضعيفا. فقد تراجعت ضغوط السيولة بفضل البدء في سداد المتأخرات الحكومية في شهر أكتوبر وإصدار سندات سيادية خارجية وتدابير السياسات التي اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي، كما انخفضت أسعار الفائدة السائدة بين البنوك. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٧، ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى مستوياته على الإطلاق منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٥، كما استقر مستوى الودائع المصرفية وانتعشت أسعار الأسهم. ولم تتأثر الأسواق المالية بدرجة كبيرة حتى الآن بانقطاع العلاقات الدبلوماسية مع قطر. ولكن مستوى ثقة المستهلكين انخفض، ولا يزال الإنفاق الاستهلاكي ضعيفا، ومستوى نمو الائتمان قريبا من الصفر، كما أن أسعار العقارات أخذت في التراجع في الوقت الحالي.

باء - الآفاق

١٣- تضمن برنامج تحقيق التوازن المالي وميزانية عام ٢٠١٧ خطة طموحة تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة. ويتمثل الغرض من ذلك في خفض عجز المالية العامة إلى ٧,٧% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام، وتحقيق توازن الميزانية بحلول عام ٢٠١٩، وتحقيق فائض في المالية العامة في عام ٢٠٢٠. وإلى جانب الزيادة المتوقعة في الإيرادات من الصادرات النفطية، من المتوقع الاستناد في ضبط أوضاع المالية العامة إلى التدابير الجديدة على جانب الإيرادات غير النفطية—الضرائب الانتقائية على التبغ والمشروبات الغازية/مشروبات الطاقة، وضريبة القيمة المضافة، وزيادة الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة، وفرض مجموعة متنوعة من الرسوم/الغرامات الأقل (الإطار ١)—وإلى تطبيق زيادات إضافية في أسعار الطاقة والمياه تقترن بتدابير لتعويض الأسر ومنشآت الأعمال (الإطار ٢)، واستمرار القيود المفروضة على الإنفاق.

الإطار ٢ - مستجدات إصلاحات أسعار الطاقة والمياه

كانت الزيادة في أسعار معظم منتجات الطاقة والمياه الرئيسية في بداية عام ٢٠١٦ بمثابة خطوة أولى نحو الاقتراب بالأسعار المحلية من مستوى الأسعار الدولية. وقد أقرت الحكومة بأن أسعار الطاقة والمياه المنخفضة أدت إلى الإسراف في الاستهلاك وإهدار الموارد وأن الفئات الأيسر حالا غالبا ما تستفيد على نحو غير تناسبي من هذا الانخفاض، مما دفعها إلى إجراء زيادات ضخمة في الأسعار تراوحت من ١٠% إلى ١٣٤%، ويبدو أن الاستراتيجية المعتمدة أثبتت نجاحها عموما، حيث تراجع نمو استهلاك الطاقة من ٤,٦% في عام ٢٠١٥ إلى ٠,٢% في عام ٢٠١٦ (وإن كان لتباطؤ النمو الاقتصادي دور في هذا الصدد أيضا). وفي حين ازداد عنصر المرافق والنقل في مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ٩,٧% في المتوسط في يناير ٢٠١٦، بلغ تضخم المؤشر ذروته عندما سجل ٤,٣% (على أساس سنوي مقارن) في شهر مارس، وانخفض انخفاضاً حاداً منذ ذلك الحين. وفيما عدا النجاح الذي تحقق في تنفيذ الإصلاحات الأولية، شهد قطاع المياه مشكلات في البنية التحتية (تسرب المياه وعدم دقة عدادات القياس والفواتير) أثرت سلباً على الإصلاحات والتزمت الحكومة بعدم المضي في زيادة أسعار المياه لحين إصلاح البنية التحتية.

ومن المتوقع تنفيذ مجموعة ثانية من الزيادات السعرية في عام ٢٠١٧. وسوف تكون الزيادات المتوخاة في أسعار البنزين والديزل والكهرباء كبيرة للغاية بالنسبة لقطاعات الأسر وغير الأسر، إذ أن الوصول إلى الأسعار الدولية/ أسعار استرداد التكلفة يقتضي زيادة سعر البنزين والكهرباء بمقدار ٧٠%-٨٠% بالنسبة لقطاع الأسر، في حين أن وصول أسعار الديزل إلى ٧٥% من مستواها الدولي (على النحو المتوخى) يقتضي زيادتها بنسبة ١٩٥%. وتنتظر الحكومة أيضا في وضع صيغة للتسعير التلقائي بمجرد وصول الأسعار المحلية إلى المستويات الدولية بعد عام ٢٠٢٠.

زيادات الإيرادات من إصلاح أسعار الطاقة		
٢٠٢٠	٢٠١٦	بمليارات الدولارات الأمريكية
١٣,٥	٢,٦	البنزين
٢٩,٥	١,٧	الديزل (زيت الغاز)
١,١	٠,٠٤	غاز البترول المسال
٠,٣	٠,٠١	الجمهور
١٤,٥	٠,٢	صناعة النفط
١,٥	٠,٠٢	زيت الوقود
٠,٢	٠,١	الجمهور
١,٦	٠,٣	صناعة النفط
٤,٥	٢,١	الأسفلت
١,٥	٠,٥	وقود الطائرات
١,٥	١,٢	الغاز الطبيعي
١,٥	١,٢	الجمهور
١,٥	١,٢	صناعة النفط
١,٥	١,٢	أخرى
٦٧,٧	٨,٨	مجموع/إجمالي الزيادة في الإيرادات (بالدولار الأمريكي)
٢٥٣,٨	٣٣,١	إجمالي الزيادة في الإيرادات (بالريال السعودي)
٣٣,٠		بدلات الأسر (بالريال السعودي)
١١,٥		دعم الصناعات
٢٠٩,٨	٣٣,١	صافي الزيادات في الإيرادات (بالريال السعودي)

وتعتزم الحكومة تعويض الأسر السعودية عن الزيادة في أسعار الطاقة والمياه. فقد أنشئت بوابة إلكترونية لتسجيل الأسر التي يتعين تعويضها وبدأت عملها في بداية شهر فبراير وبلغ عدد أفراد الأسر التي قامت بالتسجيل ١٢ مليون مواطن سعودي (يمثلون ما يزيد على نصف السكان المحليين). وتقدر التكلفة السنوية بحوالي ٣٣ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٠ متى استُكملت عملية تصحيح الأسعار.

وتعتزم الحكومة أيضا تطبيق برنامج دعم متعدد السنوات بغرض مساعدة مجموعة مختارة من قطاعات الأنشطة الاقتصادية على التكيف مع زيادة أسعار الطاقة والمياه. ورغم أن حجم المساعدات لم يقرر بعد، تشير التقديرات إلى أن مجموع التكلفة الكلية سيصل إلى ٢٦ مليار ريال سعودي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وسيكون معظم الدعم في صورة تمويل مؤقت لخسائر التشغيل الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة وقرروض مدعمة مقابل زيادة كفاءة استخدام الطاقة. وسوف يتوقف ذلك على تحقيق وفورات في استهلاك الطاقة واتخاذ تدابير أخرى لضمان الكفاءة.

وسوف تحقق هذه الإصلاحات وفورات ضخمة في المالية العامة (الجدول)، إذ يقدر خبراء الصندوق إجمالي الوفورات في المالية العامة بحوالي ٢٥٤ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٠. ومع أخذ في الاعتبار التعويضات المقدمة إلى الأسر وقطاعات الأنشطة المختلفة، يبلغ صافي الوفورات المالية وفقا للتقديرات حوالي ٢١٠ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٠. ومن غير المتوقع تحويل جميع الإيرادات إلى الميزانية بسبب النظام الضريبي المطبق على أرامكو.

١٤ - وبناء على تدابير سياسة المالية العامة المعلنة حتى الآن والسيناريو الأساسي لأسعار النفط الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يتوقع خبراء الصندوق تراجع عجز المالية العامة إلى ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧، وانخفاضه مجددا إلى أقل بقليل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. ويُعزى معظم الفرق عن توقعات الحكومة في عام ٢٠١٧ إلى تراجع الإيرادات النفطية. وتفترض هذه التوقعات تطبيق أهم إصلاحات الإيرادات غير النفطية وأسعار الطاقة في موعدها المقرر في برنامج تحقيق التوازن المالي (بما في ذلك تحقيق الكفاءة الكاملة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة في

عام ٢٠٢٠) وتحقق وفورات النفقات التشغيلية والرأسمالية التقديرية المحددة حتى الآن. ولا تتضمن توقعات خبراء الصندوق أي إنفاق إضافي للأغراض العسكرية قد ينشأ عن اتفاقية الدفاع الأخيرة المبرمة مع الولايات المتحدة أو أي وجه إنفاق آخر من الميزانية لدعم برنامج تحفيز القطاع الخاص الذي يجري العمل على وضعه حالياً (راجع أدناه).

١٥- ويُتوقع ارتفاع النمو غير النفطي هذا العام، بينما تشير التوقعات إلى اقتراب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من مستوى الصفر بسبب تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي. ويُتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ١,٧% في عام ٢٠١٧ بسبب التحسن في ثقة منشآت الأعمال مؤخراً، وعودة بدلات موظفي القطاع العام، وتوقعات بزيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة إلى حد ما. غير أنه من المتوقع أن يتراجع الناتج النفطي بنسبة ١,٩% بسبب خفض المملكة العربية السعودية لإنتاجها بمقتضى اتفاق "أوبك+"، مما سيؤدي إلى بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي ٠,١%. ونظراً لأن الروابط التجارية والمالية المباشرة مع قطر محدودة نسبياً، فمن غير المتوقع حالياً أن يكون لانقطاع العلاقات الدبلوماسية معها أي تأثير على الآفاق في المملكة العربية السعودية. وفي عام ٢٠١٨، يُتوقع بلوغ النمو ١,١% حيث يسجل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي النفطي معدلاً موجباً، بينما يتراجع النمو غير النفطي نتيجة تسارع وتيرة ضبط الأوضاع المالية العامة (الإطار ٣). وتتوقع الحكومة تحقيق النمو بمعدلات أعلى قليلاً مما يتوقعه خبراء الصندوق في ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بينما تشير التنبؤات الوسيطة المجمعة إلى بلوغ النمو ٠,٢% و ١,٩% على الترتيب. وفي الأجل المتوسط، يُتوقع أن ينمو الناتج النفطي بحوالي ١% سنوياً. ورغم أن ضبط الأوضاع المالية العامة سيظل يشكل عبئاً كبيراً، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الجارية إلى ارتفاع النمو غير النفطي إلى حوالي ٣%.

١٦- ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري فائضاً طفيفاً خلال فترة التوقعات. فسوف يؤدي ضبط الأوضاع المالية العامة

العجز المالي وتمويل المالية العامة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢		
٢٠١٦	٢٠٢٢-٢٠١٧	تراكمي
٠,٤٢	٠,٦٥	(تريليون ريال سعودي)
٠,٣٧	٠,٦٥	عجز المالية العامة
٠,٣	٠,٢	التمويل
٠,١-	٠,٠	السحب من الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٠,١	٠,٣	القروض
٠,١	٠,٢	إصدار سندات ديون محلية
٠,٠	٠,٢	مصرفية
٠,٠	٠,٢	غير مصرفية
٠,٠	٠,٣	الاقتراض الخارجي
٠,٠	٠,٠	حصيلة الخصخصة
٠,٠	٠,٢-	استهلاك الديون
٠,٠٥	٠,٠٠	القيمة المتبقية
٢٠١٦	٢٠٢٢	بنود للتكررة
١٣,١	٢٤,٩	إجمالي الدين الحكومي
٣٠,١	١٧,٢	الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
١٧,١	٧,٧-	صافي الأصول المالية

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إلى الحد من نمو الواردات والتدفقات الخارجة من تحويلات الوافدين، بينما سترتفع أسعار النفط والبتروكيماويات إلى حد ما مما سيؤدي إلى زيادة إيرادات التصدير (الشكل البياني ٦). ويُتوقع استمرار صافي التدفقات المالية الخارجة— حيث يؤدي الاقتراض الحكومي الخارجي إلى موازنة تراكم أصول الحافظة والأصول الاستثمارية الأخرى جزئياً. وبالرغم من تراجع مركز الاحتياطيات وصافي وضع الاستثمار الدولي، يُتوقع أن يظل عند مستويات مريحة.

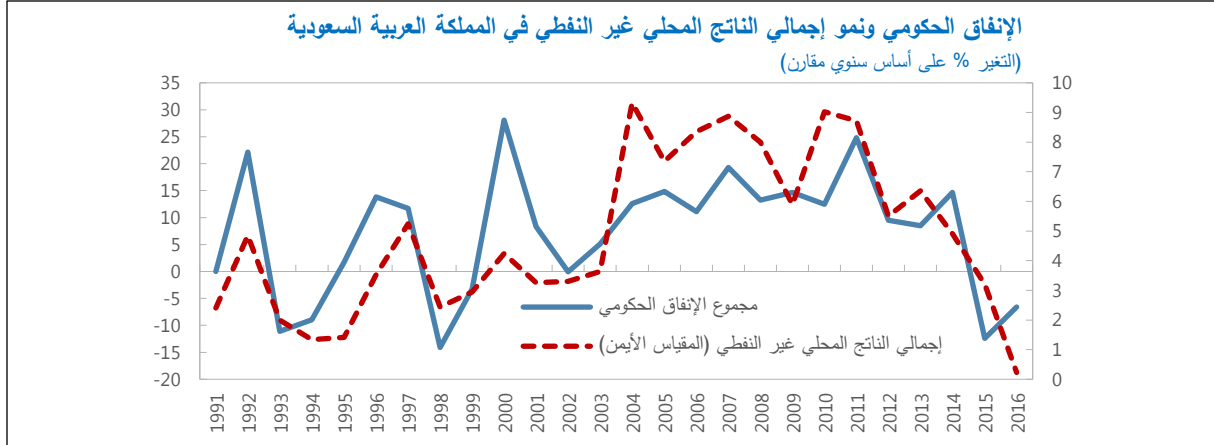
١٧- وتشير التوقعات إلى تعافي نمو الائتمان

تدريجياً. فسوف تشهد الودائع المصرفية نمواً محدوداً

بفضل زيادة الإيرادات النفطية وانتعاش النشاط غير النفطي، بينما سيؤدي تراجع العجز المالي والارتفاع المتوقع في نسبة التمويل المتاح من مصادر غير مصرفية وخارجية إلى انخفاض استثمارات البنوك في السندات الحكومية، مما سيتيح فرصة أكبر لزيادة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص. ونظراً لضعف النمو، من المحتمل أن تزداد القروض المتعثرة رغم أنها منخفضة للغاية في الوقت الحالي، ولكن احتياطيات رأس المال الوقائية والمخصصات من شأنها استيعاب خسائر القروض بسهولة.

الإطار ٣ - مضاغفات النفقات في المملكة العربية السعودية

يمثل الإنفاق الحكومي أحد أهم محركات النمو في القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية (الشكل البياني). وباستخدام علاقات ارتباط بسيطة ذات إطار زمني متحرك، يبدو أن العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والنمو غير النفطي قد ازدادت في السنوات القليلة الماضية - حيث يبلغ المضاعف ٠,٩ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ مقابل ٠,٦ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦. غير أن العلاقة بين الإنفاق الجاري والنمو غير النفطي تراجعت تراجعاً طفيفاً - حيث يبلغ المضاعف ٠,٤ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٦ مقابل ٠,٥ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٦.



وتشير مضاغفات النفقات التقديرية للمملكة العربية السعودية إلى أن الإنفاق الرأسمالي يؤثر تأثيراً أكبر على النمو غير النفطي مقارنة بتأثير الإنفاق الجاري^١. وتلخص الدراسات إلى أن مضاغفات الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي متماثلة ومنخفضة للغاية في الأجل القصير (تتراوح بين ٠,٢ و ٠,٥)، وهو أمر لا يبعث على الدهشة نظراً لأن كليهما يحتويان على عنصر واردات كبير (منتجات نهائية ومدخلات وسيطة وعمالة)^٢. أما في الأجل الطويل، يبلغ مضاعف الإنفاق الجاري حوالي ٠,٥، بينما يتراوح مضاعف الإنفاق الرأسمالي بين ٠,٦ و ١,١ (الجدول). وغالباً ما تلخص الدراسات التي تُجرى عن دول مجلس التعاون الخليجي إلى مضاغفات مماثلة كما في حالة المملكة العربية السعودية. ونظراً لمحدودية نظام الضرائب المحلية، توجد درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن مضاغفات الإيرادات في المملكة العربية السعودية. لذلك يستخدم الخبراء مضاغفات منخفضة كذلك التي تقدرها دراسة Cerisola et. (2015) AI لدول مجلس التعاون الخليجي .

مضاغفات المالية العامة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي

المصدر	فترة التقدير	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	مجموع الإنفاق
المملكة العربية السعودية	دراسة Espinoza & Senhadji (2011)	٠,٤	٠,٥	٠,٩
	تقرير IMF (2016a)	٠,٣	٠,٢	٠,٥
	مؤسسة النقد العربي السعودي	-	-	-
دول مجلس التعاون الخليجي	دراسة Espinoza & Senhadji (2011)	٠,٤ - ٠,٢	٠,٣ - ٠,٧	٠,٧ - ٠,٩
	دراسة Cerisola et al. (2015)	-	١,٢ - ٠,٧	١,٤
	IMF (2016b)	٠,٣	٠,٤	٠,٧

المصادر: مطبوعات صندوق النقد الدولي، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

^١ يُعرّف مضاعف المالية العامة بأنه التغير في الناتج مقارنة بمستواه في السيناريو الأساسي عقب حدوث تغير خارجي في رصيد المالية العامة ناتج عن تغير في سياسات الإنفاق.

^٢ دراسة Cerisola et al. (2015)، والمذكرة التوجيهية الفنية لصندوق النقد الدولي IMF Technical Guidance Note 15/01، ودراسة Espinoza & Senhadji (2011)، وورقة العمل الصادرة عن الصندوق IMF Working Paper 11/61، وتقرير IMF (2016a)، والتقرير القطري لخبراء الصندوق IMF Country Report No. 16/32، وتقرير IMF (2016)، بعنوان الاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي.

١٨- وسوف يتأثر معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين بإصلاحات أسعار الطاقة والإيرادات غير النفطية خلال السنوات القليلة القادمة. ومن المتوقع أن يظل التضخم الأساسي منخفضاً، بينما تشير التوقعات إلى بلوغ التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلكين ١,٧% في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ذروته البالغة ٥% في عام ٢٠١٨، وذلك قبل أن يتراجع إلى ٢% في الأجل المتوسط. وتتضمن هذه التوقعات ضرائب السلع الانتقائية التي بدأ تطبيقها في يونيو ٢٠١٧، وتفترض بدء إصلاحات أسعار الطاقة في ٢٠١٧ وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية ٢٠١٨.

جيم - المخاطر والتداعيات

١٩- تميل المخاطر المحيطة بالنمو إلى جانب النتائج دون المتوقعة في الأجل القريب، لكنها ستكون أكثر توازناً في الأجل المتوسط. وتتضمن مخاطر التطورات المعاكسة تراجع أسعار النفط (الشكل البياني ٧)، وخروج عملية تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية عن المسار، وضيق الأوضاع المالية العالمية، وتصادد التوترات الإقليمية (مصنوفة تقييم المخاطر). وإذا سارت عملية ضبط أوضاع المالية العامة بسرعة مفرطة، فسوف تؤثر تأثيراً سلبياً على النمو. غير أن ضبط الأوضاع المالية بدرجة غير كافية سينطوي كذلك على مخاطر. وبينما هناك احتمال بارتفاع النمو في الأجل القريب، فسوف يكون ذلك على حساب زيادة الدين وارتفاع أسعار الفائدة ويضع ضغوطاً على نظام ربط سعر الصرف، مما ستكون له آثار سلبية على النمو في الأجل المتوسط. وثمة مخاطر أخرى تتضمن تفاقم القضايا الأمنية المحلية والهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية. ومن الممكن تجاوز التوقعات في حالة نجاح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق، التي لا يتضمن السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق سوى جزء منها، وضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة ملائمة وعلى نحو يتسم بالمصداقية بما يعزز ثقة القطاع الخاص، وارتفاع أسعار النفط. وتزداد احتمالات تجاوز التوقعات في ظل الخصخصة المزمعة لشركة أرامكو وإمكانية إدراج المملكة العربية السعودية في مؤشر MSCI للأسواق الصاعدة، وهي احتمالات من شأنها تعزيز التدفقات الأجنبية الداخلة ومعدل النمو ولم تُدرج هي الأخرى في إعداد التوقعات.

٢٠- وتؤثر التطورات في المملكة العربية السعودية تأثيراً كبيراً على دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصورة أوسع. وتتضمن قنوات التأثير الواردات وتحويلات العاملين والسياحة والمساعدات والتدفقات المالية، وتتفاوت أهمية هذه القنوات بين بلد وآخر.

مناقشات حول السياسات

على خلفية الإصلاحات الطموحة الجاري تنفيذها حالياً في المملكة العربية السعودية، ركزت المناقشات على الموضوعات التالية ذات الصلة بالسياسات: (١) وتيرة التصحيح المالي وعناصره وتنفيذه، و(٢) الإصلاحات الرامية إلى تعزيز النمو وزيادة معدل توظيف العمالة في القطاع الخاص، و(٣) مدى صلابته القطاع المالي ودرجة تطوره، و(٤) سعر الصرف والاستقرار الخارجي.

٢١- رحب خبراء الصندوق باتجاه الإصلاحات التي تنفذها الحكومة والتي تتسق بدرجة كبيرة مع المشورة التي قدمها الصندوق في السابق بشأن السياسات، وأشاروا إلى التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ الإصلاحات منذ إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦. وتتسم الإصلاحات بأنها طموحة للغاية، واتفق الخبراء والحكومة على أن استمرار الجهود نحو تحديد أولويات الإصلاح وتسلسلها وتنسيقها سيكون أمراً ضرورياً لنجاح هذه الإصلاحات. وأوضحت الحكومة أنها خلال العام الماضي وضعت هيكلًا قوياً للحكومة يركز على مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي يضطلع بمسؤولية التخطيط للإصلاحات وتنفيذها ومراقبتها. وسيكون من الضروري ضمان كسب التأييد الاجتماعي للإصلاحات. ويتعين شرح تأثير الإصلاحات ومزاياها بوضوح، كما يتعين أن تتسم الإصلاحات بالعدالة. كذلك أوضحت الحكومة أنها عززت آليات التواصل المحلي والدولي خلال الأشهر الأخيرة، وأنها تعكف على وضع آليات تعويضية لضمان عدم تأثير الإصلاحات تأثيراً سلبياً على الأسر الأقل دخلاً ومتوسطة الدخل.

المملكة العربية السعودية: مصفوفة تقييم المخاطر ^{1/}			
طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	احتمالية تحقق المخاطر/نطاقها الزمني	درجة التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	الاستجابة من خلال السياسات
انخفاض أسعار الطاقة: تخفيض الإنتاج من جانب منظمة "أوبك" وغيرها من كبار المنتجين قد لا يتحقق على النحو المتفق عليه، بينما قد يزيد الإنتاج من مصادر أخرى.	منخفضة/الأجل القصير إلى الأجل المتوسط	مرتبعة حدث تراجع كبير في أسعار النفط سيؤدي إلى زعزعة الثقة، وزيادة عجز المالية العامة، وفرض ضغوط على الحكومة للمضي في خفض الإنفاق، وستكون له انعكاسات سلبية على النمو وتوظيف العمالة. وقد يتراجع حجم الائتمان المتاح وتتفاقم التداعيات السلبية بسبب التأثير السلبي على ثقة القطاع الخاص ونضوب السيولة في الجهاز المصرفي.	سيتعين تعديل سياسة المالية العامة بما يعكس واقع تراجع أسعار النفط، وللحد من عجز الحساب الجاري ودعم نظام ربط سعر الصرف. غير أنه يمكن استخدام الاحتياطات الوقائية الحالية في تمهيد هذا التعديل. وينبغي أن تستمر الحكومة في ضمان كفاية السيولة في الجهاز المصرفي واحكام الرقابة على البنوك لكشف بوادر الضغوط.
ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة سريعة للغاية مما يؤثر سلباً على النمو غير النفطي.	منخفضة/الأجل القصير إلى الأجل المتوسط	مرتبعة أعلنت الحكومة عن تنفيذ خطة طموحة بهدف تصحيح أوضاع المالية العامة في إطار برنامج تحقيق التوازن المالي. وإذا تحقق ذلك، سيؤثر سلباً على النمو ومعدل توظيف العمالة، وقد يثبت عدم إمكانية استمرار جهود الإصلاح.	ضمان استخدام الحيز المتاح في المالية العامة بالكامل للتمكين من ضبط أوضاع المالية العامة بصورة تدريجية ومستمرة في الأجل المتوسط. ويتعين أن تدعم ذلك إصلاحات هيكلية بغرض تعزيز النمو غير النفطي.
عملية تنفيذ جدول الأعمال بشأن الإصلاحات تخرج عن المسار مما يؤدي إلى ضعف النمو والحد من فرص توظيف العمالة في القطاع الخاص.	متوسطة/الأجل القصير إلى الأجل المتوسط	مرتبعة عدم تحول الإصلاحات إلى نمو وإلى توفير وظائف للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص في نهاية المطاف سيؤدي إلى زيادة البطالة والضغط الاجتماعية أو إلى زيادة معدل توظيف العمالة في القطاع العام مما سيكون له انعكاسات سلبية على المالية العامة.	ثمة حاجة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات في سوق العمل بغرض سد فجوة المهارات لدى المواطنين السعوديين والحد من فجوة الأجور بين السعوديين والوافدين مما يساعد في زيادة معدل توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. ويتعين كذلك تنفيذ إصلاحات هيكلية بغرض تعزيز النمو غير النفطي.
التراجع عن التكامل عبر الحدود، مما يؤدي إلى الحد من التعاون بشأن السياسات على المستويين العالمي والإقليمي، وتترتب عليه عواقب سلبية على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال وتدفقات العمالة والشعور العام والنمو.	مرتفعة/الأجل القصير إلى الأجل المتوسط	مرتفعة سينقل التأثير الأساسي من خلال أسعار النفط في حالة تأثر النمو العالمي سلباً. كذلك فإن التغيرات في إقدام المستثمرين على المخاطر قد تؤثر على أوضاع التمويل الخارجي.	بذل مزيد من الجهود نحو تنويع النشاط الاقتصادي سيظل مطلباً ضرورياً. وإذا تأثر النمو كثيراً بفقدان الثقة، قد يبرر ذلك إبطاء عملية تصحيح أوضاع المالية العامة مؤقتاً.
تزايد مخاطر التشتت / الاختلال الأمني في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع حاد في تدفقات المهاجرين وما له من تداعيات سلبية على المستوى العالمي.	مرتفعة/الأجل القصير إلى الأجل المتوسط	متوسطة / منخفضة تأثير الاقتصاد السعودي يتوقف على طبيعة الحدث. وستنتقل هذه الآثار على الأرجح من خلال التأثير على أسعار النفط.	الاستجابة اللازمة من خلال السياسات تتوقف على طبيعة الصدمة. ويمكن الاستجابة من خلال سياسة المالية العامة، وسيتعين على الحكومة التأكد من وجود سيولة كافية في الجهاز المصرفي.
حدوث زيادة أخرى كبيرة في سعر الدولار الأمريكي و/أو ارتفاع أسعار الفائدة.	مرتفعة/الأجل القصير	منخفضة سوف تؤدي قوة الدولار إلى ارتفاع القيمة الفعلية الحقيقية للريال السعودي بسبب ربطه بالدولار، غير أن ذلك لن يكون له سوى تأثير طفيف على النمو أو الحساب الجاري نظراً لتدني حجم الصادرات غير الهيدروكربونية ومحدودية إمكانية الاستعاضة عن الواردات بمنتجات محلية. ومن المتوقع أن تثبت صلابة البنوك نظراً لمحدودية الانكشاف لمخاطر النقد الأجنبي.	استمرار قوة الأساسيات الاقتصادية من المرجح أن يحول دون حدوث تقلبات مفرطة في الأسواق المالية السعودية. فهناك قدر كبير من الاحتياطات الوقائية المالية للتخفيف من حدة هذا التأثير.

^{1/} توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تحدث تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠%، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠ و ٣٠%، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠ و ٥٠%). وتبين هذه المصفوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف عند إجراء المناقشات مع السلطات. وفي حالة المخاطر التي لا يتنافى وقوع أحدها مع وقوع الآخر، فمن الممكن أن تتفاعل وتتضاعف معاً.

ألف - وتيرة التصحيح المالي وعناصره وتنفيذه

وتيرة التصحيح المالي وعناصره

٢٢- يتعين خلال السنوات القادمة إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر بغرض مواصلة التصدي للآثار التي يُحدثها تراجع أسعار النفط في الميزانية. ويدور أحد التساؤلات الرئيسية حول مدى السرعة التي ينبغي أن تسير بها عملية التصحيح. وفي ظل قوة الهوامش الوقائية في المالية العامة وتوافر التمويل ومرحلة الدورة الاقتصادية الحالية، يرى خبراء الصندوق أن الإسراع في ضبط أوضاع المالية العامة أمر غير ضروري وغير مُحبذ،^٢ إذ يتوافر لدى المملكة العربية السعودية حيز مالي يمكن استخدامه في ضبط أوضاع المالية العامة على نحو أكثر تدريجاً بما يحقق التوازن في الميزانية بحلول عام ٢٠٢٢ بدلاً من عام ٢٠١٩ المحدد في الأساس في برنامج تحقيق التوازن المالي.

٢٣- ويبدو أن التدابير التي أعلنتها الحكومة حتى الآن على جانب الإيرادات والمصروفات ستكون كافية في حالة تنفيذها بالكامل لكي تقترب الميزانية من وضع التوازن في عام ٢٠٢٢. ويرى الخبراء أنه ينبغي في الوقت الحالي التركيز على النجاح في تنفيذ التدابير المعلنة، وتمهيد عملية التصحيح المقررة، وتحسين عناصر خطة تعديل النفقات بغرض إتاحة حيز أكبر لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي أو أوجه الإنفاق الأخرى لدعم الإصلاحات الهيكلية، وتحديد تدابير إضافية على صعيد المالية العامة بقيمة ١% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي لتحقيق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٢. وسوف يؤدي ذلك إلى استقرار نسبة صافي الدين ووصول رصيد الميزانية إلى مستوى ملائم لتحقيق العدالة بين الأجيال باستخدام قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت (وليس قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد). واقترح الخبراء أن يكون التصحيح المالي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠ أصغر إلى حد ما من مستواه في السيناريو الأساسي، وأكبر إلى حد ما خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، ولن يعني ذلك تأخير المرحلة الأولى من تنفيذ أي من إصلاحات المالية العامة، ولكنه يعني التنفيذ التدريجي لبعضها على امتداد فترة زمنية أطول (راجع أدناه). وفيما يتعلق بالعناصر المكونة لعملية التصحيح، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير بغرض تقليص مصروفات الأجور والتشغيل لإتاحة حيز لمزيد من الإنفاق الاجتماعي وأوجه الإنفاق الأخرى لدعم برنامج الإصلاح الهيكلي وحماية الإنفاق الرأسمالي. وأخيراً، يجب أن يتضمن إجمالي اعتمادات الميزانية مبادرات جديدة للإنفاق/إعطاء دفعات تنشيطية بغرض تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام ٢٠٢٢.

٢٤- وأكد خبراء الصندوق أهمية التكامل بين إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو. فالمضي في تنفيذ التصحيح المالي بوتيرة ملائمة سيحد من التأثير السلبي على النمو في الأجل القصير وسيتيح الاستفادة من الآثار المفيدة للإصلاحات الهيكلية في دعم النمو مع استمرار ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط. وبمرور الوقت، سيسهم نجاح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في دعم النمو غير النفطي وزيادة الإيرادات الحكومية، مما يدعم عملية التصحيح المالي. ولبيان هذه المنافع، وضع خبراء الصندوق سيناريو بديل يتضمن مسار التصحيح المالي المشار إليه في الفقرة ٢٣ إلى جانب الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها زيادة الإنتاجية والمشاركة في القوى العاملة بهدف تعزيز النمو غير النفطي (سيناريو التصحيح المالي التدريجي المقترن بإصلاحات هيكلية في الشكل البياني ٨).

^٢ راجع القسم عن "تصحيح أوضاع المالية العامة—نطاقه ووتيرته" في التقرير المرفق بعنوان "قضايا مختارة". ويتضمن الملحق الثاني تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة واستمرارية القدرة على تحمل أعباء الدين.

٢٥- وأشارت الحكومة إلى أنها تنظر في الوتيرة الملائمة لتنفيذ التصحيح المالي في ظل ضعف النمو. وذكرت أن برنامج تحقيق التوازن المالي يتضمن إرشادات عامة حول سياسة المالية العامة في الأجل المتوسط، وأنها تعتزم مراجعة وتحديث الأهداف المحددة على فترات منتظمة مع مراعاة التغيرات في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعوامل أخرى كذلك. وأعربت عن رأيها بأنه سيكون من المفيد الإسراع بتنفيذ إصلاحات المالية العامة، لا سيما وأنها شعرت أن آليات التعويض التي كانت تعكف على وضعها لدعم الأسر ومنشآت الأعمال سوف تحد من الأثر الاقتصادي، ولكنها اتفقت على ضرورة مراقبة معدلات النمو وتوظيف العمالة وتعديل توقيت الإصلاحات إذا لزم الأمر. وأوضحت الحكومة أنها عاكفة على وضع برنامج دعم القطاع الخاص الذي سيتضمن إنفاق مالي موجه بدقة إلى مستحقيه وتبسيط النظم بشأن منشآت الأعمال بهدف تعزيز نمو القطاع الخاص. ولا يزال العمل جارٍ على تدبير التمويل اللازم لمجموعة الإصلاحات المذكورة، غير أنه من المرجح أن يتضمن في جزء منه قروضا من مؤسسات الإقراض المتخصصة. ويرجح أن تبلغ التكلفة الإجمالية ١,٥% إلى ٢% من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.

تنفيذ سياسة المالية العامة

٢٦- ينبغي أن تهدف الإصلاحات على جانب الإيرادات إلى استحداث نظام ضريبي يتسم بالفعالية والكفاءة بغرض زيادة الإيرادات مع الحد من التأثير على النمو. وقد أوضحت الحكومة قيامها إلى جانب الإمارات العربية المتحدة بالتصديق على اتفاقيتي الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة في إطار مجلس التعاون الخليجي، وأنها تمضي قدما نحو تنفيذ الخطط المقررة. وطبقت بالفعل ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات الغازية/مشروبات الطاقة في شهر يونيو، وأبدت الحكومة التزامها التام بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام ٢٠١٨ كما أعلنت في السابق. وأشار الخبراء إلى أن الحكومة ستواجه تحديات كثيرة في الالتزام بالجدول الزمني الخاص بتطبيق ضريبة القيمة المضافة بسبب الإعدادات الإدارية ووضع الأنظمة العدلية التي لا يزال يتعين القيام بها. وأقرت الحكومة بصعوبة التطبيق، ولكنها أعربت عن ثققتها في قدرتها على الالتزام بتاريخ البدء الذي أعلن سابقا. وأشارت الحكومة إلى أنها عاكفة على تعيين وتدريب موظفين إضافيين في الهيئة العامة للزكاة والدخل، وعلى التواصل مع منشآت الأعمال لمساعدتها في استكمال الإعدادات اللازمة، إلى جانب نشر مشروع نظام ضريبة القيمة المضافة للمشاورات العامة. وأشار خبراء الصندوق إلى أنه ينبغي الحد قدر الإمكان من تطبيق الإعفاءات والبنود ذات المعدل الصفري المنصوص عليها في اتفاقية مجلس التعاون الخليجي، ورفع معدل الضريبة عن مستواه الحالي البالغ ٥% بمجرد النجاح في تطبيق الضريبة.

٢٧- وحذر الخبراء من تطبيق مجموعة من الرسوم بقيمة أقل، وأشاروا بعدم تجنيب إيرادات جديدة. وتتنظر الحكومة حاليا في فرض رسوم إضافية تستهدف في معظمها السلع الترفيهية أو لاسترداد جزء من تكلفة الخدمات الحكومية. وأشار الخبراء إلى أن هذه الإيرادات ستكون محدودة نسبيا، وأعربوا عن قلقهم من أن فرض هذه الرسوم قد يؤدي إلى تشتت قدرات التنفيذ مما قد يؤثر سلبا على أجزاء أخرى من جدول أعمال الإصلاحات. كذلك حذر الخبراء من تجنيب إيرادات جديدة مثل ضريبة الأراضي غير المستغلة ورسوم السياحة، وأشاروا إلى أن الإيرادات من الزيادة المقررة في الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة غير مؤكدة— فإذا نجحت السياسة في تحقيق الغرض منها المتمثل في زيادة فرص توظيف المواطنين السعوديين، من المرجح أن تتراجع الإيرادات في الأجل الطويل.

٢٨- **واتفق خبراء الصندوق مع الحكومة على أن المضي في رفع أسعار الطاقة والمياه جزء أساسي من الإصلاحات.** وتخطط الحكومة لزيادة أسعار الطاقة والمياه لتصل إلى مستويات الأسعار الدولية / استرداد التكلفة بحلول عام ٢٠٢٠. وبالنسبة للأسر، ستركز الجزء الأكبر من الزيادة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وتعكف الحكومة في الوقت الحالي على تطبيق بدلات للأسر بغرض تعويض الأسر السعودية منخفضة ومتوسطة الدخل مقابل تأثير الزيادات السعرية. ورغم أن مستويات التعويض لم تتحدد بصورة نهائية بعد، يتمثل الهدف من هذه البدلات في تعويض الأسر في أدنى شريحتين خمسينتين بالكامل وتقديم تعويض أقل إلى الشريحتين الخمسينتين الثالثة والرابعة وعدم تقديم أي تعويض إلى الشريحة العليا. وقُتِح باب التسجيل في بدلات الأسر في فبراير، وبلغ مجموع عدد أفراد الأسر التي قامت بالتسجيل ١٢ مليون نسمة يُتوقع أن يكون ١٠ ملايين شخص منهم تقريباً مستحقين للحصول على تعويض. وتعترم الحكومة أيضاً تقديم دعم مؤقت إلى الشركات لمساعدتها في التكيف مع الزيادة في أسعار الطاقة والمياه.

٢٩- **وأعرب الخبراء عن رأيهم بأن المجال متاح لتنفيذ إصلاحات الطاقة والمياه على نحو أكثر تدرجاً مما هو منصوص عليه في برنامج تحقيق التوازن المالي.** وسوف يتيح ذلك للأسر ومنشآت الأعمال وقتاً أطول للتكيف، كما سيتيح للحكومة وقتاً أطول لضمان التشغيل الكامل والفعال لآليات التعويض. ولكن الحكومة أعربت عن عدم اقتناعها بذلك، وعن اعتقادها أن زيادة الأسعار بوتيرة سريعة نسبياً سيحد قدر الإمكان من مخاطر التطبيق، بينما بدلات الأسر وأوجه الدعم التي ستقدم للأنشطة المختلفة سوف تحد من التأثير على الاقتصاد.

٣٠- **وقد اتخذت الحكومة خطوات مهمة نحو احتواء الإنفاق الحكومي وتعكف في الوقت الحالي على تحسين عناصره** (الشكل البياني ٩). فقد تم إنشاء مكتب ترشيد الإنفاق للعمل مع الوزارات والهيئات الحكومية على مراجعة إنفاقها وتحسين عمليات الشراء وضمان تلبية المشروعات الاستثمارية لاحتياجات واضحة واتساقها مع أهداف رؤية ٢٠٣٠. وحدد مكتب ترشيد الإنفاق وفورات محتملة بقيمة ٢١ مليار ريال سعودي في نفقات التشغيل على مدى ثلاث سنوات في ثلاث وزارات كمرحلة تجريبية، إلى جانب وفورات بقيمة ٨٦ مليار ريال سعودي من مجموعة من الاستثمارات قيد التنفيذ تبلغ قيمتها ٢٦٠ مليار ريال سعودي في خمس وزارات كمرحلة تجريبية. ويجري حالياً تعميم هذه المبادرات على وزارات أخرى. ويجري كذلك مراجعة نظام المشتريات الحكومية كجزء من هذه الجهود.

٣١- **وتعمل الحكومة حالياً مع البنك الدولي على إجراء مراجعة للنفقات العامة للاسترشاد بها في تصحيح مسار النفقات في المرحلة المقبلة.** ورحب خبراء الصندوق بإجراء هذه المراجعة لاعتقادهم بأنها ستتيح رؤية متعمقة مهمة للمجالات التي تتطلب مزيداً من إصلاحات الإنفاق، وأشاروا إلى التالي:

- **ارتفاع فاتورة الأجور الحكومية:** فقد تراجع معدل توظيف العمالة في قطاع الخدمة المدنية تراجعاً طفيفاً خلال العامين الماضيين، ولكن من المتوقع أن تظل الأجور تمثل ما يزيد على ٤٥% من الإنفاق الحكومي في عام ٢٠١٧. لذلك ينبغي مراجعة معدلات توظيف العمالة والأجور في الحكومة ووضع استراتيجية بهدف تقليص فاتورة الأجور بمرور الوقت على نحو تدريجي ودائم. ورغم أن بدلات موظفي القطاع العام التي تم تخفيضها في أكتوبر ٢٠١٦ قد أعيدت مؤخرًا، فإن تجميد العلاوة السنوية لعام ٢٠١٦ ودفع الأجور على أساس التقويم الميلادي وليس التقويم الهجري (وهو ما يوفر أجر شهر كل ثلاث سنوات) لا يزالان قيد التنفيذ.

- **إمكانية تحسين جودة الإنفاق بغرض تحقيق نتائج أفضل:** في قطاع التعليم على سبيل المثال، تنفق الحكومة مبالغ ضخمة ولكن المملكة العربية السعودية تحرز نتائج ضعيفة في اختبارات نتائج التعليم الدولية مثل اختبار الاتجاهات العامة في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS). كذلك تشير منشآت الأعمال الخاصة إلى أن المواطنين السعوديين غالباً ما تعوزهم المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص.
- **ضرورة الاستمرار في بذل الجهود الهادفة إلى زيادة كفاءة الاستثمارات العامة:** فيمكن تحقيق مكاسب على صعيد النمو نتيجة تحسين كفاءة الاستثمارات العامة.
- **ضرورة مراجعة وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعية حسب الحاجة:** إن إنفاق الميزانية على المساعدات الاجتماعية أقل من مستواه في متوسط اقتصادات السوق الصاعدة. كذلك تستهدف هذه المساعدات في الغالب مجموعات بعينها (مثل الأرامل والجنود المتقاعدين) بدلاً من الفئات الأقل دخلاً. لذلك ينبغي أن تعيد الحكومة النظر في حجم النفقات الاجتماعية في جميع الهيئات الحكومية وعناصرها وآليات توجيهها للمستحقين، وتقييم ما إذا كانت هذه البرامج توفر حماية فعالة للفئات الأقل دخلاً.

تعزيز الإطار المالي وزيادة الشفافية في المالية العامة

٣٢- أكدت الحكومة اهتمامها بوضع إطار قوي متوسط الأجل للمالية العامة وتعزيز عملية إعداد الميزانية. وأشارت إلى أن عملية إعداد ميزانية عام ٢٠١٨ قد بدأت بالفعل وفق منهج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. وسوف توضع الميزانية في إطار متوسط الأجل يعكس أهداف سياسة المالية العامة للحكومة. ولضمان الاتساق بين أهداف المالية العامة في الأجلين القصير والمتوسط، انتقلت المسؤولية عن برنامج تحقيق التوازن المالي إلى وزارة المالية. ورحب خبراء الصندوق بهذه التطورات، وأشاروا إلى الاستمرار في تطوير قدرات وحدة المالية العامة الكلية وتعزيز ضوابط النفقات ونظم إدارة النقدية، بوسائل منها اعتماد حساب خزانة موحد، مما سيدعم تحسين عملية إعداد الميزانية وتحليل المالية العامة. كذلك من المهم تضمين جميع مبادرات الإنفاق الحكومي في إجمالي اعتمادات الإنفاق متوسط الأجل—بما في ذلك مبادرات برنامج تحفيز القطاع الخاص واتفاقيات الدفاع مؤخرًا.

٣٣- ويجري العمل حالياً على تعزيز شفافية سياسة المالية العامة وقياس الأداء الحكومي. فقد ساهم نشر أول تقرير ربعي لأداء الميزانية مؤخرًا (عن الربع الأول من عام ٢٠١٧) والمؤتمر الصحفي الذي صاحب نشره في تعزيز شفافية المالية العامة. وأشارت الحكومة إلى أنها تعتزم نشر تقرير مالي قبل إعداد الميزانية للمرة الأولى هذا العام، وأنها في المراحل الأخيرة من إصدار بيانات المالية العامة بالصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ والتي من المقرر عرضها على صندوق النقد الدولي في الأشهر القليلة القادمة. ورحب خبراء الصندوق بهذه التطورات، وأشاروا إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود بهدف تعزيز شفافية القطاع الحكومي ككل، بما في ذلك الروابط بين شركة أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة وغيرهما من الهيئات الحكومية الكبيرة والميزانية. وأوصى الخبراء كذلك بإنشاء وحدة إحصائية داخل وزارة المالية تتمتع بصلاحيات واضحة تخول لها جمع بيانات المالية العامة وإعدادها ونشرها. ويتوقع بمرور الوقت أن تزداد شفافية الحكومة وأن تصبح أكثر توجهًا نحو تحقيق النتائج بعد تطبيق مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى مختلف الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى والجهود الضخمة المبذولة حالياً في قياس ومتابعة التقدم نحو بلوغ هذه المؤشرات.

٣٤- وقد أُحرز تقدم نحو تعزيز إدارة الدين الحكومي وعمليات الاستثمار. فقد أنشئ مكتب إدارة الدين العام، ونجح في تنفيذ ثلاث عمليات إصدار دولية. ويفضل التنسيق بين استراتيجيات الاقتراض المحلي والخارجي، تمكنت الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي من تخفيف الضغوط عن كاهل الجهاز المصرفي. ويعكف مكتب إدارة الدين العام في الوقت الحالي على وضع استراتيجية لإدارة الدين في الأجل المتوسط. وجاري حالياً إصلاح صندوق الاستثمارات العامة بغرض توخي الدقة في تقييم حافطة استثماراته وإعادة هيكلتها لتتجه نحو الأصول ذات العائدات الأعلى/المخاطر الأعلى اتساقاً مع مهامه الجديدة. وأشار الخبراء إلى أنه سيكون من المهم وضع إطار فعال لإدارة الأصول/الخصوم بغرض ضمان التنسيق التام بين قرارات الاقتراض والاستثمار.

باء - الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز النمو وزيادة التوظيف في القطاع الخاص

المملكة العربية السعودية - ارتفاع النمو عن معدلاته الحالية:	
(في حالة بلوغ المتغيرات الهيكلية الأساسية المستويات المعيارية / المستويات المُحدّدة / ١)	
بالنقاط المئوية	تحقيق زيادة في النمو
٠,٥	تطور سوق المال
٠,١	الانفتاح التجاري
٠,٧	مستوى مهارات العمالة
٠,٣	بيئة أعمال تنافسية
٠,٤	زيادة معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة
٢,١	المجموع

١/ يمكن تحقيق نمو إضافي في حالة زيادة قيمة كل عامل من العوامل الأساسية إلى متوسط المستويات المعيارية (الاقتصادات المتقدمة). وتفترض مكاسب النمو المحتملة من زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ارتفاع هذه النسبة بمقدار ٦% من الإناث اللاتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاماً (على النحو المعلن في خطة التحول الوطني) بحلول عام ٢٠٢٠. راجع دراسة (Mitra and others (2016) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣٥- حدد تحليل خبراء الصندوق عدة قيود هيكلية كلية تحد من النمو بقيادة القطاع الخاص. وتتمثل هذه القيود في مهارات القوى العاملة السعودية، والتكلفة النسبية للعمالة السعودية والوافدة، وانخفاض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، والقواعد التنظيمية لمنشآت الأعمال، والاندماج المتاح لبعض القطاعات (الشكلان البيانيان ١٠ و١١). وقد ساهمت هذه العوامل في ضعف نمو الإنتاجية وتدني مشاركة المواطنين السعوديين في العمل بالقطاع الخاص، وفرض اعتماد منشآت الأعمال الخاصة على العمالة الوافدة (الملحق الثالث). ورغم صعوبة تقدير التأثير المحتمل لهذه الإصلاحات، وضرورة توخي الحذر عند تفسير

نتائج نماذج الانحدار القُطري المقارن، تشير التقديرات إلى أن الجمع بين الإصلاحات الهادفة إلى تعميق الأسواق المالية وزيادة الانفتاح التجاري ورفع مستوى مهارات العمالة وتحسين بيئة الأعمال وزيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة قد يكون من شأنه زيادة النمو غير النفطي بمقدار نقطتين مئويتين على المدى الأطول مقارنة بسيناريو لا يتضمن تنفيذ أي إصلاحات، وإن كان ظهور نتائج بعض الإصلاحات سوف يستغرق سنوات طويلة.^٣ واتفقت الحكومة مع ما جاء في تقييم الفجوات الهيكلية، وأعربت عن اعتقادها أن الإصلاحات التي تعكف على تنفيذها حالياً في هذه المجالات من المرجح أن تساهم في تعزيز النمو غير النفطي بدرجة أكبر في السنوات القادمة.

٣٦- ورحب الخبراء بجهود الحكومة في تحويل بيئة الأعمال لكي تصبح مواتية لمنشآت الأعمال الخاصة في إطار برنامج "إزالة المعوقات أمام شركات القطاع الخاص". وأوضحت الحكومة أنها تعمل بصورة مكثفة بالتشاور مع مجتمع الأعمال بهدف تحديد المعوقات التنظيمية وغيرها التي لا داعي لها والتي تعوق نمو القطاع الخاص. ورغم أن هذه الإصلاحات لا تزال قيد

^٣ يفترض السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء أن الإصلاحات الهيكلية المطبقة مؤخراً تؤدي إلى زيادة النمو غير النفطي بحوالي ربع نقطة مئوية بحلول عام ٢٠٢٢. ويفترض سيناريو التصحيح المالي التدريجي المقترن بإصلاحات هيكلية إمكانية تحقيق زيادة إضافية في النمو غير النفطي بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٢ نتيجة تنفيذ مجموعة أوسع من الإصلاحات الهيكلية التي تنجح في رفع معدل مشاركة الإناث إلى المستوى المستهدف في برنامج التحول الوطني في عام ٢٠٢٢، وتبدأ في تعزيز مهارات العمالة، وتواصل تعميق القطاع المالي.

التنفيذ إلى حد كبير، اتُخذ بالفعل عدد من الخطوات المهمة وثمة عدة خطوات أخرى على وشك الاكتمال (الجدول في النص). وأعربت الحكومة عن اعتقادها أن هذه الإصلاحات لن تسهم في تعزيز الاستثمار المحلي فحسب، بل هي أيضا ستشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تراجع تراجعاً حاداً في السنوات الأخيرة.

٣٧- ويمكن أن يضطلع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدور أكبر في النمو وتوظيف العمالة. ورحب الخبراء بالإصلاحات الأخيرة التي تسهل إجراءات بدء مشروعات جديدة، بما في ذلك الميكنة الكاملة للسجل التجاري وتبسيطه. ووضع نظام عدلي جديد للشركات يحد من الأعباء الإدارية على الشركات الأصغر حجماً، ويجري تطوير برنامج "كفالة" لضمان القروض، ويُنظر حالياً في تعديل نظام المشتريات الحكومية بغرض تيسير اشتراك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المناقصات الخاصة بالعقود الحكومية. وأوضحت الحكومة أن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تأسست حديثاً تعكف حالياً على تنسيق جميع جوانب سياسة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما تضطلع بدور الجهة الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. ويجري العمل حالياً على إعداد استراتيجية شاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تعزيز عملية جمع بيانات القطاع، وزيادة حجم المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة له، وتوسيع نطاق خيارات التمويل المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات غير المصرفية والأسواق الرأسمالية.

٣٨- وتمثل الخصخصة وعلاقات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص جزءاً أساسياً من الخطة الهادفة إلى تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد. وتنتظر الحكومة في تنفيذ عمليات خصخصة محتملة في ١٦ قطاعاً منها المطارات والمرافق والرعاية الصحية والنوادي الرياضية وصوامع الغلال، إلى جانب إنشاء علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية. ويعمل مكتب الخصخصة حديثاً على تحديث استراتيجية الخصخصة لعام ٢٠٠٤ ووضع إطار لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (ومن المتوقع استكمال هاتين المهمتين في نهاية العام). وانصب التركيز في البداية على تعزيز الأوضاع التنظيمية والمؤسسية في كل قطاع، لا سيما بغرض الفصل بين مهام وضع السياسات والمهام التنظيمية. وإلى جانب التأثير الكبير المحتمل على النمو إذا تمكن القطاع الخاص من إدارة تلك الكيانات بكفاءة أكبر، من شأن هذه الإصلاحات أيضاً المساهمة في تقليص الإنفاق من الميزانية. وشجع الخبراء الحكومة على وضع تصميم دقيق لأطر الأنظمة العدلية والقواعد التنظيمية، لا سيما المرتبطة بعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، للحد قدر الإمكان من المخاطر المحتملة التي قد تواجه الحكومة. كذلك ينبغي أن تخضع الشركات التي تمتلكها الحكومة والشركات التي تمت خصصتها لنظام المنافسة بهدف دعم إيجاد سوق تنافسية.

٣٩- وتعتزم الحكومة بيع حصة في شركة أرامكو، وهي شركة النفط المملوكة للحكومة. ويهدف تخفيض معدل ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط مؤخراً — من ٨٥% إلى ٥٠% — إلى زيادة اتساقها مع المستويات الدولية ومن ثم تشجيع الاستثمار في هذا القطاع. ولا تتوقع الحكومة أن يكون لخفض معدل الضريبة أي تأثير على الإيرادات النفطية التي تؤول إلى الميزانية نظراً لأن شركة أرامكو ستقوم بزيادة مدفوعات أرباح الأسهم.

الإصلاحات الهيكلية الأخيرة الداعمة للنمو			
الفئة	تدابير الإصلاح	التنفيذ	التأثير
بدء أنشطة أعمال جديدة / ممارسة الأعمال	• تحديث نظام المنافسة	المراحل الأخيرة في العملية التشريعية	تسهم هذه الإصلاحات في اختصار الوقت اللازم لإنشاء/تسجيل شركة. ويتيح نظام المنافسة الجديد توسيع نطاق تغطية النظام وزيادة قدرة مجلس المنافسة على إنفاذه. وسوف يشجع وضع نظام لحقوق الامتياز على إبرام اتفاقيات حقوق امتياز وزيادة قدرة المواطنين السعوديين على تشغيل شركات على أساس حقوق الامتياز.
	• نظام حقوق الامتياز	المراحل الأخيرة في العملية التشريعية	
	• إنشاء بوابة إلكترونية لتسجيل الشركات	إبريل ٢٠١٧	
	• تسريع إجراءات الموافقة على طلبات إصدار تأشيرات العمل (خلال ٢٤ ساعة)	إبريل ٢٠١٧	
	• إلغاء اشتراط الختم الرسمي للشركات وفتح حساب شركة "تحت التأسيس"	فبراير ٢٠١٧	
	• إنشاء نظام رقم الهوية الموحد	يناير ٢٠١٧	
	• تحديث نظام الشركات	مايو ٢٠١٦	
التخطيط العمراني	• إعادة تصميم الخطوات اللازمة لمعاملات استخراج تصاريح البناء	مارس ٢٠١٧	يمكن حاليا الحصول على تصاريح بناء جديدة خلال ١٦ يوما في الرياض (مقابل ١١٣ يوما في السابق). وسوف يتم تعميم ذلك على مناطق أخرى. ويمكن دمج طلب التصريح مع طلبات إصدار التراخيص البلدية الأخرى.
	• إصدار التراخيص البلدية	فبراير ٢٠١٧	
العمليات القانونية	• نظام الإعسار	المراحل الأخيرة في عملية الحصول على الموافقة التشريعية	من شأن تحديث نظام الإعسار تيسير إعادة تنظيم الشركات والخروج منها. ووضِع نظام الرهن العقاري التجاري. كذلك وُضِع حد أقصى لعدد مرات تأجيل القضايا التجارية (٣ مرات) بغرض تسريع الإجراءات. ويمثل مركز التحكيم السعودي خيارا بديلا لتسوية النزاعات التجارية خارج نظام المحاكم.
	• نظام رهن العقارات التجارية	يونيو ٢٠١٧	
	• تأجيل القضايا	إبريل ٢٠١٧	
	• مركز التحكيم السعودي	أكتوبر ٢٠١٦	
تيسير التجارة	• رفع الحظر عن التصدير	إبريل ٢٠١٧	رُفِع الحظر عن تصدير حديد التسليح وغيره من المنتجات، وانخفض عدد المستندات اللازمة (من ١٢ إلى ٤ بالنسبة للواردات ومن ٩ إلى ٣ بالنسبة للصادرات). ونقلص الوقت اللازم لتخليص الواردات والصادرات في الموانئ المحلية إلى ٢٤ ساعة (مقابل ١٨ يوما). ويطبق ذلك بالفعل على عمليات الشركات الكبيرة.
	• خفض عدد مستندات الاستيراد/التصدير	مارس ٢٠١٧	
	• تسريع إجراءات التخليص الجمركي	مارس ٢٠١٧	
تطوير أسواق المال	• إدراج السندات الحكومية في السوق المالية	مايو ٢٠١٧	تطبق سوق نمو للشركات الأصغر معايير إدراج أكثر مرونة (تم إدراج تسع شركات حتى الآن). كذلك تحولت السوق المالية السعودية "تداول" إلى نظام التسوية بعد يومي عمل من تاريخ تنفيذ المعاملات
	• التحول إلى نظام التسوية بعد يومي عمل من تاريخ تنفيذ المعاملات	إبريل ٢٠١٧	
	• سوق الأسهم الموازية "نمو"	مارس ٢٠١٧	

٤٠- وثمة تحديات جسيمة في سوق العمل تستلزم تطبيق منهج متعدد الجوانب لمواجهتها. ويُتوقع خلال السنوات الخمسة القادمة انضمام ما يزيد على مليون مواطن سعودي إلى القوى العاملة. ويجري حالياً تصميم سياسات تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للعمالة السعودية في القطاع الخاص وزيادة الحوافز التي تشجع منشآت الأعمال الخاصة على توظيف مواطنين سعوديين. وتتضمن هذه السياسات الزيادة المقررة في الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة بدءاً من يوليو ٢٠١٧ (وسوف تعادل هذه الرسوم ٢٠% من متوسط فجوة الأجور الحالية بين السعوديين والوافدين عند تنفيذ الزيادة المقررة بالكامل)، وتحسين آليات توجيه الدعم المقدم على أجور الموظفين السعوديين، وتنفيذ إصلاحات في نظم التعليم والتدريب، والمُضي في تعديل نظام "تطابقات" الذي يحدد حصص توظيف العمالة، وإلزام قطاعات معينة بأن يكون جميع موظفيها من السعوديين، وطُبِّقت هذه السياسة في قطاع إصلاح الهواتف المحمولة، وجاري تعميمها حالياً على أساس تجريبي في بعض مراكز التسوق. وفي الوقت نفسه، تقر الحكومة بأن استمرار القدرة التنافسية للاقتصاد ونموه يقتضي أن تكون قادرة على جذب العمالة الوافدة الماهرة والاحتفاظ بها حتى مع سعيها نحو زيادة العمالة السعودية.

٤١- وألقى خبراء الصندوق الضوء على إصلاحات أخرى أعربوا عن اعتقادهم أنها سوف تساعد في زيادة معدل توظيف العمالة السعودية في القطاع الخاص، إذ يتعين على الحكومة وضع توقعات واضحة بشأن محدودية فرص العمل التي يتيحها القطاع العام مستقبلاً لتشجيع المواطنين على العمل بالقطاع الخاص، وذلك بالتزامن مع مراجعة هيكل أجور القطاع العام. كذلك يتعين إصلاح نظام التأشيرات بما يتيح زيادة قدرة العمالة الوافدة على الحركة داخل المملكة العربية السعودية (كما في البحرين والإمارات العربية المتحدة)، والحد تدريجياً من عدد التأشيرات بغرض زيادة التركيز على العمالة الماهرة (كما في سنغافورة). وقد يكون من المفيد أيضاً إجراء حوار وطني بين الحكومة ومنشآت الأعمال والراغبين في العمل أو في دخول مجال ريادة الأعمال للمساعدة في إيجاد حلول تناسب الجميع لمواجهة التحديات في سوق العمل.

٤٢- ويتعين الحد من الحواجز التي تعوق مشاركة الإناث في القوى العاملة وحصولهن على وظائف. وقد ازدادت مشاركة الإناث في القوى العاملة خلال السنوات الأخيرة، ولكنها لا تزال منخفضة. ويستهدف برنامج التحول الوطني زيادة معدل مشاركة الإناث إلى ٢٨% بحلول عام ٢٠٢٠، وتتوقع الحكومة حدوث تأثير محاكاة إيجابي على أثر تعيين نساء مؤخرًا في عدة مناصب مهمة في قطاع الأعمال. وللحد من بعض القيود التي تواجهها النساء في الدخول إلى صفوف القوى العاملة، تعترف الحكومة بدعم تكاليف المواصلات ورعاية الأطفال، وزيادة عدد مراكز رعاية الأطفال، وتشجيع الاعتماد بدرجة أكبر على نظام العمل من بُعد. وأشار الخبراء إلى إمكانية دعم رائدات الأعمال من خلال برامج مخصصة لهذا الغرض في إطار مبادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمكن في الوقت نفسه تقديم حوافز مالية إلى الشركات لمساعدتها على تأسيس أماكن عمل جديدة أو إعادة تنظيم أماكن العمل الحالية كي تكون معدة لاستقبال النساء وفقاً للأعراف والتقاليد الاجتماعية.

٤٣- وأشار خبراء الصندوق إلى ضرورة المضي في تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز بيئة الأعمال بالتزامن مع إصلاحات سوق العمل، وقد يتعين الاعتماد على سياسة المالية العامة في تخفيف الآثار السلبية المحتملة على النمو في الأجل القصير. وبرغم توقع مساهمة بعض الإصلاحات في تعزيز النمو في الأجل القريب (تحسين تنظيم منشآت الأعمال، وتعميق الأسواق المالية)، فقد لا يكون لبعضها الآخر نفس التأثير. فمن الضروري إجراء إصلاحات في سوق العمل بغرض زيادة فرص العمل المتاحة للمواطنين، ولكن آثارها على النمو ستوقف على طبيعة كل منها. فزيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة سيكون لها تأثير إيجابي على النمو، ولكن الشركات قد تتحمل تكلفة في البداية، بينما يرجح أن تؤدي الرسوم المفروضة

على العمالة الوافدة إلى حدوث تأثير سلبي على النمو والقدرة التنافسية (بينما تأثيرها على معدل توظيف المواطنين السعوديين سيكون أضعف). ويمكن استخدام سياسة المالية العامة في موازنة زيادة تكلفة التي تتحملها الشركات (من خلال دعم أجور المواطنين وتشجيع توظيف الإناث)، بينما قد تؤدي الإصلاحات التنظيمية الأخرى إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال.

جيم - صلابة القطاع المالي وتطويره

٤٤ - وفقا لما وردت مناقشته في تقرير تقييم استقرار القطاع المالي، تخضع البنوك لمستوى جيد من التنظيم والرقابة ولا تزال تتمتع بالسيولة والقدرة على الصمود (الجدول ٦، والملحق الرابع). ويتبين من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الواردة في تقرير تقييم استقرار القطاع المالي أن معظم البنوك، بما فيها جميع البنوك المؤثرة على النظام المالي، ستكون قادرة على الالتزام بالحد الأدنى الإلزامي لرأس المال التنظيمي في حالة وقوع صدمات اقتصادية حادة بما في ذلك حدوث تراجع حاد في أسعار النفط. كذلك اجتازت جميع البنوك اختبارات سيولة صعبة. وقد نجحت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة المخاطر التي نشأت في القطاع المالي العام الماضي من خلال عمليات التدخل عن طريق السياسات بهدف تقليص ضغوط السيولة ودعم الإقراض العقاري (الجدول الوارد في النص).

تدابير السياسات التي اتخذتها مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة يناير ٢٠١٦-يونيو ٢٠١٧

الشهر والسنة	تدابير السياسات
السياسة النقدية	
يونيو ٢٠١٧ ومارس ٢٠١٧ وديسمبر ٢٠١٦	زيادة سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة من ٥٠ نقطة أساس إلى ١٢٥ نقطة أساس. وظل سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء دون تغيير عند مستوى ٢٠٠ نقطة أساس.
إدارة السيولة	
نوفمبر ٢٠١٦	تعيين مؤسسة "تومسون رويترز" وكيلا لإدارة وحساب سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية
سبتمبر ٢٠١٦ وأغسطس ٢٠١٦	طرح اتفاقيات إعادة شراء بأجل ٩٠ يوما و٢٨ يوما و٧ أيام
سبتمبر ٢٠١٦	تقديم ٢٠ مليار ريال سعودي من ودائع الهيئات الحكومية إلى البنوك
يونيو ٢٠١٦	تقديم ١٥ مليار ريال سعودي إلى البنوك (في صورة ودائع)
فبراير ٢٠١٦	رفع الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع المسموح به للبنوك من ٨٥% إلى ٩٠%
سوق الرهون العقاري/تدابير أخرى	
إبريل ٢٠١٧	خفض وزن مخاطر القروض العقارية من ١٠٠% إلى ٧٥%
يناير ٢٠١٧	زيادة الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة من ٧٠% إلى ٨٥% بالنسبة للتمويل العقاري المقدم من البنك للمواطن عند شراء أول منزل له
أكتوبر ٢٠١٦	طلبت من البنوك إعادة جدولة القروض الشخصية والعقارية لمن يرغب من المقترضين الذين تأثروا بتخفيض مكافآت وبدلات موظفي الحكومة. وألغت الطلب في نهاية إبريل عقب إعادة المكافآت والبدلات.
مارس ٢٠١٦	رفع نسبة القرض إلى القيمة من ٧٠% إلى ٨٥% في حالة شركات التمويل العقاري وحسب

٤٥- وقد رحب خبراء الصندوق بالخطوات التي واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي اتخاذها بغرض تعزيز أطرها التنظيمية والرقابية وتطوير شبكة الأمان المالي. وأشارت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أنها عززت الرقابة القائمة على المخاطر، وفرضت حداً أقصى للانكشافات الكلية الكبيرة (يساوي ٦ أضعاف رأس المال المؤهل للبنوك)، وأنها تعكف في الوقت الحالي على خفض حدود الانكشاف تجاه مقترض واحد من ٢٥% إلى ١٥% من رأس المال بحلول عام ٢٠١٩. وتأسس صندوق حماية الودائع بتمويل من البنوك التجارية، وجاري حالياً الحصول على موافقة الجهات التشريعية على مشروع نظام لتسوية أوضاع البنوك المؤثرة على النظام يتسق بدرجة كبيرة مع أهم المواصفات في نظم التسوية الفعالة التي وضعها مجلس الاستقرار المالي. غير أن الخبراء أشاروا إلى عدة مجالات أخرى تستدعي الاهتمام:

- تمارس مؤسسة النقد العربي السعودي الرقابة على البنوك الإسلامية و"الهجينة" وفق إطار بازل، أي باستخدام نفس متطلبات ومعايير الإبلاغ. وقد نجحت في ذلك بالفعل، ولكن نظراً لنمط المخاطر الذي يرتبط بالمنتجات الإسلامية دون غيرها، ينبغي أن تستمر مؤسسة النقد العربي السعودي في توخي الحيطة والحذر وتوسيع نطاق مجموعة أدوات الرقابة التحوطية على البنوك التي تقدم هذه المنتجات، بما في ذلك من خلال تقديم إرشادات أدق حول كيفية تحقيق التوافق بين نمط مخاطر المنتجات الإسلامية وإطار بازل؛
- ينبغي أن تستمر مؤسسة النقد العربي السعودي في تعزيز منهجها الرقابي القائم على المخاطر، لا سيما الدمج بين عمليات التفنيش الميداني وتقييم نمط المخاطر وتخطيط عمليات الرقابة؛
- ينبغي أن تُحكّم مؤسسة النقد العربي السعودي الرقابة على جودة الأصول في ظل ضعف آفاق النمو. وينبغي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية أن تلزم البنوك بتصنيف القروض التي أعيدت هيكلتها، بسبب صعوبات مالية لدى المقترض، ضمن فئة القروض دون المستوى أو المشكوك في تحصيلها. وأشارت المؤسسة إلى أن معايير تصنيف القروض سيتم تغييرها بمجرد تطبيق المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في عام ٢٠١٩.

٤٦- وأشارت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تطوير إطار السلامة الاحترازية الكلية. وبدأت اللجنة الوطنية للاستقرار المالي عملها، وتضم مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية. واتفقت مؤسسة النقد العربي السعودي مع الخبراء على أنه من الممكن اتخاذ مزيد من الخطوات خلال الفترة المقبلة بغرض تعزيز عملية تنفيذ إطار السلامة الاحترازية الكلية. وتتضمن هذه الخطوات مواصلة إجراء مزيد من التعديلات في أدوات مثل عمليات الإنذار المبكر، ومعالجة ما تبقى من فجوات في البيانات، وتعديل تعاريف بعض النسب الأساسية (مثل توسيع نطاق نسبة خدمة الدين إلى الدخل لتتضمن مدفوعات سداد جميع الديون)، ومواصلة استخدام أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية في هذا الإطار.

٤٧- وأعرب الخبراء عن رأيهم أن المجال متاح لتعزيز إطار إدارة السيولة. وقد أقرت مؤسسة النقد العربي السعودي أن أوضاع السيولة يرحح أن تكون أكثر توازناً خلال الفترة المقبلة مقارنة بالسيولة المفرطة التي شهدتها العقد الماضي في معظمه، وتعيد حالياً تقييم إطار إدارة السيولة. ويرى الخبراء أن هذه الإصلاحات ينبغي أن تركز على مساعدة مؤسسة النقد العربي السعودي على تحقيق الاتساق بين أسعار الفائدة السوقية وأهداف السياسات، ووضع إطار للنتبؤ بالسيولة، وتركيز التدخلات في سوق المال على عمليات السيولة المنتظمة قصيرة الأجل، وذلك بالتزامن مع الابتعاد عن تخصيص السيولة بطرق غير تنافسية

وقصر التسهيلات الدائمة على التسهيلات لمدة ليلة واحدة وإلزام البنوك التجارية بتقديم ضمانات مقابل جميع أنواع القروض التي تحصل عليها.

٤٨- **وُنْفَذت إصلاحات ضخمة بغرض تعميق أسواق المال المحلية**، إذ تم تخفيف مزيد من القيود المفروضة على استثمارات الأجانب المؤهلين في سوق الأسهم، والسماح بعمليات الاقتراض المُغطى بغرض البيع وإقراض الأوراق المالية، وبدء العمل بنظام التسوية بعد يومي عمل من تاريخ تنفيذ المعاملات، وإنشاء سوق أسهم موازية ("تمو") للشركات الأصغر حجماً. كذلك يجري حالياً وضع إطار لصناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر. ولتوفير مزيد من الحماية للمستثمرين، صدرت مبادئ توجيهية جديدة بشأن حوكمة الشركات، وتم تعزيز حقوق مالكي حصص الأقلية، وقصر السماح بالمشاركة في سوق "تمو" على المؤسسات الاستثمارية.

٤٩- **وقد أتاح إصدار سندات الديون الحكومية فرصة لوضع منحنى عائد قياسي ودعم تطوير سوق سندات الديون الخاصة**، ولكنها فرصة لم تُستغل على الوجه الأكمل حتى الآن. ورحب الخبراء بالخطوة التي اتُخذت مؤخراً نحو تسجيل وإدراج جميع السندات الحكومية في السوق المالية "تداول" بغرض زيادة شفافية الأدوات وسيولتها، ولكنهم أعربوا عن رأيهم أن هناك مزيد من الخطوات التي يمكن اتخاذها للمساعدة في تطوير سوق الدين المحلي. وتحديداً، يمكن للحكومة (١) تنظيم مزادات لسندات الدين الحكومي بهدف زيادة شفافية الإصدارات، و(٢) إعداد نظام للمتعاملين الرئيسيين، و(٣) إنشاء مستودع مركزي للأوراق المالية. وأشارت الحكومة إلى أن العمليات المقررة لشركة إعادة التمويل العقاري (التي يعكف صندوق الاستثمارات العامة على إنشائها في الوقت الحاضر) قد تؤدي إلى زيادة إصدارات سندات الدين في السوق المحلية، بينما هي تسعى إلى معالجة أوجه عدم اليقين التي تمثل عائقاً أمام المستثمرين بشأن طريقة التعامل مع الأصول ذات الدخل الثابت لأغراض الزكاة.

٥٠- **وتواصل الحكومة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**. وتُجري حالياً التقييم الوطني للمخاطر الذي يتناول غسل الأموال وتمويل الإرهاب—حيث انتهت من إعداد المسودات وجاري مناقشتها في الوقت الحاضر— كما راجعت في يناير ٢٠١٧ آليات تنفيذ القرارات الأمنية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن العقوبات المالية المستهدفة. كذلك تعكف الحكومة حالياً على تحديث أطرها الرقابية بما يكفل الرقابة على المؤسسات المالية على أساس المخاطر بغرض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفيما يتصل بالتقييم المشترك القادم بين فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ينبغي إيلاء الأولوية لاستكمال التقييمات الوطنية للمخاطر وتعديل إطار النظم العنصرية في أقرب وقت ممكن، ومواصلة العمل مع المؤسسات المالية لضمان الامتثال لشروط توكي العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء.

٥١- **ورحبت مؤسسة النقد العربي السعودي بالمناقشات العالمية الجارية حول العلاقات مع البنوك المراسلة**. وأشارت إلى أن البنوك السعودية لم تشهد أي تراجع في علاقاتها مع البنوك المراسلة، ولكنها أكدت أن البنوك لا تزال تتوخى حذرًا نظراً لأن أي تراجع في العلاقات مع البنوك المراسلة من شأنه أن يشكل مخاطر على الاستقرار المالي وأن يؤثر على النمو والتنمية في القطاع الاقتصادي. وتعمل الحكومة مع البنوك عن كثب لضمان الامتثال التام لشروط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغرض الحفاظ على ثقة البنوك المراسلة.

دال - سعر الصرف والاستقرار الخارجي

٥٢- لا تزال الحكومة ملتزمة بربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. وأكدت مؤسسة النقد العربي السعودي أهمية نظام الربط بوصفه ركيزة نقدية ولما يتيح من يقين على جانب التجارة والاستثمار، وأشارت إلى أن مستوى الاحتياطيات لا يزال مريحاً للغاية رغم تراجعها خلال العامين الماضيين، وهو ما يتيح قدراً كبيراً من المصدقية لنظام لربط. ورغم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال العامين الماضيين وتجاوزه مستواه المتوسط على المدى الطويل، لم تر الحكومة أن الاقتصاد سيتأثر سلباً بذلك بسبب اعتماده على النفط.

٥٣- واتفق الخبراء على أن نظام ربط سعر الصرف لا يزال ملائماً نظراً لهيكل الاقتصاد. ورغم أن التحول نحو نظام صرف أكثر مرونة قد تكون له بعض المنافع، فإن الآثار السلبية لهذا التحول تتجاوز منافعه. فزيادة مرونة سعر الصرف ستتيح تحقيق إيرادات مالية أكثر استقراراً بالريال السعودي، كما ستتيح بمرور الوقت دعم تنمية قطاع السلع التجارية غير النفطية، وستمكن مؤسسة النقد العربي السعودي من اتباع سياسة بشأن أسعار الفائدة أكثر استقلالية ربما اكتسبت أهمية في مواجهة تشديد السياسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي. غير أن انخفاض قيمة العملة سيؤدي إلى تكبد تكاليف طائلة ومخاطر جسيمة نظراً لأن نظام ربط سعر الصرف يتيح ركيزة طويلة الأجل وذات مصداقية. فسوف يؤدي إلى مزيد من عدم اليقين، ليس في المملكة العربية السعودية فحسب، بل في جميع أنحاء المنطقة، ولن تكون له سوى منافع محدودة للغاية على صعيد القدرة التنافسية بسبب الهيكل الحالي للاقتصاد. كذلك فإن سياسة المالية العامة يمكن أن تحقق التصحيح اللازم في المركز الخارجي بشكل أيسر وباستخدام وسائل أسهل مقارنة بتصحيح أسعار الصرف. وينبغي خلال الفترة المقبلة مراجعة نظام ربط سعر الصرف بصفة منتظمة بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لضمان استمراره كنظام ملائم في ظل الرغبة في تطور الاقتصاد بعيداً عن النفط واعتماده الحالي على العمالة الوافدة.

٥٤- وأعرب الخبراء عن رأيهم أن المركز الخارجي في عام ٢٠١٦ كان أضعف بكثير من المستوى الذي يتسق مع أوضاع سياسة المالية العامة المحبذة في الأجل المتوسط (الملحق الخامس). وأعربوا عن اعتقادهم أنه من الضروري إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر بوتيرة ملائمة في الأجل المتوسط بهدف تعزيز المركز الخارجي ودعم نظام ربط سعر الصرف. وتوقعت الحكومة أن عمليات الإصلاح والتصحيح المالي الحاليين من شأنها تعزيز المركز الخارجي خلال الفترة القادمة.

دال - قضايا إحصائية

٥٥- رحب خبراء الصندوق بأوجه التحسن في عمليات إعداد ونشر البيانات الاقتصادية، ولكنهم أشاروا إلى أن البيانات لا تزال تشوبها بعض الفجوات وأوجه الضعف البارزة. وتنتشر الهيئة العامة للإحصاء حالياً بيانات ربع سنوية بصفة منتظمة عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، كما بدأت في نشر بيانات ربع سنوية عن سوق العمل، ووضعت مؤشراً لأسعار العقارات ومؤشراً للإنتاج الصناعي. غير أنه لا يجري حتى الآن إبلاغ ونشر بيانات المالية العامة وفق الصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة (وإن كانت وزارة المالية تأمل إتمام هذه الخطوة خلال الأشهر القادمة). كذلك توجد أوجه ضعف في بيانات الحساب المالي، ويتضمن ميزان المدفوعات بند سهو وخطأ كبير. ويمكن اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تحسين شفافية الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي التي تتضمن بند "خصوم أخرى" كبير، وإعداد بيانات أكثر تفصيلاً عن الائتمان والودائع في الجهاز المصرفي وبيانات أكثر شمولاً عن الميزانيات العمومية لقطاع الأسر وقطاع الشركات.

تقييم خبراء الصندوق

٥٦- حققت الحكومة تقدماً كبيراً في بدء تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحية الطموح. وبدأت جهود الضبط المالي تؤتي ثمارها، وهناك زخم متزايد في مسيرة الإصلاحات من أجل تحسين بيئة الأعمال، كما تم إرساء جانب كبير من الإطار المعني بزيادة الشفافية والمساءلة الحكومية. وتتسق الإصلاحات بدرجة كبيرة مع المشورة السابقة التي قدمها صندوق النقد الدولي في مجال السياسات. ومن الضروري توخي الفعالية في تحديد الإصلاحات ذات الأولوية وتسلسلها وتنسيقها، كما ينبغي مراعاة الإفصاح الجيد عنها وإرسائها على أساس من العدالة بما يحقق لها التأييد الاجتماعي المطلوب ويضمن تنفيذها بنجاح.

٥٧- ويؤثر كل من تراجع أسعار النفط وضبط أوضاع المالية العامة على الاقتصاد. فبرغم توقعات ارتفاع نمو القطاع غير النفطي هذا العام، فإن النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيقترّب من الصفر مع انخفاض إجمالي الناتج المحلي النفطي. ويُتوقع تحسن النمو في الأجل المتوسط مع تراجع تأثير ضبط أوضاع المالية العامة وبدء ظهور التأثير الإيجابي للإصلاحات الهيكلية الجارية، ولكن النمو سيظل على الأرجح أقل بكثير من المستويات التي شهدتها العقد الماضي. ويميل ميزان المخاطر المتوقعة نحو التطورات المعاكسة في الأجل القريب، ولكنه سيصبح أكثر توازناً في الأجل المتوسط.

٥٨- وهناك حاجة إلى إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر بوتيرة ملائمة. وبالنظر إلى قوة الاحتياطات الوقائية في المالية العامة وتوافر التمويل ومرحلة الدورة الاقتصادية الحالية، ليس من الضروري أو المحبذ الإسراع في ضبط أوضاع المالية العامة. ولدى المملكة العربية السعودية حيز مالي إلى حد ما ينبغي استخدامه في ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة أكثر تدرجاً بما يحقق التوازن في الميزانية بحلول عام ٢٠٢٢ بدلا من عام ٢٠١٩ المحدد في الأساس في برنامج تحقيق التوازن المالي. ويبدو أن التدابير المالية التي تم الإعلان عنها إلى الآن ستكون كافية في حال تنفيذها بالكامل لكي تقترب الميزانية من وضع التوازن في عام ٢٠٢٢. وينبغي أن ينصب التركيز في الوقت الحالي على النجاح في تنفيذ هذه التدابير، وتمهيد التصحيح المقرر، وتحسين عناصر تعديل النفقات بغرض إتاحة حيز أكبر للإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي أو أوجه الإنفاق الأخرى لدعم الإصلاحات الهيكلية، وتحديد بعض التدابير المالية الإضافية الهادفة إلى تحقيق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٢.

٥٩- ومن المتوقع أن ينتج عن الإصلاحات على جانب الإيرادات نظام ضريبي يتسم بالفعالية والكفاءة. ونظراً للتنفيذ الفعلي للضرائب الانتقائية، ينبغي أن ينصب التركيز على النجاح في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وهي مهمة سيكون من الصعب إنجازها بحلول مطلع عام ٢٠١٨ نظراً للترتيبات الإدارية والأنظمة العدلية التي لا يزال يتعين وضعها. وينبغي الحد من الإعفاءات والبنود ذات المعدل الصفري في إطار تطبيق ضريبة القيمة المضافة، كما ينبغي زيادة معدل الضريبة عن ٥% بمجرد تطبيقها بنجاح. وينبغي في الوقت الحالي عدم إيلاء الأولوية للرسوم والغرامات التي تحقق إيرادات أقل، كما ينبغي عدم تجنّب إيرادات جديدة.

٦٠- وتمثل إصلاحات أسعار الطاقة والمياه جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح. وتعتمد الحكومة زيادة أسعار الطاقة والمياه لتصل إلى المستويات الدولية / مستويات استرداد التكلفة. غير أن هناك فرصة لتطبيق الزيادات السعرية على مراحل أكثر تدرجاً مما كان مقرراً بما يتيح للأسر ومنشآت الأعمال وقتاً أطول للتكيف وبتيح كذلك وقتاً أطول أمام الحكومة لضمان التنفيذ الكامل والفعال لآليات التعويض. وتمثل بدلات الأسر التي يجري تطبيقها في الوقت الحالي لتعويض الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط خطوة مهمة للغاية. وينبغي أن يكون الدعم الموجه للصناعات لمساعدتها على التكيف محدوداً ومؤقتاً ويتسم بالشفافية.

٦١- ويمكن اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين كفاءة وتكوين الإنفاق الحكومي. وقد خُفّضت النفقات حتى الآن من خلال إجراء تخفيضات ضخمة في الإنفاق الرأسمالي. ورغم أنه قد يتسنى تحقيق مزيد من مكاسب الكفاءة نتيجة تحسين إدارة الاستثمارات العامة، يتعين التركيز بدرجة أكبر في الوقت الحالي على الإنفاق الجاري، ففاتورة الأجور الحكومية مرتفعة للغاية وينبغي تخفيضها تدريجياً، وينبغي توسيع نطاق عمل مكتب ترشيد الإنفاق ليشمل جميع الوزارات والهيئات بغرض البحث عن مزيد من الوفورات في النفقات. كذلك يمكن تحسين فعالية الإنفاق في مجالات مثل التعليم، كما يمكن مراجعة أداء شبكات الأمان الاجتماعي. وسوف تساعد المراجعة المقررة للمصروفات العامة في تحديد أوجه الوفرة المستمرة على جانب المصروفات.

٦٢- وتتخذ حالياً خطوات مهمة نحو تعزيز إطار المالية العامة وتحسين مستوى شفافية المالية العامة. ويتعين المضي في تنمية قدرات وحدة المالية العامة الكلية وتعزيز ضوابط الإنفاق ونظم إدارة النقدية، بما في ذلك من خلال تطبيق نظام حساب الخزانة الموحد. ويمثل إصدار التقرير الربعي الأول عن أداء الميزانية خطوة مهمة نحو زيادة شفافية المالية العامة. ويمثل التقدم في تحسين جودة بيانات المالية العامة خطوة مشجعة ينبغي دعمها بإنشاء وحدة إحصائية مخصصة لهذا الغرض في وزارة المالية.

٦٣- وسوف تسهم الإصلاحات الهيكلية في تعزيز النمو غير النفطي. ويتحقق في الوقت الحاضر تقدم جيد نحو تحديد والحد من بعض العقبات أمام نمو القطاع الخاص والصادرات، بما في ذلك من خلال تقليص الوقت اللازم لإتمام إجراءات التخليص الجمركي، وتيسير إجراءات بدء أنشطة الأعمال، والانتهاه من وضع نظامي الإفلاس ورهن العقارات التجارية الجديدين. وينبغي مواصلة هذه الجهود بالتعاون مع مجتمع الأعمال. ويرحب الخبراء كثيراً بالجهود الجارية للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال المخصصة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٦٤- ومن الضروري زيادة معدل توظيف المواطنين السعوديين في القطاع الخاص. وتمثل الإصلاحات الجارية في نظم التعليم والتدريب خطوة مهمة للغاية نحو تنمية المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص، بينما رفع رسوم العمالة الوافدة ودعم أجور المواطنين السعوديين لفترة محددة من شأنه المساعدة في تضيق الفجوة بين أجور السعوديين والوافدين. غير أنه يتعين تنفيذ مزيد من الإصلاحات. فالسماح للعمالة الوافدة بمزيد من حرية الحركة داخل الاقتصاد من خلال إصلاح نظام التأشيرات سيساعد في سد فجوة الأجور بين المواطنين السعوديين والوافدين وتعزيز الإنتاجية، كما ينبغي أن تضع الحكومة توقعات واضحة بشأن محدودية فرص العمل التي يتيحها القطاع العام مستقبلاً لحفز المواطنين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص. وقد يكون من المفيد إجراء حوار وطني بين الحكومة ومنشآت الأعمال والراغبين في العمل أو في دخول مجال زيادة الأعمال لإيجاد حلول تناسب الجميع لمواجهة التحديات في سوق العمل.

٦٥- وسوف يؤدي التشجيع على زيادة معدل توظيف الإناث إلى حدوث تأثير إيجابي على الاقتصاد. ونرحب بالجهود الجارية لزيادة عدد خيارات النقل المتاحة ودور رعاية الأطفال وتشجيع نظام العمل من بعد. ويمكن دعم رائدات الأعمال من خلال برامج مخصصة لهذا الغرض في إطار مبادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يمكن في الوقت نفسه تقديم حوافز مالية إلى الشركات لمساعدتها على تأسيس أماكن عمل جديدة أو إعادة تنظيم أماكن العمل الحالية كي تكون معدة لاستقبال النساء وفقاً للأعراف والتقاليد الاجتماعية.

٦٦- **وتخضع البنوك لمستوى جيد من التنظيم والرقابة.** وقد نجحت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة ما استجد من مخاطر في القطاع المالي العام الماضي. ولكن نظرا لنمط المخاطر الذي يرتبط بالمنتجات الإسلامية دون غيرها، ينبغي أن تستمر مؤسسة النقد العربي السعودي في توكي الحيطة والحذر وتوسيع نطاق مجموعة أدوات الرقابة التحوطية على البنوك التي تقدم هذه المنتجات. كذلك ينبغي ان تستمر مؤسسة النقد العربي السعودي في إحكام الرقابة على جودة الأصول في ظل ضعف آفاق النمو. وينبغي تعزيز إطار إدارة السيولة واستمرار الجهود الهادفة إلى استكمال تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإلى ضمان امتثال المؤسسات المالية الفعلي لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تحقق تقدم ملحوظ على جانب إصلاحات سوق رأس المال، ولكن يمكن اتخاذ مزيد من التدابير لدعم تطوير سوق الدين المحلي.

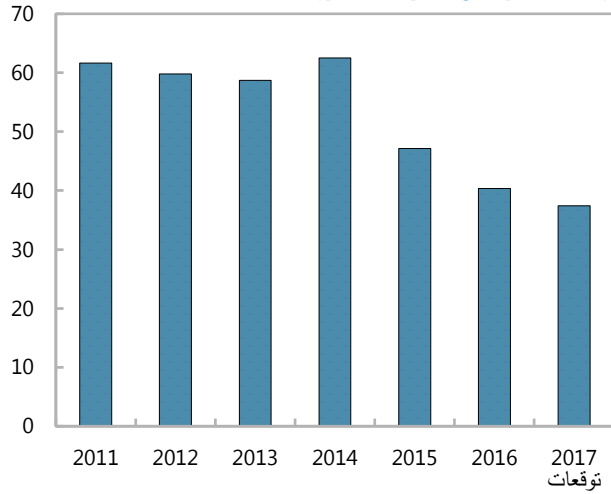
٦٧- **ولا يزال نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ملائما.** ويتعين إجراء تصحيح مالي كبير ومستمر بوتيرة ملائمة في الأجل المتوسط بهدف تعزيز المركز الخارجي ودعم نظام ربط سعر الصرف.

٦٨- **ويرحب الخبراء بأوجه التحسن في عمليات إعداد ونشر البيانات الاقتصادية، ولكن لا تزال هناك فجوات مؤثرة في البيانات.** وينبغي أن تسعى الحكومة إلى الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات في أقرب وقت ممكن.

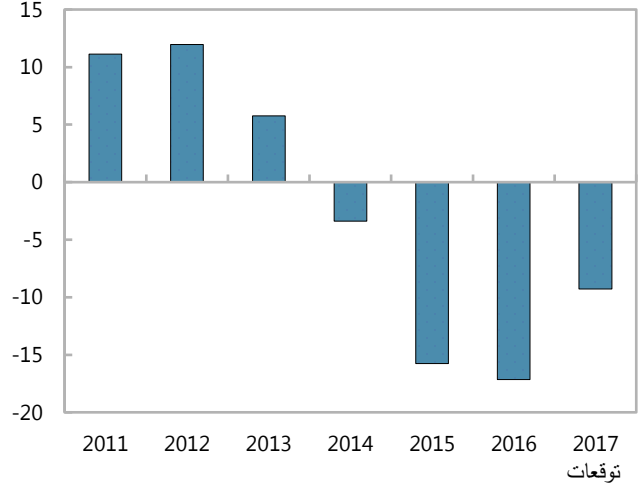
٦٩- **ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.**

الشكل البياني ١: تطورات المالية العامة

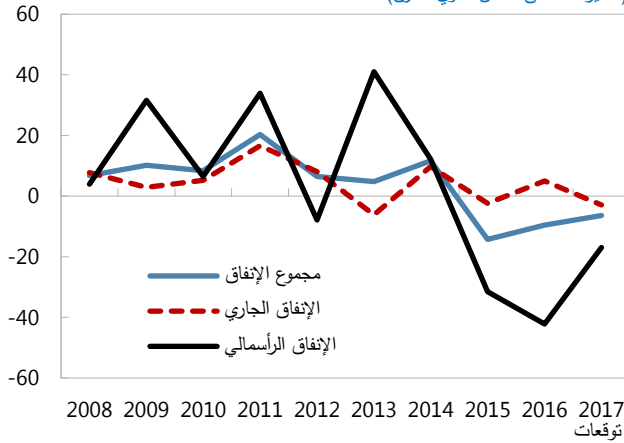
عجز المالية العامة غير النفطي
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



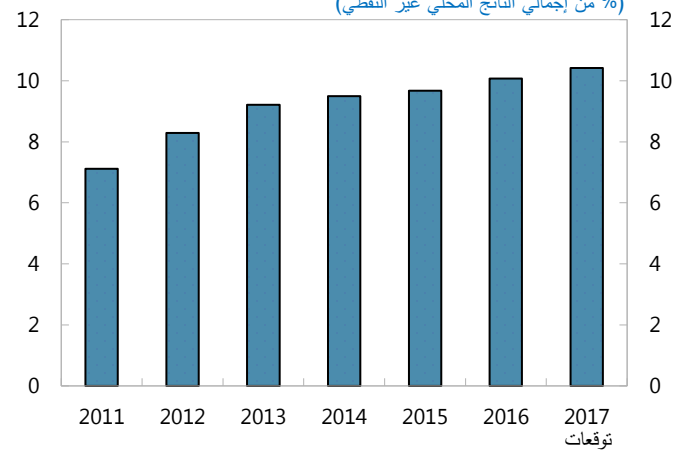
رصيد المالية العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



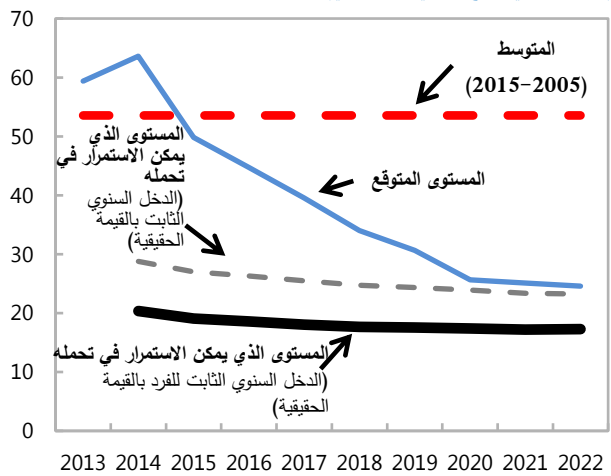
نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



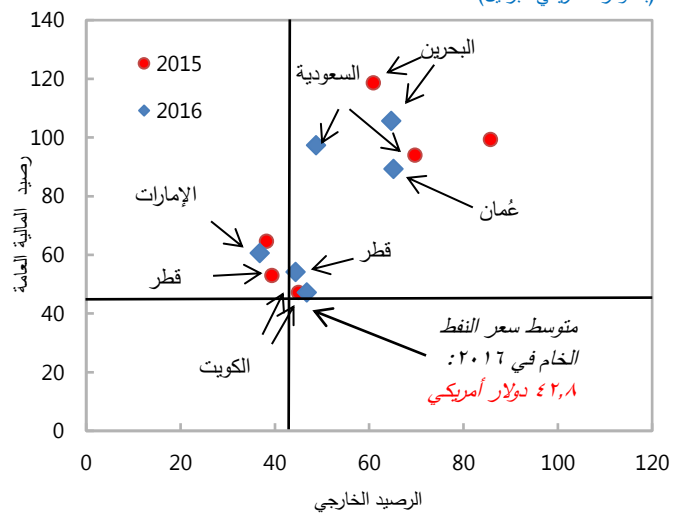
الإيرادات غير النفطية
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



العجز الأولي غير النفطي المتوقع والذي يمكن الاستمرار في تحمله
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)



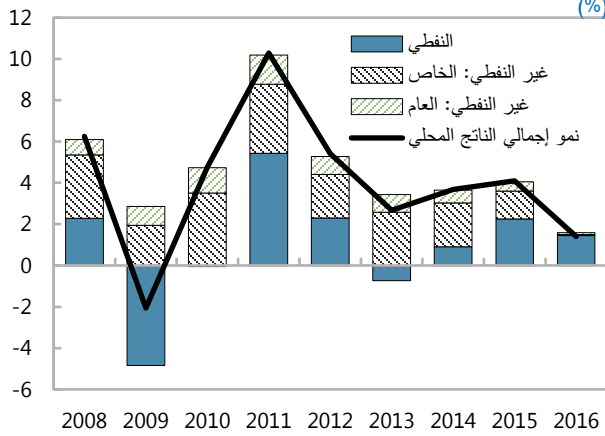
أسعار النفط المحققة للتعاادل
(بالدولار الأمريكي للبرميل)



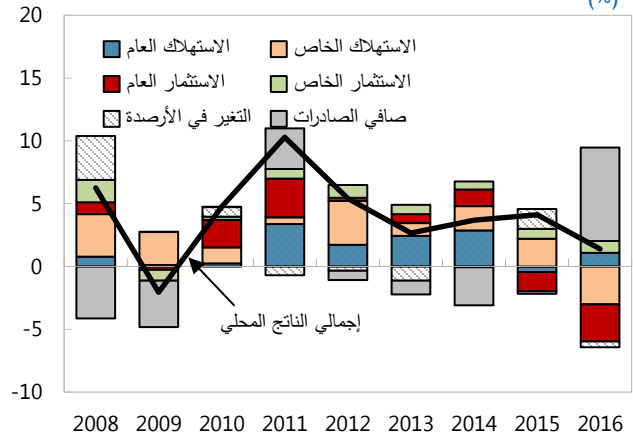
المصادر: الحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢: تطورات القطاع الحقيقي

المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

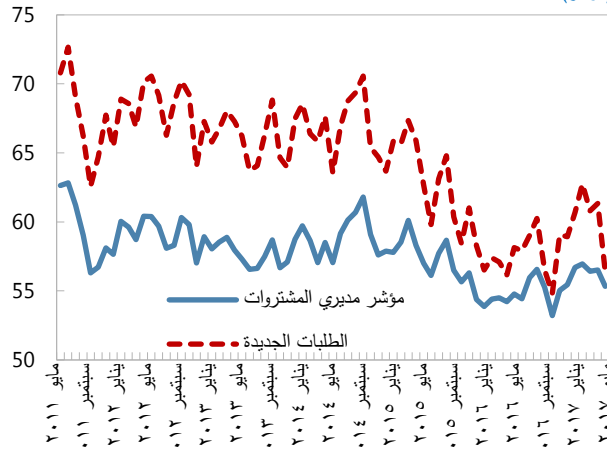


المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



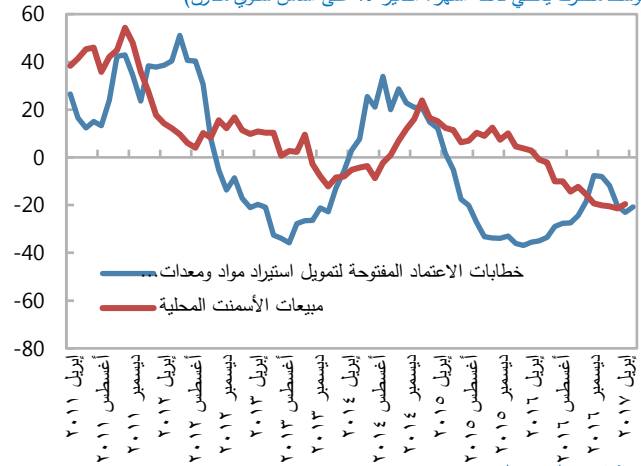
بيئة الأعمال

(مؤشر)



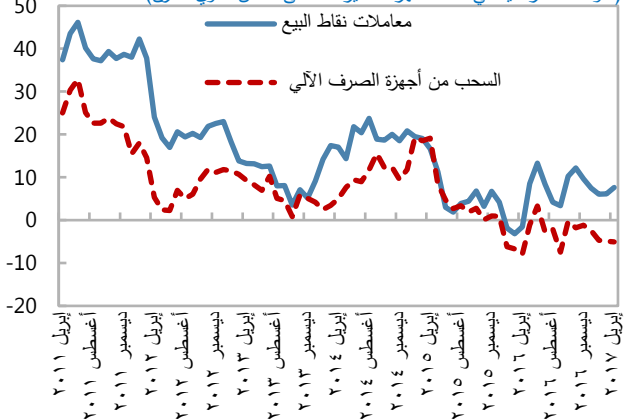
مؤشرات الإنفاق الاستثماري

(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير % على أساس سنوي مقارن)



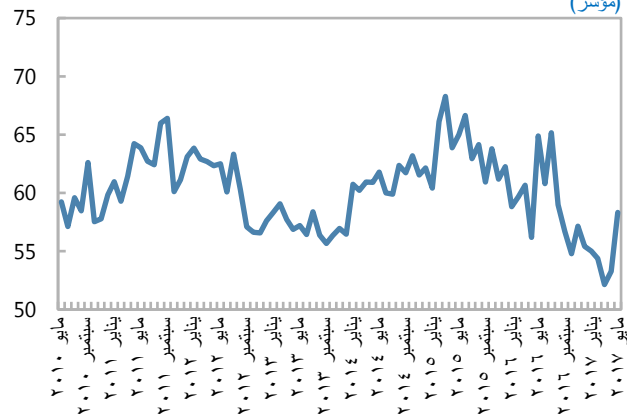
مؤشرات الإنفاق الاستهلاكي

(متوسط متحرك يغطي ثلاثة أشهر، التغير % على أساس سنوي مقارن)



مشاعر المستهلكين

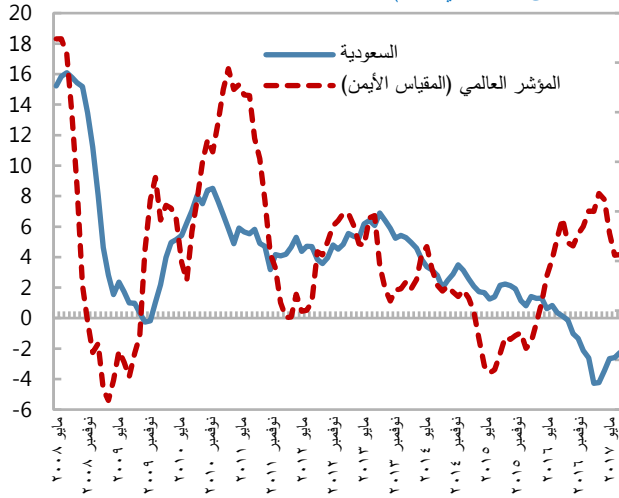
(مؤشر)



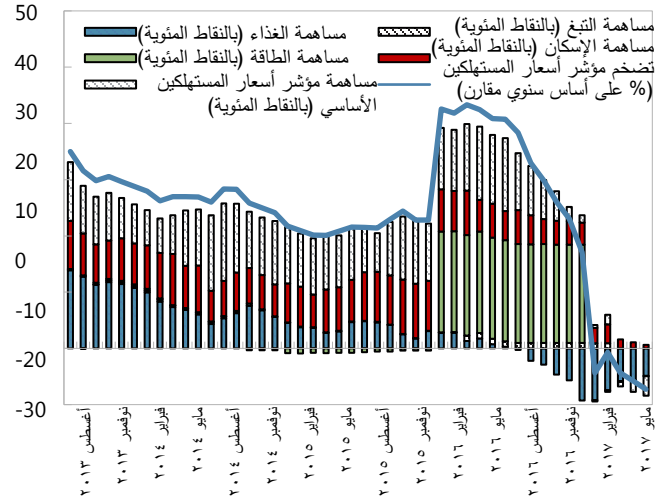
المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver ومؤسسة Markit والاتحاد العالمي للصلب ومؤسسة Thomson Reuters وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣ - التضخم وتطورات الأسواق المالية

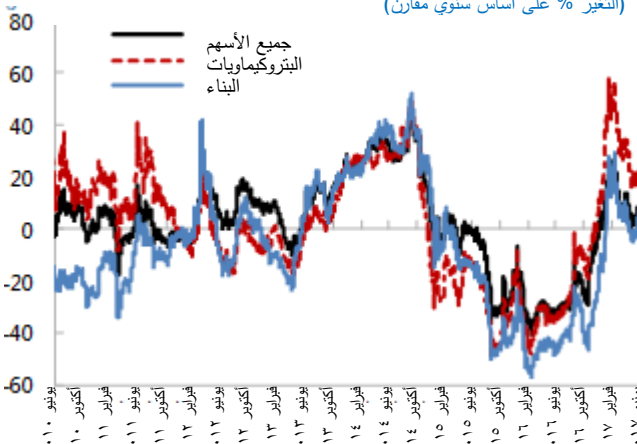
مؤشرات أسعار المواد الغذائية
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



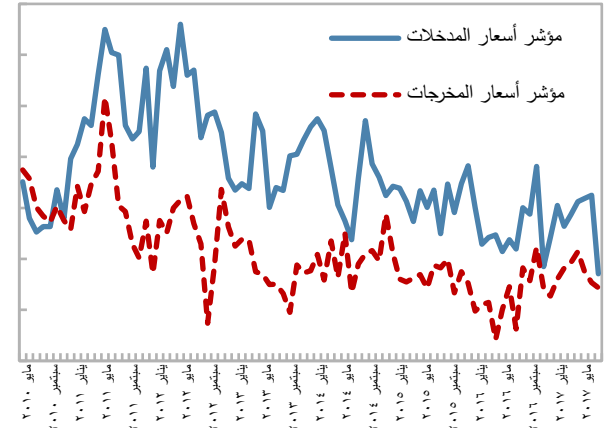
المساهمة في التضخم



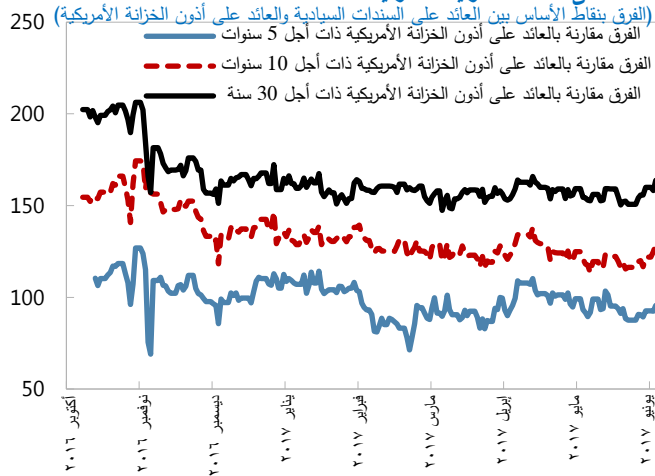
أسعار الأسهم
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



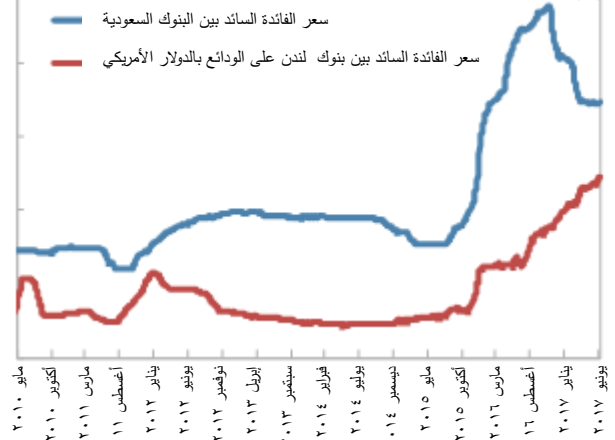
مؤشرات أسعار المدخلات والمخرجات في مؤشر مديري المشتريات



العائد على السندات الدولية السعودية



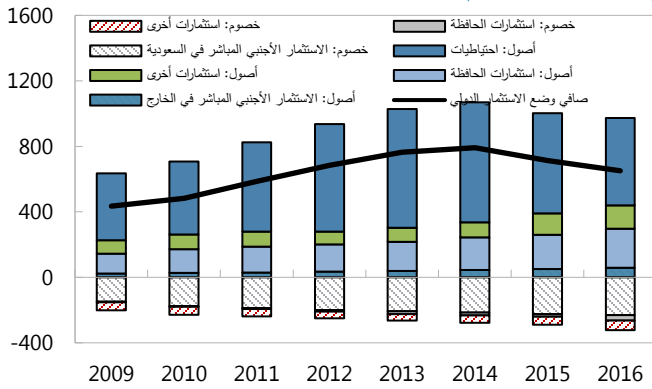
سعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية وبين بنوك لندن على الودائع بالدولار الأمريكي لثلاثة أشهر (%)



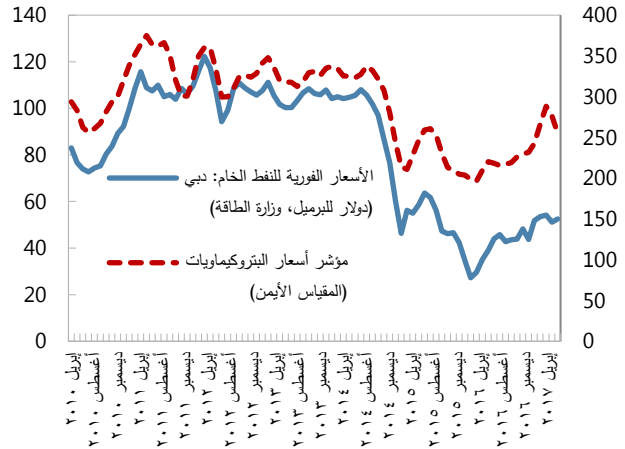
المصادر: الحكومة السعودية ومؤسسة Haver Analytics ومؤسسة Markit ومؤسسة Bloomberg وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤ - تطورات القطاع الخارجي

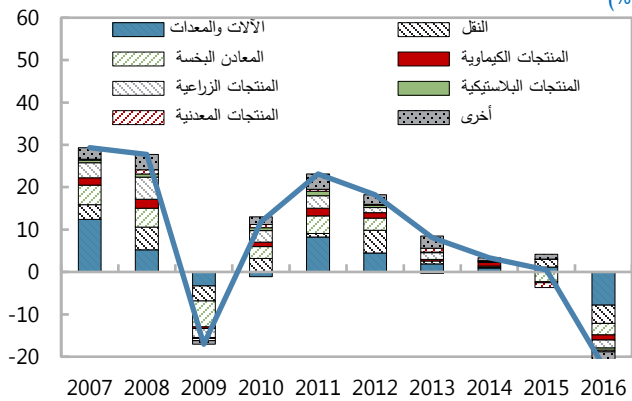
وضع الاستثمار الدولي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



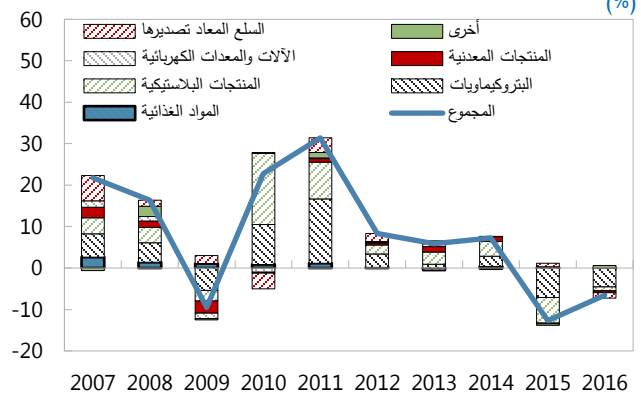
أسعار النفط والبتروكيماويات



المساهمة في نمو الواردات (%)



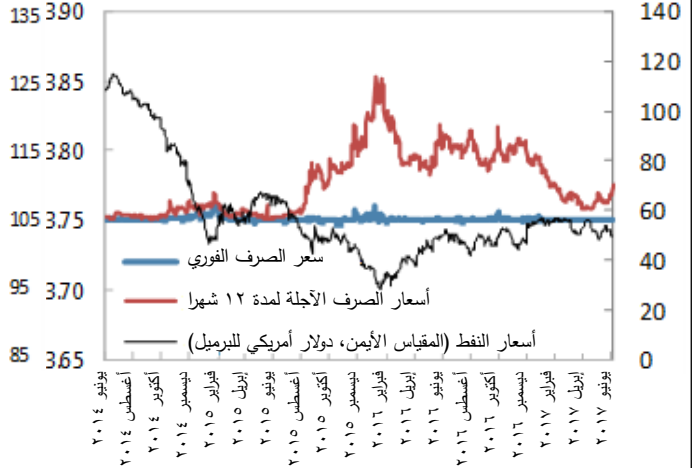
المساهمة في نمو الصادرات غير النفطية (%)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠؛ زيادة = ارتفاع سعر الصرف)



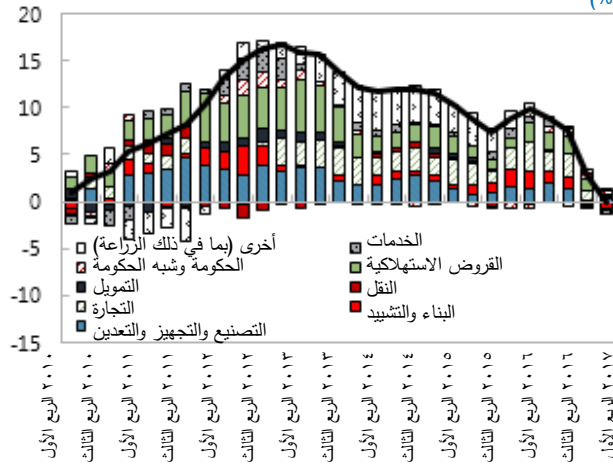
أسعار الصرف الفورية والآجلة وأسعار النفط
(ريال سعودي للدولار الأمريكي)



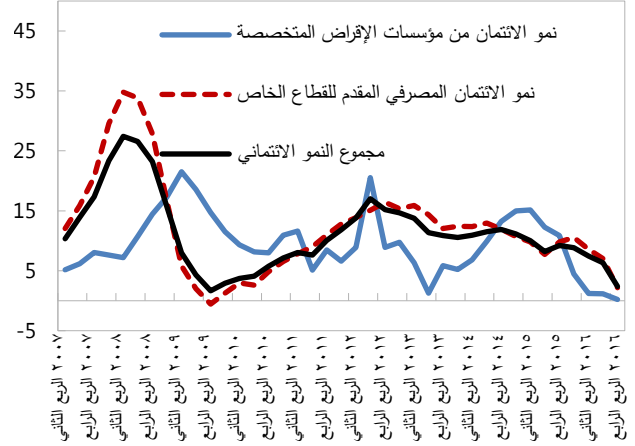
المصادر: مؤسسة Haver ومؤسسة ICIS ومؤسسة Bloomberg وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥: التطورات النقدية

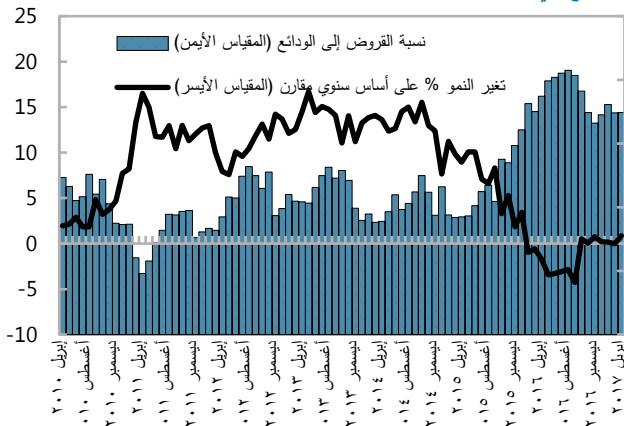
تفكيك عناصر نمو الائتمان حسب القطاع (%)



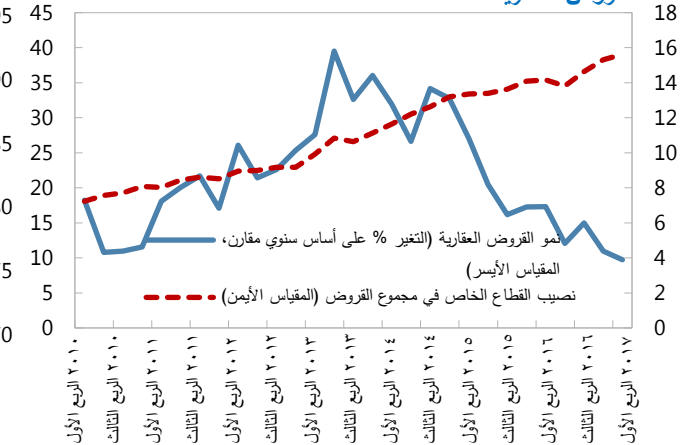
نمو الائتمان (التغير % على أساس سنوي مقارن)



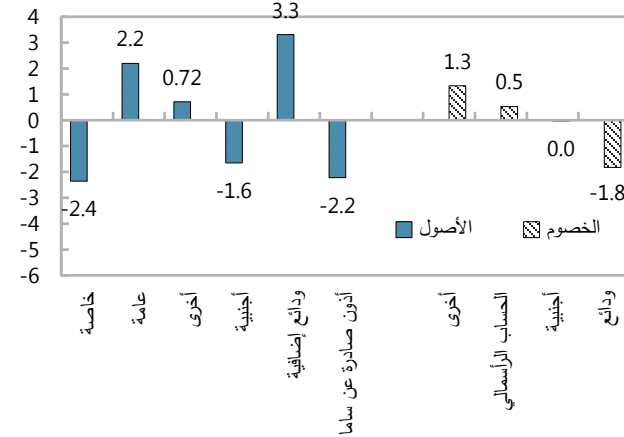
الودائع في البنوك التجارية



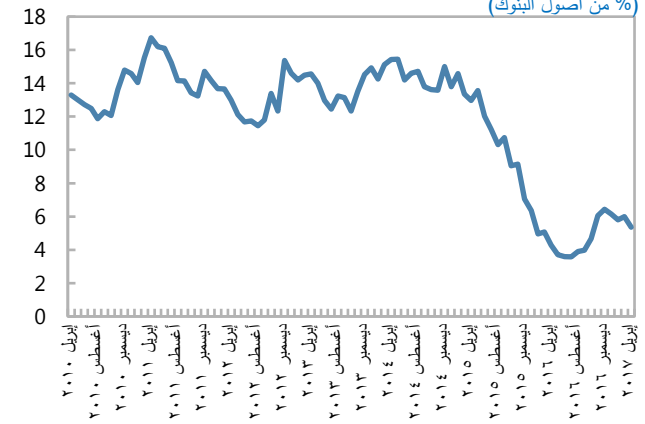
القروض العقارية



التغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، إبريل ٢٠١٦-٢٠١٧ (التغير بالنقاط المئوية في حصة العناصر من مجموع الأصول)



السيولة الفائضة في القطاع المصرفي (% من أصول البنوك)

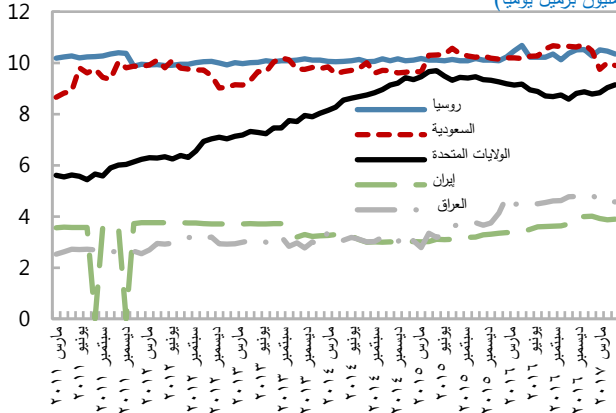


المصادر: مؤسسة Haver ومؤسسة Reuters وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٦ - تطورات سوق النفط

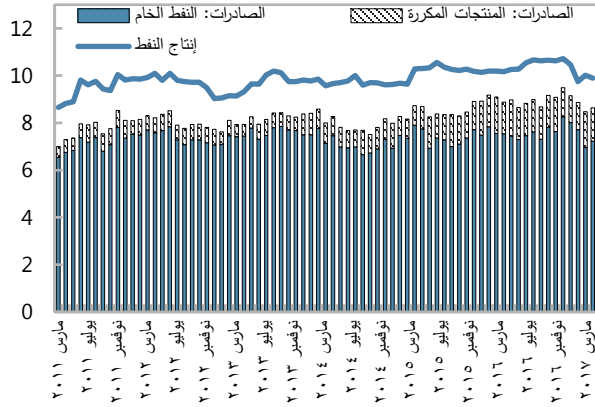
نتاج كبرى البلدان المنتجة للنفط

(مليون برميل يوميا)



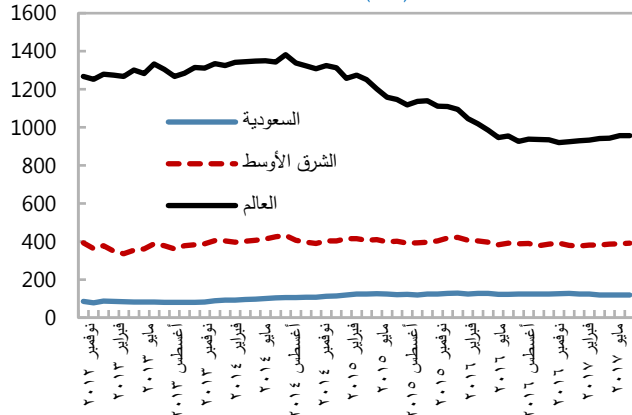
إنتاج وصادرات النفط

(مليون برميل يوميا)



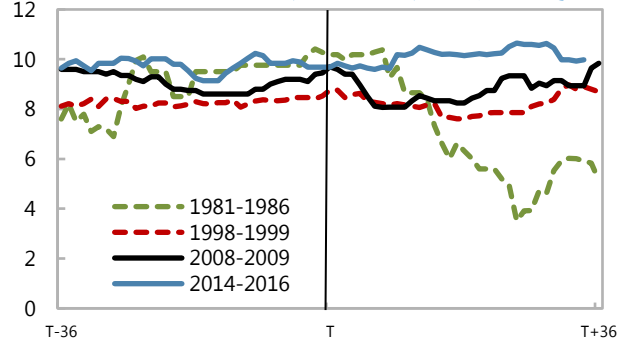
مؤشر الاستثمارات النفطية

عدد المنصات الدولية وفقا لشركة (BHI)



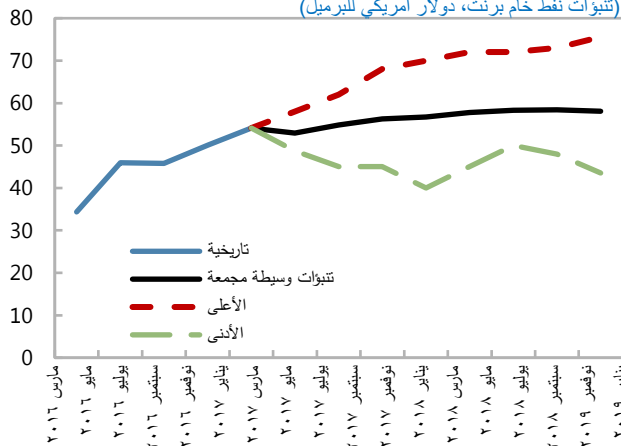
إنتاج النفط في فترات هبوط أسعار النفط ١/

إنتاج النفط الخام شهريا، (مليون برميل يوميا)



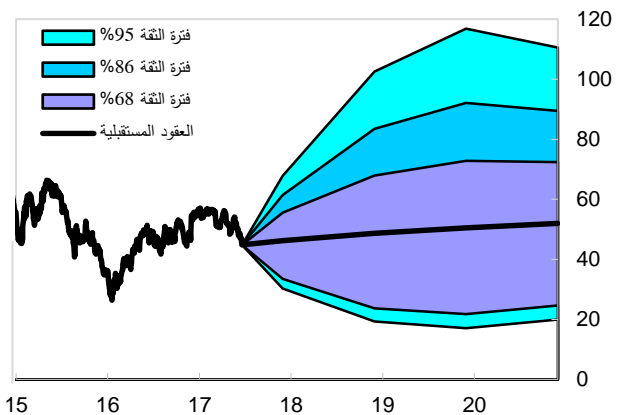
التنبؤات الوسيطة المجمعّة لأسعار النفط

(تنبؤات نفط خام برنت، دولار أمريكي للبرميل)



نفط خام برنت ٢/

(دولار أمريكي للبرميل)



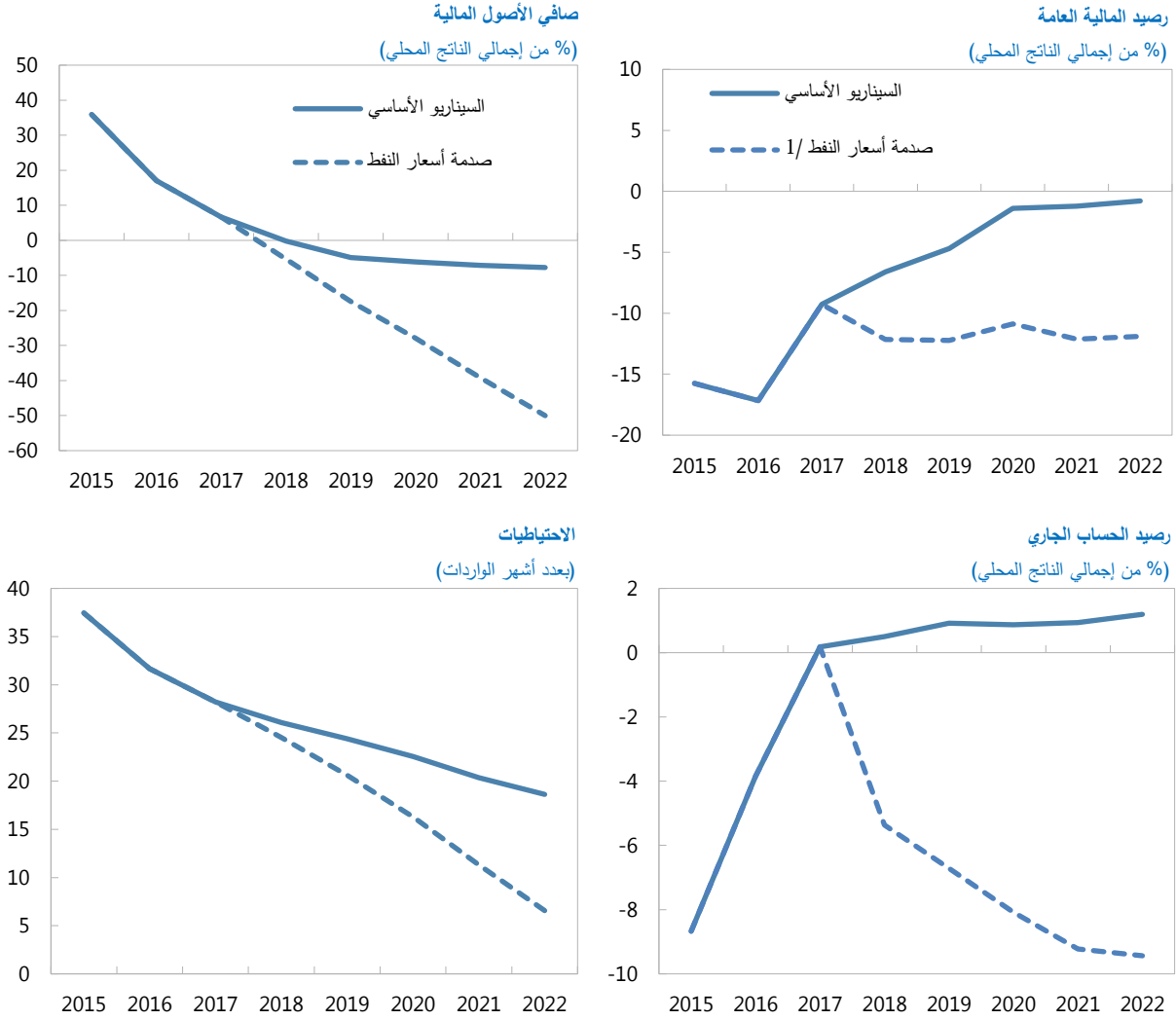
المصادر: مبادرة بيانات النفط المشتركة، ومؤسسة Bloomberg، والوكالة الدولية.

للطاقة، ومؤسسة Baker Hughes، والتنبؤات الوسيطة المجمعّة للطاقة، ووحدة السلع الأولية بإدارة البحوث، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الوقت T يقابل الشهر الذي وصل فيه سعر النفط إلى ذروته في كل فترة.

٢/ مشتقة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في ٢١ يوليو ٢٠١٧.

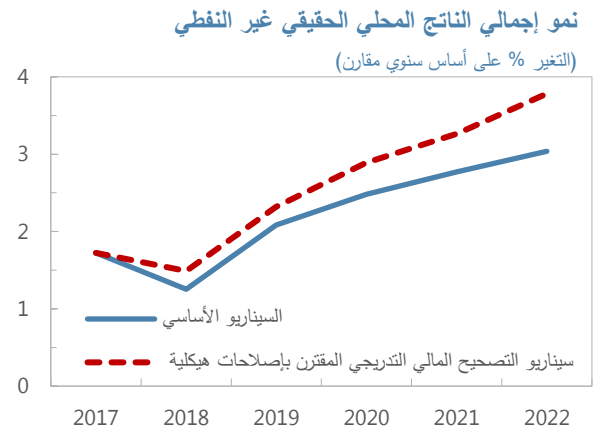
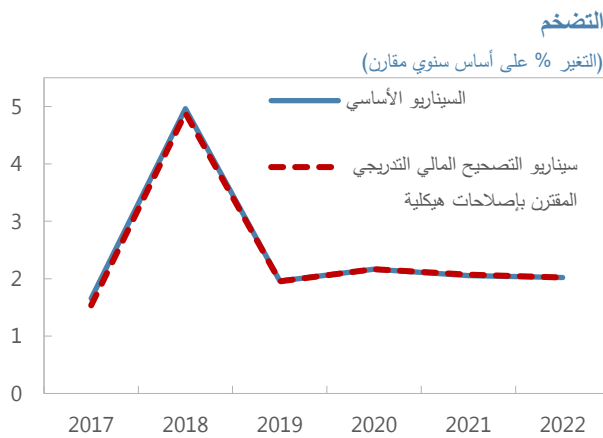
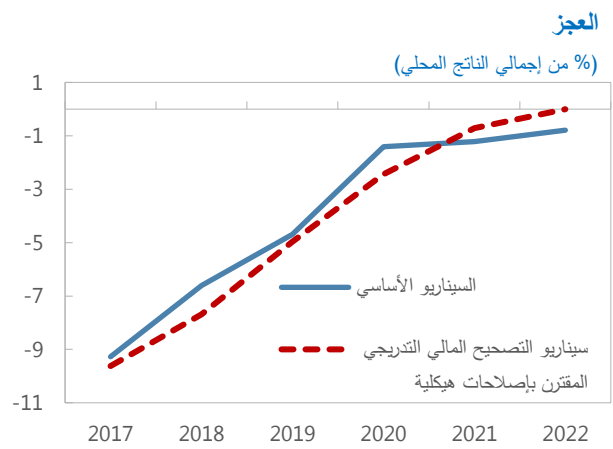
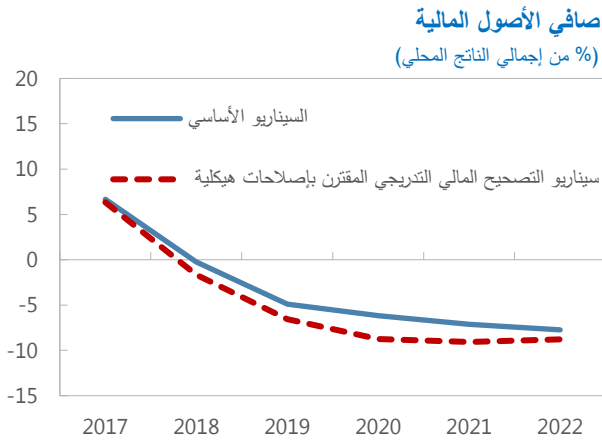
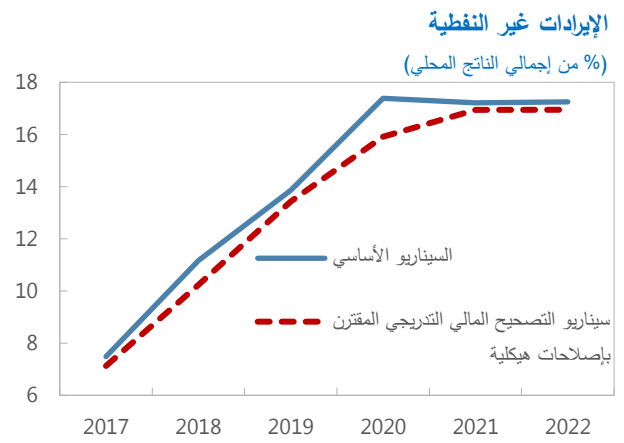
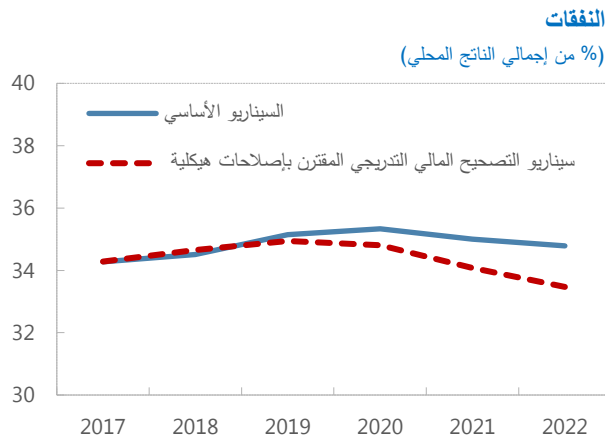
الشكل البياني ٧- تأثير تراجع أسعار النفط على نتائج المالية العامة والمركز الخارجي



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تفترض صدمة أسعار النفط تراجع سعر النفط بنسبة ٢٠% إلى ٤٤% دون سعر النفط الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢.

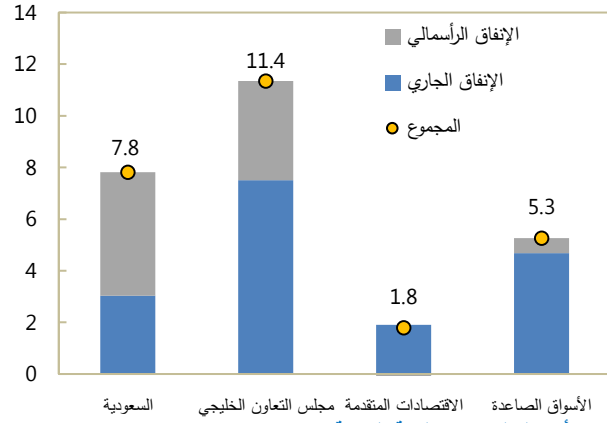
الشكل البياني ٨: السيناريو الأساسي وسيناريو التصحيح المالي التدريجي المقترن بإصلاحات هيكلية - مؤشرات اقتصادية رئيسية



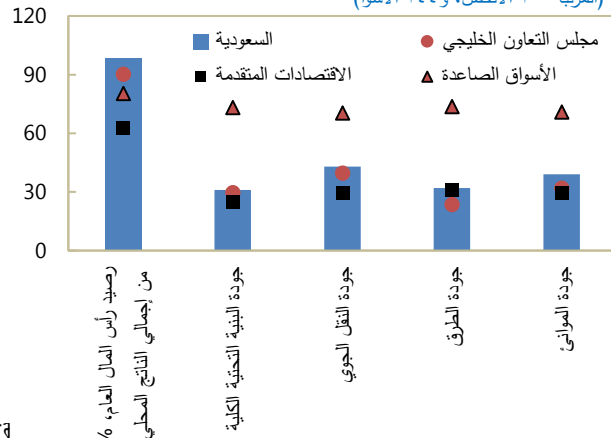
المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٩: هيكل الإنفاق الحكومي

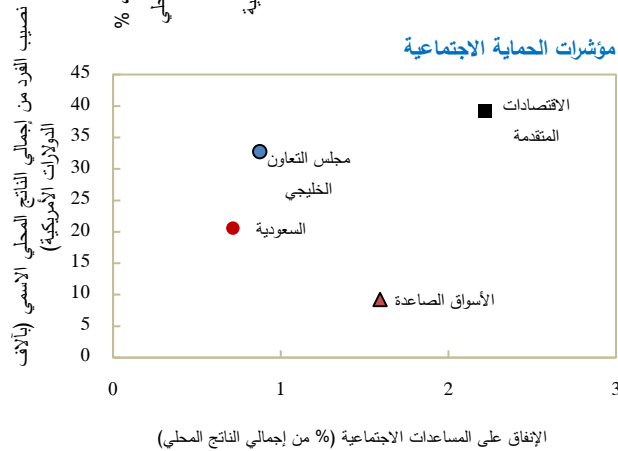
التغير في مجموع الإنفاق (% من إجمالي الناتج المحلي)، 2016-2004



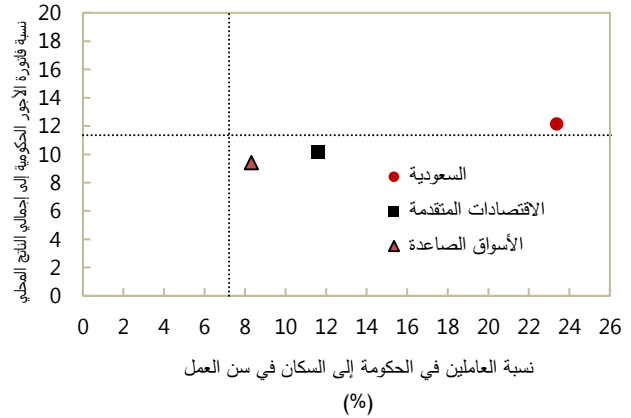
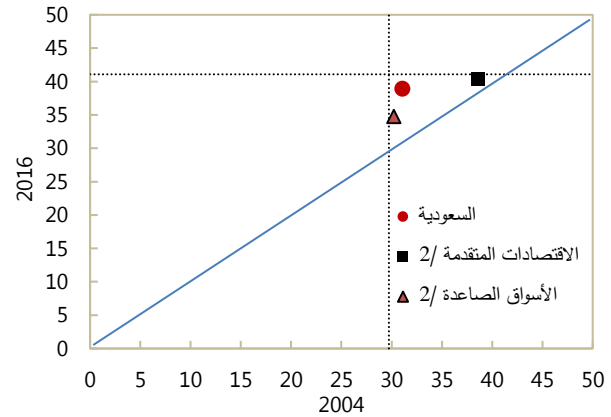
رصيد رأس المال وجودة البنية التحتية، ٢٠١٥
(المرتبة ١ = الأفضل، و١٤٤ الأسوأ)



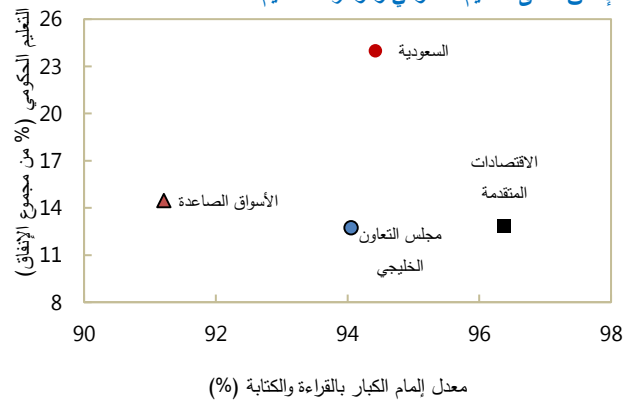
مؤشرات الحماية الاجتماعية



الإنفاق الحكومي (% من إجمالي الناتج المحلي) 1/



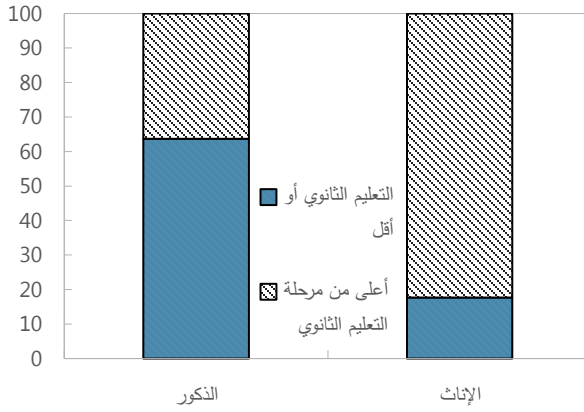
الإنفاق على التعليم الحكومي ومؤشرات التعليم



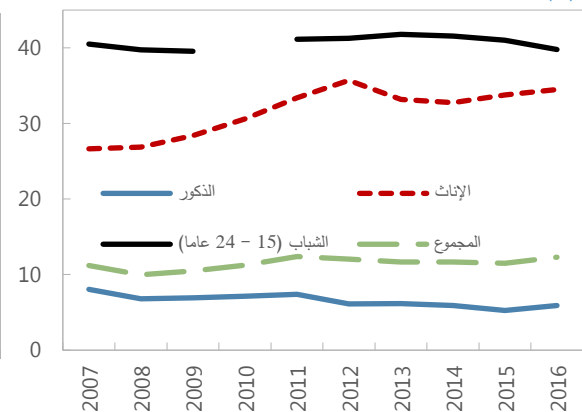
المصادر: أداة تقييم النفقات لدى إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، ومجموعة بيانات فاتورة الأجور وتوظيف العمالة في الحكومة لدى إدارة شؤون المالية العامة، ومجموعة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال لدى صندوق النقد الدولي، وتقدير آفاق الاقتصاد العالمي، والمنندى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي.
1/ تشير الخطوط المنقطعة إلى متوسط بلدان مجلس التعاون الخليجي.
2/ بيانات الاقصادات المتقدمة والاسواق الصاعدة في عام ٢٠١٥.

الشكل البياني ١٠: تطورات سوق العمل

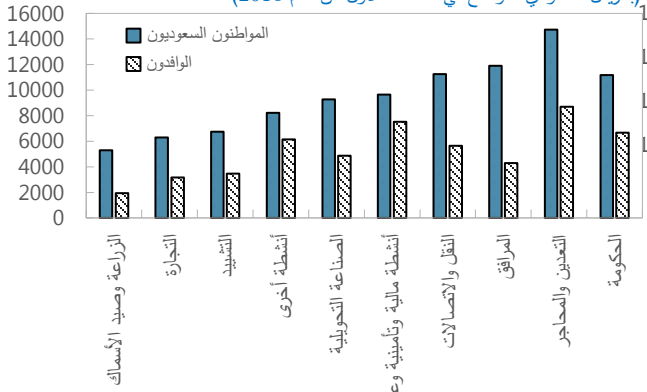
المواطنون السعوديون العاطلون عن العمل حسب النوع ومستوى التعليم
(% من مجموع العاطلين عن العمل، الوضع في الربع الثالث من عام 2016)



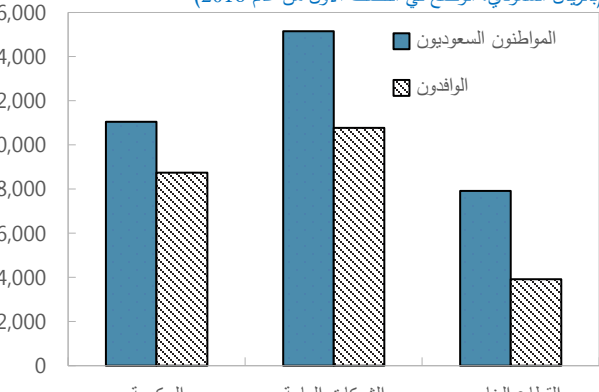
معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين (%)



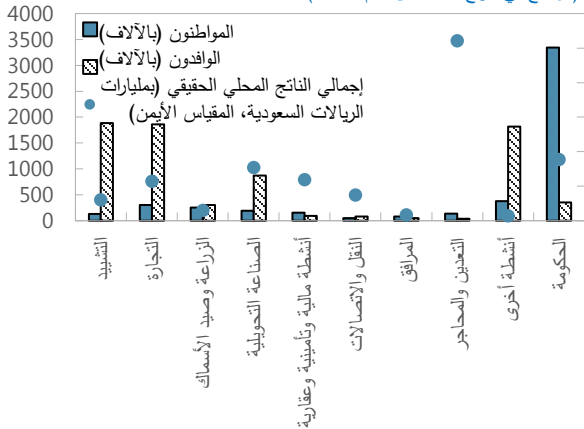
متوسط الرواتب الشهرية حسب القطاع والجنسية
(بالريال السعودي، الوضع في النصف الأول من عام 2016)



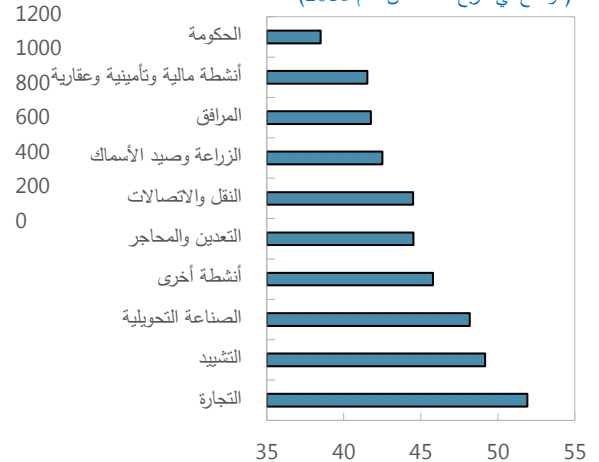
متوسط الرواتب الشهرية
(بالريال السعودي، الوضع في النصف الأول من عام 2016)



توظيف العمالة وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب القطاع
(الوضع في الربع الثالث من عام 2016)



متوسط عدد ساعات العمل أسبوعياً حسب القطاع
(الوضع في الربع الثالث من عام 2016)

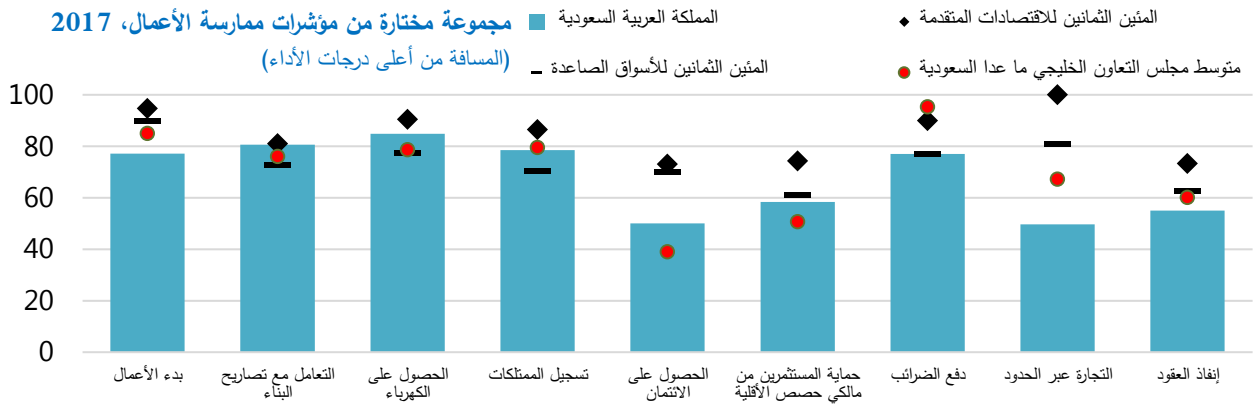


المصدر: مسح القوى العاملة الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

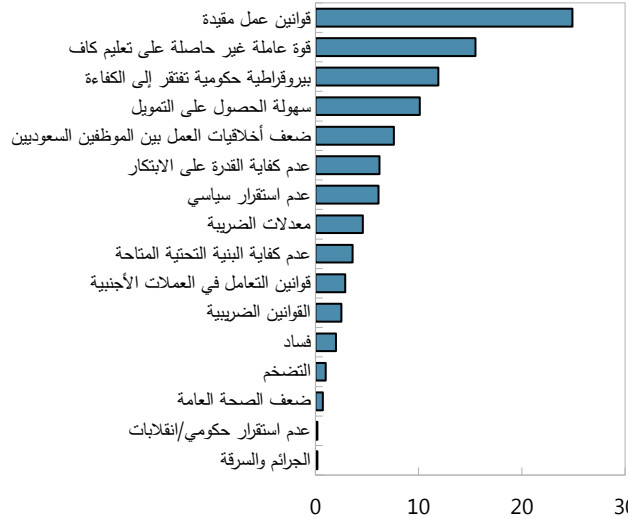
١/ يشمل القطاع المالي وقطاع التأمين وقطاع العقارات.

٢/ يشمل قطاعي النقل والاتصالات.

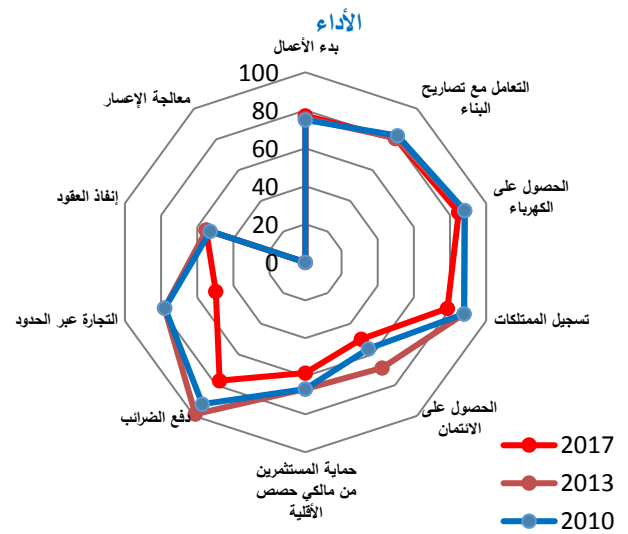
الشكل البياني ١١ - المعوقات أمام نمو القطاع الخاص



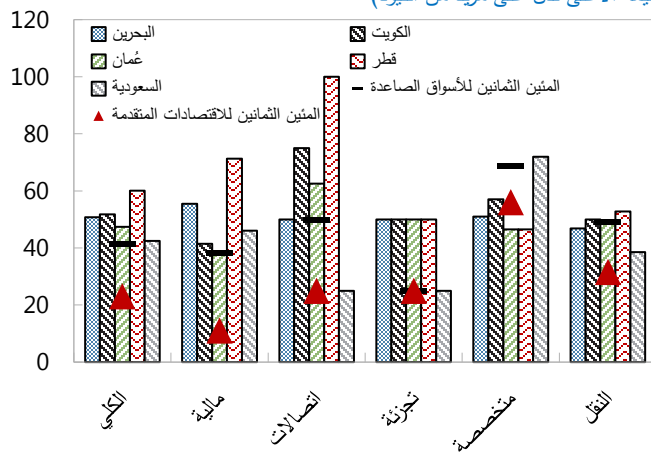
العوامل الأكثر إثارة للمشكلات في ممارسة الأعمال (% من الإجابات)



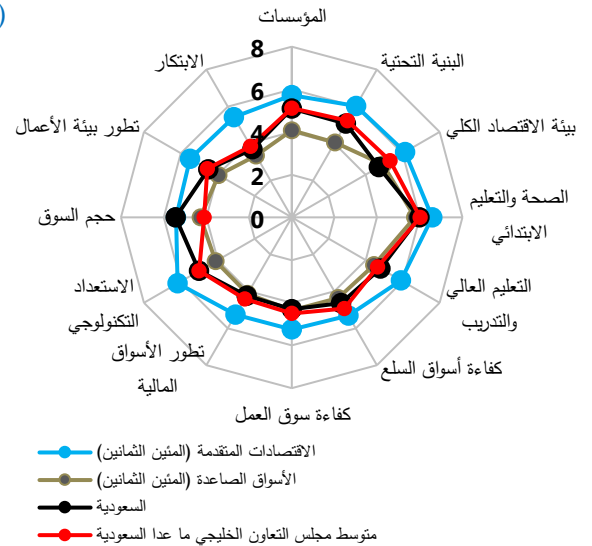
مؤشر ممارسة الأعمال، 2017، المسافة من أعلى درجات



مؤشر القيود المفروضة على تجارة الخدمات (القيمة الأعلى تدل على مزيد من القيود)



مؤشرات القدرة التنافسية العالمية، 2017 - الدرجات



المصادر: تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2016-2017، وتقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١: المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٣-٢٠٢٢

أولية										
توقعات										
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
الدخل القومي والأسعار										
١٠,٣	١٠,٣	١٠,٢	١٠,١	١٠,١	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٦	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا) ^١
٥٢,٠	٥٠,٩	٥٠,١	٤٩,٩	٥٠,٤	٥٠,٣	٤١,٥	٥٠,٤	٩٥,٧	١٠٥,٤	متوسط أسعار تصدير النفط (دولار أمريكي للبرميل) ^٢
٣٠٩٥	٣٠١٨	٢٨٩٦	٢٧٩٥	٢٧١٣	٢٥٩٦	٢٤٢٤	٢٤٥٤	٢٨٣٦	٢٨٠٠	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
٨٢٥	٨٠٥	٧٧٢	٧٤٥	٧٢٣	٦٩٢	٦٤٦	٦٥٤	٧٥٦	٧٤٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢٣٠٨	٢٢٣٩	٢١٣٦	٢٠٤٧	١٩٦٦	١٨٥٩	١٧٩٧	١٧٦٨	١٦١٥	١٤٨٨	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)
٢٣٠٩١	٢٢٩٦١	٢٢٤٧٦	٢٢١٢٩	٢١٩٠٣	٢١٣٧٩	٢٠٣٦٥	٢١٠٩٥	٢٤٥٨٠	٢٤٨٩٣	حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بالدولار الأمريكي)
٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٦	١,١	٠,١	١,٧	٤,١	٣,٧	٢,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
١,١	٠,٩	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٩-	٣,٨	٥,٣	٢,١	١,٦-	النفطي
٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,١	١,٣	١,٧	٠,٢	٣,٢	٤,٩	٦,٤	غير النفطي
١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٦	٢,٧	٣,٧	٥,١	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام
٣,٨	٣,٤	٣,٠	٢,٥	١,٣	٢,٠	٠,١	٣,٤	٥,٤	٧,٠	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٥,٠	١,٧	٣,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٥	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
القطاع الخارجي										
٢,٥	٢,١	١,٠	٠,١-	٠,٧	١٤,٢	١٠,٤-	٤٠,٦-	٨,٩-	٣,٢-	الصادرات (فوب)
٢,٤	١,٩	٠,٨	٠,٦-	٠,٥	١٦,٤	١١,٠-	٤٦,٢-	١١,٦-	٤,٦-	النفطية
٢,٩	٢,٦	١,٧	١,٣	١,٢	٧,٧	٨,٨-	١٣,٠-	٧,٢	٦,٠	غير النفطية
٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,١	٣,٠	٢٢,٢-	٠,٥	٣,٣	٨,١	الواردات (فوب)
١,٢	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٣,٩-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٠,٩	١,٠	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٢,٣-	٣,٥	٢,٦	١,٨	١,٦	حجم الصادرات
١,٥	١,٤	١,٨	١,٤	٠,٦	٠,٦-	١٨,٥-	٦,٥	٦,٠	١٢,٧	حجم الواردات
٠,٩	٠,١-	٠,٧-	٢,٣-	١,٤-	١٥,٢	١١,٨-	٤٤,٤-	٨,٣-	٠,٥-	معدلات التبادل التجاري
النقود والائتمان										
٧,٢-	٨,٥-	٦,٣-	٥,٤-	٦,٥-	١٠,٣-	١٥,٢-	١٢,٧-	١,٨	١٠,٢	صافي الأصول الأجنبية
٢,٧-	٧,٤-	٠,٦-	١٤,٥-	٢٣,٣-	٢٨,٠-	٤١,١-	٢٩,٣-	٧,٦-	٥,٦	الائتمان المقدم إلى الحكومة (صاف)
٤,١	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,٣	١,٤	٢,٤	٩,٢	١١,٨	١٢,٥	الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٦,٣	١٥,٣-	٣,٨	١١,٥	الائتمان إلى المؤسسات المملوكة للدولة
٤,٠	٣,٤	٢,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	٠,٨	٢,٥	١١,٩	١٠,٩	النقود وشبه النقود (٣ن)
...	١,٧٨	٢,٠٤	٠,٨٧	٠,٩٤	٠,٩٥	سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة أشهر (% سنويا) ^٤

(% من إجمالي الناتج المحلي)

الموارد المالية للحكومة المركزية										
الإيرادات	٤١,٣	٣٦,٨	٢٥,٠	٢١,٤	٢٥,٠	٢٧,٩	٣٠,٤	٣٣,٩	٣٣,٨	٣٤,٠
منها: النفطية	٣٧,٠	٣٢,٢	١٨,٢	١٢,٧	١٧,٥	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٥	١٦,٦	١٦,٨
النفقات	٣٥,٥	٤٠,٢	٤٠,٧	٣٨,٦	٣٤,٣	٣٤,٥	٣٥,١	٣٥,٣	٣٥,٠	٣٤,٨
المصروفات	٢١,٢	٢٣,٦	٢٧,٢	٣٠,٠	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٧,٨	٢٧,٥	٢٧,٣
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١٤,٣	١٦,٦	١٣,٥	٨,٦	٦,٧	٦,٨	٧,٣	٧,٥	٧,٥	٧,٥
صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)	٥,٨	٣,٤	١٥,٨	١٧,٢	٩,٣	٦,٦	٤,٧	١,٤	١,٢	٠,٨
ما عدا الإيرادات النفطية	٣١,٢	٣٥,٦	٣٤,٠	٢٩,٩	٢٦,٨	٢٣,٣	٢١,٣	١٧,٩	١٧,٨	١٧,٥
الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	٥٩,٤	٦٣,٦	٤٩,٨	٤٤,٧	٣٩,٦	٣٤,٠	٣٠,٦	٢٥,٦	٢٥,١	٢٤,٦
الودائع الحكومية في مؤسسة النقد العربي السعودي	٥٣,٠	٤٨,٦	٤١,٧	٣٠,١	٢٣,٣	٢٠,٠	١٩,٠	١٨,٣	١٧,٦	١٧,٢
إجمالي الدين على الحكومة المركزية	٢,١	١,٦	٥,٨	١٣,١	١٦,٧	٢٠,٣	٢٣,٩	٢٤,٥	٢٤,٧	٢٤,٩
صافي الأصول المالية للحكومة المركزية	٥٠,٩	٤٧,١	٣٥,٩	١٧,١	٦,٧	٠,٢	٤,٩	٦,٢	٧,١	٧,٧
بنود للتذكير:										
مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٧١٦,٧	٧٢٤,٣	٦٠٨,٩	٥٢٨,٦	٤٧٢,٦	٤٤٢,٠	٤١٩,٢	٣٩٣,٥	٣٦٠,٤	٣٣٥,١
(بمليارات الدولارات الأمريكية)	٨٥,٥	٩٨,٧	١٠٢,٧	٨٧,٣	٨٠,٢	٧٦,٣	٧٤,٤	٢٢,٦	٢٠,٣	١٨,٦
بأشهر الواردات من السلع والخدمات ^٢	٣٠,٨	٣٤,٢	٣٧,٨	٣٠,٢	٢٨,٩	٢٧,٨	٢٧,٣	٢٦,٧	٢٦,٠	٢٥,٨
الواردات من السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي	١٠٢,٧	١١٢,٣	١٢١,٨	١٢٧,٦	١٢٣,٣	١٢٣,٣	١٢٣,٣	١٢٣,٣	١٢٣,٣	١٢٣,٣
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠١٠=١٠٠، نهاية الفترة) ^٤	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥
متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي ^٤	٣٠,٠	٣٠,٨	٣١,٠	٣١,٧	٣٢,٤	٣٣,٠	٣٣,٧	٣٤,٤	٣٥,٠	٣٥,٧
عدد السكان (بالملايين)	١١,٧	١١,٧	١١,٥	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣
معدل البطالة (بين المواطنين السعوديين، % من المجموع)	٥,٦	٥,٧	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦	٥,٦
معدل البطالة (الكلي، % من المجموع)	٣,٣	٣,٢	٣,٨	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤
نمو توظيف العمالة	٨٥٣٦	٨٣٣٣	٦٩١٢	٧٢١٠	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦
المؤشر العام لتداول الأسهم (تاسي) ^٤	٨٥٣٦	٨٣٣٣	٦٩١٢	٧٢١٠	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦	٧٤٢٦

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة.

^٢ يشمل المنتجات المكررة.

^٣ الاثنا عشر شهرا القادمة.

^٤ أحدث البيانات المتاحة لعام ٢٠١٧.

الجدول ٢ - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١٤-٢٠٢٢

		أولية		الميزانية		توقعات			
		٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
(بمليارات الريالات السعودية)									
الإيرادات	١٠٤٤	٦١٢	٥١٩	٦٩٢	٦٤٩	٧٥٧	٨٥١	٩٨٢	١٠١٩
النفطية	٩١٣	٤٤٦	٣٠٩	٤٨٠	٤٥٥	٤٥٤	٤٦٣	٤٧٩	٥٠٠
غير النفطية	١٢١	١٦٦	٢١٠	٢١٢	١٩٤	٣٠٣	٣٨٨	٥٠٣	٥١٩
الضرائب	٣٨	٤١	٥٤	...	٦٣	١١٦	١٥٥	١٨٧	١٩٤
إيرادات أخرى	٩٣	١٢٥	١٥٦	...	١٣١	١٨٧	٢٣٣	٣١٧	٣٢٥
منها إيرادات الطاقة والمياه	٢٠	٢٠	٣٥	٨١	١١٩	١٩٨	٢٠٣
النفقات	١١٤١	٩٩٩	٩٣٦	٨٩٠	٨٩٠	٩٣٦	٩٨٢	١٠٢٣	١٠٥٦
المصروفات	٦٧٠	٦٦٨	٧٢٦	٧١٧	٧١٧	٧٥٠	٧٧٩	٨٠٦	٨٢٩
تعويضات العاملين ^١	٣٣٥	٣٩٤	٤٣٩	٤١٣	٤١٢	٤٢٢	٤٣٣	٤٤٤	٤٥٥
المشتريات من السلع والخدمات ^٢	٢٨٦	٢٢٩	٢٢٩	٢٤٩	٢٣٤	٢٣٦	٢٣٩	٢٤٤	٢٥٠
الدعم ^٣	١٤	١٣	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٨
المزايا الاجتماعية ^٤	٣١	٣٠	٤١	٣٧	٥٠	٦٥	٧١	٧٧	٧٩
المنح	١	١	٥	٣	٣	٣	٣	٣	٣
مدفوعات الفائدة	٤	٣	٥	٩	١١	١٧	٢٦	٣٢	٣٥
صافي اقتناء الأصول غير المالية	٤٧١	٣٣١	٢٠٩	١٧٣	١٧٣	١٨٦	٢٠٣	٢١٧	٢٢٧
النفقات الرأسمالية المدرجة في الميزانية	٤٤٠	٣٠٨	١٨٤	١٥٦	١٥٥	١٦١	١٧٨	١٩٢	٢٠٢
صندوق فائض الموازنة ^٥	٣١	٢٣	٢٥	١٨	١٨	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
إجمالي رصيد التشغيل	٣٧٥	٥٦٠	٢٠٧	٢٥٠	٦٨٠	٧٢	١٧٦	١٩٠	٢٠٧
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	٩٦	٣٨٧	٤١٦	١٩٨	٢٤١	١٧٩	١٣١	٤١	٣٧
التمويل	٨٩	٤٥٤	٣٦٧	٢٤١	٢٤١	١٧٩	١٣١	٤١	٣٧
صافي اقتناء الأصول المالية	١٠٥	٣٥٦	١٩٣	١٢٥	١٢٥	٦٢	١٣	١٣	١٣
المحلية	١٠٥	١٩٣	١٢٥	١٢٥	١٢٥	٦٢	١٣	١٣	١٣
الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (+، الزيادة)	١٠٥	٣٥٦	٢٩٣	١٢٥	١٢٥	٦٢	١٣	١٣	١٣
القروض وخصص الملكية الأجنبية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
صافي تحمل الخصوم (= السداد)	١٦	٩٨	١٧٤	١١٦	١١٧	١١٨	١١٨	٤١	٣٧
المحلية	٩٦	٩٨	٩٧	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤	٥٤	٤٥
مؤسسة النقد العربي السعودي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مؤسسات الإيداع الأخرى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
غير المصرفية (بما فيها معاشات التقاعد)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأجنبية	١٦	٩٨	١٧٤	١١٦	١١٧	١١٨	١١٨	٤١	٣٧
استهلاك الديون	١٦	١٦	٢٦	٤	٤	٣	٢	٥	٦
المحلية	١٦	١٦	٢٦	٤	٤	٣	٢	٥	٦
الأجنبية	١٦	١٦	٢٦	٤	٤	٣	٢	٥	٦
القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إفراط في التمويل)	٧	٦٧	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)									
الإيرادات	٣٦,٨	٢٥,٠	٢١,٤	٢٦,٩	٢٥,٠	٢٧,٩	٣٠,٤	٣٣,٩	٣٣,٨
النفطية	٣٢,٢	١٨,٢	١٢,٧	١٨,٧	١٧,٥	١٦,٧	١٦,٦	١٦,٥	١٦,٦
غير النفطية	٤,٦	٦,٨	٨,٧	٨,٢	٧,٥	١١,٢	١٣,٩	١٧,٤	١٧,٢
النفقات	٤٠,٢	٤٠,٧	٣٨,٦	٣٤,٦	٣٤,٣	٣٤,٥	٣٥,١	٣٥,٣	٣٥,٠
المصروفات	٢٣,٦	٢٧,٢	٣٠,٠	٢٧,٩	٢٧,٦	٢٧,٧	٢٧,٩	٢٧,٨	٢٧,٥
تعويضات العاملين ^١	١١,٨	١٦,٠	١٨,١	١٦,١	١٥,٩	١٥,٦	١٥,٥	١٥,٣	١٥,١
المشتريات من السلع والخدمات ^٢	١٠,١	٩,٣	٩,٤	٩,٧	٩,٠	٨,٧	٨,٦	٨,٤	٨,٣
الدعم ^٣	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المزايا الاجتماعية ^٤	١,١	١,٢	١,٧	١,٤	١,٩	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٦
مدفوعات الفائدة	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٩	١,١	١,١
صافي اقتناء الأصول غير المالية	١٦,٦	١٣,٥	٨,٦	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٧,٣	٧,٥	٧,٥
إجمالي رصيد التشغيل	١٣,٢	٢,٣	٨,٥	١,٠	٢,٦	٠,٢	٢,٦	٦,١	٦,٣
صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	٣,٤	١٥,٨	١٧,٢	٧,٧	٩,٣	٦,٦	٤,٧	١,٤	١,٢
(ما عدا الإيرادات النفطية)	٣٥,٦	٣٤,٠	٢٩,٩	٢٦,٤	٢٦,٨	٢٣,٣	٢١,٣	١٧,٩	١٧,٨
بنود للتذكير:	١٠٠,٩	٨٣٣	٧٢٥	٦٩٥	٦٩٥	٦٣٣	٥٩٥	٥٢٠	٥٢٧
الرصيد الكلي غير النفطي	١٠٠,٩	٨٣٣	٧٢٥	٦٩٥	٦٩٥	٦٣٣	٥٩٥	٥٢٠	٥٢٧

٢٠,٥	٢٠,٥	٢٠,٨	١٦,١	١٢,٧	٧,٧	٧,١	٦,٥	٦,٨	الإيرادات غير النفطية (ما عدا دخل الاستثمار)/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢٠,٧	١٩,٠	١٧,٦	٧٢	٧	٦٨-	٢٠,٧-	٥٦-	٣٧٥	الرصيد الجاري
٢٤,٦-	٢٥,١-	٢٥,٦-	٣٠,٦-	٣٤,٠-	٣٩,٦-	٤٤,٧-	٤٩,٨-	٦٣,٦-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٥٢,٠	٥٠,٩	٥٠,١	٤٩,٩	٥٠,٤	٥٠,٣	٤١,٥	٥٠,٤	٩٥,٧	متوسط أسعار تصدير النفط
١٤,٦	١٤,٥	١٣,٨	١٤,٢	١٢,٣	١٠,٥	٨,٨	٥,٨	١,٦	إجمالي الدين المحلي/إجمالي الناتج المحلي
١٠,٣	١٠,٢	١٠,٧	٩,٧	٧,٩	٦,١	٤,٣	٠,٠	٠,٠	صافي الدين الخارجي على الحكومة المركزية
٢٤,٩	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٠,٣	١٦,٧	١٣,١	٥,٨	١,٦	إجمالي الدين/إجمالي الناتج المحلي
٣٠,٩٥	٣٠,١٨	٢٨,٩٦	٢٧,٩٥	٢٧,١٣	٢٥,٩٦	٢٥,٧١	٢٤,٢٤	٢٨,٣٦	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
٥٣١	٥٣١	٥٣١	٥٣٠	٥٤٤	٦٠٦	٧٣١	١٠,٢٣	١٣,٧٩	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٢٣,٠٨	٢٢,٣٩	٢١,٣٦	٢٠,٤٧	١٩,٦٦	١٨,٥٩	١٧,٩٧	١٧,٦٨	١٦,١٥	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في عام ٢٠١٦.

^٢ إعادة تخصيص ٧٠ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٤ و ٤٤ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٥ من مشتريات السلع والخدمات إلى النفقات الرأسمالية، مما يعكس النفقات الرأسمالية للمشاريع التوسعية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

^٣ تشمل النوادي الاجتماعية والرياضية، والتعليم الخاص، والمستشفيات الخاصة، وأوجه الدعم الأخرى للقطاع الزراعي.

^٤ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن عمل (برنامج حافز).

^٥ النفقات الرأسمالية الممولة من الصناديق المُجَنَّبَة في السنوات السابقة في صندوق قاتئص الموازنة.

الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠١٠-٢٠١٦						
(% من إجمالي الناتج المحلي)						
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
أولاً - ميزانية الحكومة المركزية						
٢١,٤	٢٥,٠	٣٦,٨	٤١,٣	٤٥,٢	٤٤,٤	٣٧,٥
الإيرادات						
٣٨,٦	٤٠,٧	٤٠,٢	٣٥,٥	٣٣,٢	٣٣,٣	٣٤,٠
النفقات						
١٧,٢-	١٥,٨-	٣,٤-	٥,٨	١٢,٠	١١,١	٣,٦
الرصيد الكلي						
١٧,٠-	١٥,٧-	٣,٣-	٥,٩	١٢,٢	١١,٤	٤,١
ثانياً - المؤسسات الحكومية المستقلة						
المؤسسة العامة للتقاعد						
٣,٠	١,٣	٢,٠	٣,٣	٣,٢	١,٤	١,٩
الإيرادات						
٢,٧	٢,٢	١,٨	١,٦	١,٦	١,٥	١,٩
النفقات						
٠,٣	٠,٩-	٠,٢	١,٦	١,٦	٠,٢-	٠,٠
الرصيد الكلي						
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
٢,١	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٠	١,٠	١,٣
الإيرادات						
٠,٩	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٥
النفقات						
١,٢	١,٢	١,١	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٨
الرصيد الكلي						
ثالثاً - صندوق الاستثمارات العامة						
.....	١,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٩
الإيرادات						
.....	٠,٠	٠,٠٤	٠,١	٠,٢	٠,٠
النفقات						
.....	١,٤	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٨
الرصيد الكلي						
رابعاً - الحكومة العامة (= أولاً + ثانياً + ثالثاً)						
.....	٠,٧-	٨,٧	١٤,٧	١٢,٠	٥,٢
الرصيد الكلي						
.....	٠,٦-	٨,٩	١٤,٩	١٢,٣	٥,٧
الرصيد الأولي						
بنود للتذكير: صافي الأصول (+)/الدينون						
١٣,١-	٥,٨-	١,٦-	٢,١-	٣,٠-	٥,٤-	٨,٤-
١- دين الحكومة المركزية						
.....	٣٤,٤	٣٣,٦	٣٠,٤	٣١,٠	٣٨,٩
٢- المؤسسات الحكومية المستقلة						
١٩,٣	١٩,٤	١٨,٥	١٨,٦	١٧,٢	١٧,١	٢١,٣
منها: المؤسسة العامة للتقاعد						
٢٠,٠	١٨,٢	١٥,٨	١٥,٠	١٣,٢	١٣,٩	١٧,٦
منها: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
.....	١١,٠	٩,٨	٩,٣	٨,٣	١٠,٠
٣- صندوق الاستثمارات العامة						
.....	٤٣,٨	٤١,٢	٣٦,٦	٣٣,٩	٤٠,٤
٤- الحكومة العامة (= ١ + ٢ + ٣)						
٣٠,١	٤١,٧	٤٨,٦	٥٣,٠	٥٠,٨	٤٣,٠	٤٦,٢
٥- الودائع الحكومية في الجهاز المصرفي						
.....	٩٢,٤	٩٤,٢	٨٧,٤	٧٦,٩	٨٦,٧
٦- صافي الأصول (٤ + ٥)						
١ بيانات صندوق الاستثمارات العامة غير متاحة لعام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ نظراً لعدم استكمال الحسابات بسبب الانتقال الجاري من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.						

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠١٢-٢٠٢٢

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			أولية								
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٩,٨	٧,٦	٦,٧	٦,٨	٣,٦	١,٣	٢٤,٩-	٥٦,٧-	٧٣,٨	١٣٥,٤	١٦٤,٨	الحساب الجاري
١,٢	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٥	٠,٢	٣,٩-	٨,٧-	٩,٨	١٨,١	٢٢,٤	(% من إجمالي الناتج المحلي)
٧٦,٠	٧٤,٤	٧٣,٩	٧٥,٥	٧٩,٣	٨٠,٦	٥٨,٤	٤٤,٣	١٨٤,٠	٢٢٢,٦	٢٤٦,٦	الميزان التجاري
٢٢١,٣	٢١٥,٨	٢١١,٥	٢٠٩,٤	٢٠٩,٦	٢٠٨,٢	١٨٢,٣	٢٠٣,٥	٣٤٢,٥	٣٧٥,٩	٣٨٨,٤	الصادرات
١٦٦,٦	١٦٢,٦	١٥٩,٦	١٥٨,٤	١٥٩,٣	١٥٨,٥	١٣٦,٢	١٥٣,٠	٢٨٤,٤	٣٢١,٧	٣٣٧,٢	الصادرات النفطية
٥٤,٧	٥٣,٢	٥١,٨	٥٠,٩	٥٠,٣	٤٩,٧	٤٦,١	٥٠,٦	٥٨,١	٥٤,٢	٥١,١	الصادرات الأخرى
١٤٥,٤-	١٤١,٤-	١٣٧,٦-	١٣٣,٩-	١٣٠,٣-	١٢٧,٦-	١٢٣,٩-	١٥٩,٣-	١٥٨,٥-	١٥٣,٣-	١٤١,٨-	الواردات (فوب)
٤٥,٧-	٤٧,٢-	٤٨,٩-	٥٠,٩-	٥٣,١-	٥٥,٩-	٥٥,٢-	٧٣,٦-	٨٨,٠-	٦٤,٨-	٦٢,٤-	الخدمات
١٠,٧-	١٠,٩-	١١,٢-	١١,٥-	١١,٨-	١٢,٢-	١٢,١-	١٧,٢-	١٧,٠-	١٦,٦-	١٥,٦-	النقل
٣,٢-	٤,٠-	٤,٨-	٥,٩-	٦,٤-	٧,٤-	٧,٦-	٩,٢-	١٥,٩-	١٠,٠-	٩,٦-	السفر
٣١,٨-	٣٢,٣-	٣٣,٠-	٣٣,٨-	٣٤,٩-	٣٦,٣-	٣٥,٤-	٤٧,١-	٥٥,١-	٣٨,٢-	٣٧,٢-	خدمات القطاع الخاص الأخرى
٢٥,٩	٢٦,٦	٢٧,٥	٢٧,١	٢١,١	١٨,٤	١٥,٢	١٧,٣	١٦,٥	١٣,٦	١١,٠	الدخل
٢٦,٥	٢٧,٢	٢٨,١	٢٧,٧	٢١,٧	١٩,٠	١٥,٨	١٨,٠	١٧,٢	١٤,٢	١١,٦	منه: الدخل من الاستثمار ^١
٤٦,٦-	٤٦,٣-	٤٥,٨-	٤٤,٩-	٤٣,٨-	٤١,٩-	٤٣,٣-	٤٤,٧-	٣٨,٧-	٣٥,٩-	٣٠,٤-	التحويلات الجارية
٤١,٣-	٤٠,٩-	٤٠,٤-	٣٩,٦-	٣٨,٤-	٣٦,٥-	٣٨,٠-	٣٧,٨-	٣٦,٠-	٣٤,١-	٢٨,٦-	منها: تحويلات العاملين
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٩-	١,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	الحساب الرأسمالي
٧,١-	١٢,٧-	٤,٥-	١,٦-	٦,٢-	١٧,٣-	١٤,٧-	٤٢,٩-	٥٧,٤-	٥٧,٤-	٦,٤-	الحساب المالي
٠,٦	٠,٣	٠,٠	٠,٣-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٩-	٢,٨	٢,٦	٣,٩	٧,٨	الاستثمار المباشر
١٠,١-	٩,٩-	٩,٦-	٩,٤-	٩,٢-	٨,٩-	٨,٤-	٥,٤-	٥,٤-	٤,٩-	٤,٤-	في الخارج
١٠,٧	١٠,٢	٩,٦	٩,١	٨,٧	٨,٢	٧,٥	٨,١	٨,٠	٨,٩	١٢,٢	في الاقتصاد السعودي
٨,٣-	٣,٢-	٤,١-	٠,٩-	٤,٩-	١٥,٠-	١٣,٠-	١٠,٨-	٢٦,٨-	٦,٦-	٣,٢-	استثمارات الحافظة
٦,٣-	٧,٧-	٩,١-	١٠,٩-	١٤,٩-	٢٥,٠-	٢٩,٩-	١٠,٤-	٢٧,٠-	٨,٤-	٤,١-	الأصول
٢,٠-	٤,٥	٥,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١٦,٨	٠,٣-	٠,٢	١,٨	٠,٩	الخصوم
٠,٦	٩,٨	٠,٣-	٠,٥-	٠,٨-	١,٦-	٠,٨-	٣٤,٨-	٣٣,٢-	٥٤,٧-	١١,٠-	استثمارات أخرى
٥,٤-	٥,٨-	٦,٣-	٧,٠-	٧,٨-	٩,١-	٩,٩-	٣٨,٧-	٣٩,٢-	٥٢,٣-	١٠,٣-	الأصول
٦,٠	٤,٠-	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٧,٥	٩,١	٣,٩	٦,٠	٢,٤-	٠,٧-	الخصوم
٢٨,٠-	٢٨,٠-	٢٨,٠-	٢٨,٠-	٢٨,٠-	٤٠,٠-	٤٠,١-	١٥,٣-	٩,٤-	٨,٦-	٤٥,٦-	صافي السهو والخطأ
٢٥,٢-	٣٣,١-	٢٥,٧-	٢٢,٨-	٣٠,٥-	٥٦,٠-	٨٠,٦-	١١٥,٩-	٦,٦	٦٩,٢	١١٢,٦	الرصيد الكلي
٢٥,٢	٣٣,١	٢٥,٧	٢٢,٨	٣٠,٥	٥٦,٠	٨٠,٦	١١٥,٩	٦,٦-	٦٩,٢-	١١٢,٦-	التمويل
٢٥,٢	٣٣,١	٢٥,٧	٢٢,٨	٣٠,٥	٥٦,٠	٨٠,٣	١١٥,٤	٧,٥-	٦٩,١-	١١٢,٤-	التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (-) (الزيادة) بنود للتذكير:
٣٣٥,١	٣٦٠,٤	٣٩٣,٥	٤١٩,٢	٤٤٢,٠	٤٧٢,٦	٥٢٨,٦	٦٠٨,٩	٧٢٤,٣	٧١٦,٧	٦٤٧,٦	مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٦٠,٠	٢٠,٣	٢٢,٦	٢٤,٤	٧٦,٣	٨٠,٢	٨٧,٣	١٠٢,٧	٩٨,٧	٨٥,٥	١٠١,٤	(محسوبا بأشهر الواردات) ^٢
٥٤,٢	٥٧,٨	٦٢,٩	٦٨,٠	٧٣,٠	٧٩,٨	٩١,٨	١٠٥,٤	١٠٤,٧	١٠٢,٢	٩٣,٠	صافي وضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٩,٠-	١٩,٣-	١٩,٨-	٢٠,٣-	٢١,٥-	٢٢,٧-	٢٤,٩-	٣٢,١-	٢٧,٨-	٢٤,٩-	٢٣,٤-	الحساب الجاري غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي
٥٤,٠	٥٢,٨	٥١,٩	٥١,٥	٥١,٨	٥١,٧	٤٢,٨	٥٠,٨	٩٦,٢	١٠٤,١	١٠٥,٠	سعر النفط حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي/برميل)
٥٢,٠	٥٠,٩	٥٠,١	٤٩,٩	٥٠,٤	٥٠,٣	٤١,٥	٥٠,٤	٩٥,٧	١٠٥,٤	١٠٩,٤	متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل) ^٣
١٠,٣	١٠,٣	١٠,٢	١٠,١	١٠,١	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٢	٩,٧	٩,٦	٩,٨	إنتاج النفط (مليون برميل يوميا)
٨,٨	٨,٨	٨,٧	٨,٧	٨,٧	٨,٦	٩,٠	٨,٣	٨,١	٨,٤	٨,٤	صادرات النفط (مليون برميل يوميا)
٧٥,٣	٧٥,٤	٧٥,٥	٧٥,٧	٧٦,٠	٧٦,١	٧٤,٧	٧٥,٢	٨٣,٠	٨٥,٦	٨٦,٨	صادرات النفط/مجموع الصادرات
١٧,٦	١٧,٦	١٧,٨	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٤	١٩,٢	٢٤,٣	٢١,٠	٢٠,٥	١٩,٣	واردات السلع/إجمالي الناتج المحلي
٨٢٥,٤	٨٠٤,٧	٧٧٢,٣	٧٤٥,٤	٧٢٣,٣	٦٩٢,٢	٦٤٦,٤	٦٥٤,٣	٧٥٦,٤	٧٤٦,٦	٧٣٦,٠	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٨٥,٠	٨٢,٠	٨٢,٥	٧٢,٥	٥٧,٥	٤٢,٥	٢٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الدين الخارجي على الحكومة (بمليارات الدولارات الأمريكية)

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.

^٢ الواردات من السلع والخدمات على مدى اثنتي عشر شهرا القادمة ما عدا تجارة العبور.

^٣ متوسط سعر كل صادرات النفط، بما في ذلك المنتجات المكررة.

الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٣-٢٠٢٢

توقعات										
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
١٣٤٢	١٤٤٧	١٥٨١	١٦٨٨	١٧٨٣	١٩٠٨	٢١٢٨	٢٥٠٩	٢٨٧٥	٢٨٢٤	الأصول الأجنبية (صاف)
١٢٥٧	١٣٥١	١٤٧٦	١٥٧٢	١٦٥٨	١٧٧٢	١٩٨٢	٢٢٨٣	٢٧١٦	٢٦٨٨	مؤسسة النقد العربي السعودي
٨٦	٩٦	١٠٦	١١٦	١٢٦	١٣٦	١٤٦	٢٢٦	١٥٩	١٣٦	البنوك التجارية
١٤٥٦	١٣٨٥	١٣١٢	١٢٦٦	١١٨٧	١٠٧٧	٩٠٢	٤٧٤	٢٤-	٢٦٧-	الائتمان المحلي (صاف)
٢٣٣-	٢٤٠-	٢٥٩-	٢٦١-	٣٠٥-	٣٩٨-	٥٥٢-	٩٣٧-	١٣٢٦-	١٤٣٥-	صافي المطالبات على الحكومة
٢٩٧	٢٩١	٢٧١	٢٧٠	٢٣٩	٢٠٨	١٧٨	٨٦	٥٣	٥٠	المطالبات على الحكومة
٥٣١-	٥٣١-	٥٣١-	٥٣٠-	٥٤٤-	٦٠٦-	٧٣١-	١٠٢٣-	١٣٧٩-	١٤٨٤-	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٣٩	٤٦	٤٤	المطالبات على المؤسسات العامة
١٦٤٠	١٥٧٦	١٥٢٢	١٤٧٨	١٤٤٣	١٤٢٥	١٤٠٦	١٣٧٢	١٢٥٦	١١٢٤	المطالبات على القطاع الخاص
٢٠٨٨	٢٠٠٧	١٩٤١	١٨٨٩	١٨٤٧	١٨١٨	١٧٨٧	١٧٧٣	١٧٢٩	١٥٤٥	النقد وشبه النقد (ن٣)
١٣٤٨	١٢٩٦	١٢٥٣	١٢١٩	١١٩٢	١١٧٣	١١٥٤	١١٤٥	١١٤٣	١٠٠٠	النقد (ن١)
١٩٨	١٩١	١٨٤	١٧٩	١٧٦	١٧٣	١٧٠	١٦٩	١٥٤	١٤٣	العملة المتداولة خارج البنوك
١١٤٩	١١٠٥	١٠٦٩	١٠٤٠	١٠١٧	١٠٠١	٩٨٤	٩٧٦	٩٨٩	٨٥٧	الودائع تحت الطلب
٧٤٠	٧١١	٦٨٨	٦٦٩	٦٥٥	٦٤٤	٦٣٤	٦٢٩	٥٨٦	٥٤٥	شبه النقد
٥١١	٤٩٢	٤٧٦	٤٦٣	٤٥٣	٤٤٥	٤٣٨	٤٣٥	٣٩٩	٣٤٥	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢٢٨	٢٢٠	٢١٢	٢٠٧	٢٠٢	١٩٩	١٩٦	١٩٤	١٨٨	٢٠٠	الودائع شبه النقدية الأخرى
٧١١	٨٢٥	٩٥٢	١٠٦٥	١١٢٤	١١٦٧	١٢٤٣	١٢٠٩	١١٢٢	١٠١٢	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(بمعناها الواسع في بداية الفترة التغيرات % في رصيد النقد)										
٥,٢-	٦,٩-	٥,٦-	٥,٢-	٦,٩-	١٢,٣-	٢١,٥-	٢١,٢-	٣,٣	١٨,٨	الأصول الأجنبية (صاف)
٣,٥	٣,٧	٢,٤	٤,٣	٦,١	٩,٨	٢٤,٢	٢٨,٨	١٥,٧	٣,٨	الائتمان المحلي (صاف)
٠,٣	١,٠	٠,١	٢,٤	٥,١	٨,٦	٢١,٧	٢٢,٥	٧,١	٥,٥-	صافي المطالبات على الحكومة
٠,٣	١,٠	٠,١	١,٧	١,٧	١,٧	٥,٢	١,٩	٠,٢	٠,٥	المطالبات على الحكومة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٣,٤	٧,٠	١٦,٥	٢٠,٦	٦,٨	٦,٠-	الودائع الحكومية (الزيادة -)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٤-	٠,١	٠,٣	المطالبات على المؤسسات العامة
٣,٢	٢,٧	٢,٣	١,٩	١,٠	١,١	١,٩	٦,٧	٨,٦	٨,٩	المطالبات على القطاع الخاص
٤,٠	٣,٤	٢,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	١,٩٧	٢,٥	١١,٩	١٠,٩	النقد وشبه النقد
٥,٧-	٦,٦-	٦,٠-	٣,٢-	٢,٤-	٤,٣-	١,٩	٥,٠	٧,١	١١,٧	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(لم يُذكر خلاف ذلك التغيرات %، ما)										
٧,٢-	٨,٥-	٦,٣-	٥,٤-	٦,٥-	١٠,٣-	١٥,٢-	١٢,٧-	١,٨	١٠,٢	الأصول الأجنبية (صاف)
٥,١	٥,٥	٣,٦	٦,٦	١٠,٣	١٩,٣	٩٠,٥	٢٠٩١,٠-	٩١,١-	١٦,٥-	الائتمان المحلي (صاف)

المملكة العربية السعودية

٢,٧-	٧,٤-	٠,٦-	١٤,٥-	٢٣,٣-	٢٨,٠-	٤١,١-	٢٩,٣-	٧,٦-	٥,٦	صافي المطالبات على الحكومة
٢,٣	٧,٢	٠,٦	١٢,٩	١٤,٦	١٦,٨	١٠٧,١	٦٢,٢	٧,١	١٦,٨	المطالبات على الحكومة
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٤	١٠,٣	١٧,١	٢٨,٦	٢٥,٨	٧,١	٦,٠-	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٦,٣	١٥,٣-	٣,٨	١١,٥	المطالبات على المؤسسات العامة
٤,١	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,٣	١,٤	٢,٤	٩,٢	١١,٨	١٢,٥	المطالبات على القطاع الخاص
٤,٠	٣,٤	٢,٨	٢,٢	١,٦	١,٧	٠,٨	٢,٥	١١,٩	١٠,٩	النقد وشبه النقد
١٣,٨-	١٣,٤-	١٠,٦-	٥,٢-	٣,٧-	٦,١-	٢,٨	٧,٨	١٠,٩	١٩,٣	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)										
بنود للتذكيرة:										
						٣٠٢,٤	٣٠١,٨	٢٧٢,١	٢٤٠,٣	ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)
٦٧,٤	٦٦,٥	٦٧,٠	٦٧,٦	٦٨,١	٧٠,٠	٧٣,٧	٧٢,٣	٦١,٠	٥٥,٢	نسبة ن٣ إلى إجمالي الناتج المحلي
٧١,١	٧٠,٤	٧١,٣	٧٢,٢	٧٣,٤	٧٦,٧	٧٨,٢	٧٧,٦	٧٧,٨	٧٥,٥	نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.										

الجدول ٦ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٧-٢٠١٦

(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
القطاع المصرفي									
هيكل القطاع المصرفي									
٢٦	٢٤	٢٤	٢٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٢	٢٢
عدد البنوك المرخصة									
عدد البنوك التي تسهم بنسبة قدرها:									
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٥% من إجمالي الأصول									
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧٥% من إجمالي الأصول									
٩٤,١	٩٠,٢	٧٥,٤	٦٧,٨	٦٣,٠	٦١,٥	٧١,٦	٨٥,٢	٦٦,٨	٦٩,٠
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)									
منها: أصول مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع									
١٠,٠	١٤,٣	١١,٨	١١,١	١٢,٣	١٣,٥	١٣,٦	١٥,٤	١١,٨	١٣,٧
(الأصول)									
٥٨,٤	٥٥,٦	٤٤,٢	٤٠,١	٣٦,٣	٣٩,٨	٣٩,٢	٤٥,٨	٣٨,٢	٣٨,٢
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)									
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج									
٥٦,٣	٥٤,٠	٤٢,٦	٣٨,٦	٣٤,٩	٣٠,٠	٣٧,٦	٤٤,٠	٣٦,٦	٣٥,٨
(المحلي)									
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من									
٦٧,٤	٦٥,٥	٥٥,٧	٥٠,٢	٤٥,٨	٤٤,٠	٤٩,٩	٥٨,٥	٤٣,٤	٤٦,٠
إجمالي الناتج المحلي)									
الائتمان من مؤسسة النقد العربي السعودي إلى البنوك									
...
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
كفاية رأس المال									
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة									
١٩,٥	١٨,١	١٧,٩	١٧,٩	١٨,٢	١٧,٦	١٧,٦	١٦,٩	١٦,٠	٢٠,٧
بالمخاطر									
جودة الأصول									
٦٢,٨	٦٣,٠	٦٠,٣	٥٩,٨	٥٨,٢	٥٥,٨	٥٥,١	٥٧,٤	٥٧,٩	٥٢,٠
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول									
١,٤	١,٢	١,١	١,٣	١,٧	٢,٢	٣,٠	٣,٣	١,٤	٢,١
إجمالي القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض									
١٧٧,٠	١٦٤,٤	١٨٢,٩	١٥٧,٤	١٤٥,١	١٣٢,٨	١١٥,٧	٨٩,٨	١٥٣,٣	١٤٢,٩
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض									
٤,٧-	٣,٧-	٤,١-	٣,٤-	٣,٧-	٣,٠-	٢,٧-	١,٤	٣,٨-	٣,٥-
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس									
المال									
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع									
٢,٦	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٨	٣,١	٣,٥	٣,٠	٢,١	٣,٠
(القروض)									
نسبة قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع									
٧,٥	٧,٨	٦,٧	٦,٨	٧,٥	٨,١	٧,٢	٦,١	٧,٣	٧,٣
القروض									
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى									
١٢,٦	١٢,٧	١٢,٧	١٢,٥	١٢,٦	١٣,٠	١١,٦	١٠,٢	١٠,٧	٩,١
مجموع القروض									
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية									
٨٤,٢	١٠٠,٨	١٠٠,٢	٩٠,٨	٩١,٧	٩٦,٢	٩١,٤	٨١,٠	٩٦,٠	٩٦,٦
كنسبة من مجموع الأصول									
الربحية									
٥,٤-	٢,٤-	١٢,٥	٦,٥	٨,٤	١٨,٤	٢,٦-	١٠,٤-	١,١-	١٢,٧-
الأرباح (التغير %)									
١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٠	١,٩	٢,٧	٢,٨
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب									

١٢,٦	١٤,٥	١٥,٠	١٤,٦	١٥,١	١٥,٠	١٣,٦	١٤,٢	٢٠,٥	٢٢,٣	العائد على أسهم رأس المال
٣٨,٠	٣٧,١	٤٥,٥	٤٧,٧	٤٧,٠	٤٦,٩	٥٢,٧	٥٥,٤	٥١,١	٣٨,٧	المصرفيات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ^١
٣,٥	٣,٤	٣,٥	٣,٧	٣,٨	٤,١	٤,٣	٤,١	٤,٠	٣,٢	متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض
السيولة										
٢٠,٣	١٧,٥	٢٢,٣	٢١,٦	٢٣,٧	٢٣,٧	٢٤,٨	٢٥,٣	٢٢,٠	٢١,٧	الأصول السائلة كنسبة من مجموع الأصول
٣١,٨	٢٧,٣	٣٣,٦	٣٣,٢	٣٦,٤	٣٧,٢	٣٦,٥	٣٦,٥	٣٠,٦	٢٧,٧	الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل ^٢
١١٥,٧	١٢١,٧	١٢٧,٧	١٢٩,٣	١٣١,٩	١٣٥,٩	١٣٥,٩	١٢٨,٥	١٢٤,٠	١٣٦,٣	ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض
٦٠,٢	٦٠,٨	٦٢,٨	٦١,١	٥٩,٨	٥٨,١	٥٣,٨	٤٦,١	٤٠,٥	٤٣,٤	الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع
الحساسية لمخاطر السوق										
الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع										
٧,٦	١٠,٠	١٠,٣	١٢,٦	١٣,٠	١٢,٢	١٢,٦	١٧,٠	١٣,٢	١٣,٩	القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض
٨,٢	٨,٩	٩,٩	١٠,٦	١١,٧	١٢,٤	١٣,٤	١٤,١	١٤,٠	١٢,٥	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية المقومة بعملة
٢٨,٣	...	٣٩,١	٣٤,٦	٤١,٣	٤٧,٩	٤٢,٢	٣٩,٢	٥٤,٥	٥٣,٠	أجنبية كنسبة من مجموع الأصول
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال										
٢,٦	٤,٠	٣,٦	٦,٤	١,٧	٦,٧	١٠,٢	٨,٦	٤,٥	٣,١	سوق الأسهم
رأسمال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)										
٧٠,١	٦٥,١	٦٤,٠	٦٢,٨	٥٠,٩	٥٠,٦	٦٧,١	٧٤,٣	٤٧,٤	١٢٤,٨	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)
٤,٣	١٧,١-	٢,٤-	٢٥,٥	٦,٠	٣,١-	٨,٢	٢٧,٥	٥٦,٥-	٣٩,١	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)
١,٩	١٤,٩-	٢,٥	٢٢,٠	٠,٤	١٢,٧-	٦,٦	١٥,٣	٥٥,٦-	٣١,٠	
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.										
^١ الإشارة السالبة تعبر عن تجاوز المخصصات لإجمالي القروض المتعثرة.										
^٢ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.										
^٣ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل، أما الأصول السائلة فتشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية، والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.										

الملحق الأول - قطاع الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية: الأداء والمخاطر

١- استمر التراجع في أرباح الشركات غير المالية في عام ٢٠١٦ على خلفية تباطؤ النشاط الاقتصادي. فقد انخفضت أرباح ١٢٢ شركة غير مالية مدرجة في السوق المالية بنسبة ٦% في عام ٢٠١٦، عقب انخفاض كان مقداره ١٧% تقريباً في عام ٢٠١٥ (الجدول ١).^١ وظلت أرباح قطاع البتروكيماويات مستقرة بالرغم من استمرار تراجع إيراداته بسبب ضعف أسعار البيع في مطلع العام. وسجل قطاع البناء والتشييد وقطاع الأسمنت تراجعاً في الإيرادات والأرباح بسبب انخفاض حجم الاستثمارات الحكومية. وشهد قطاع الطاقة والمرافق أكبر ارتفاع على الإطلاق في الأرباح على أساس سنوي مقارن، حيث استفاد من الزيادة في رسوم استهلاك الكهرباء التي بدأ تطبيقها في مطلع عام ٢٠١٦.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: إيرادات وأرباح قطاع الشركات غير المالية، ٢٠١٤-٢٠١٦

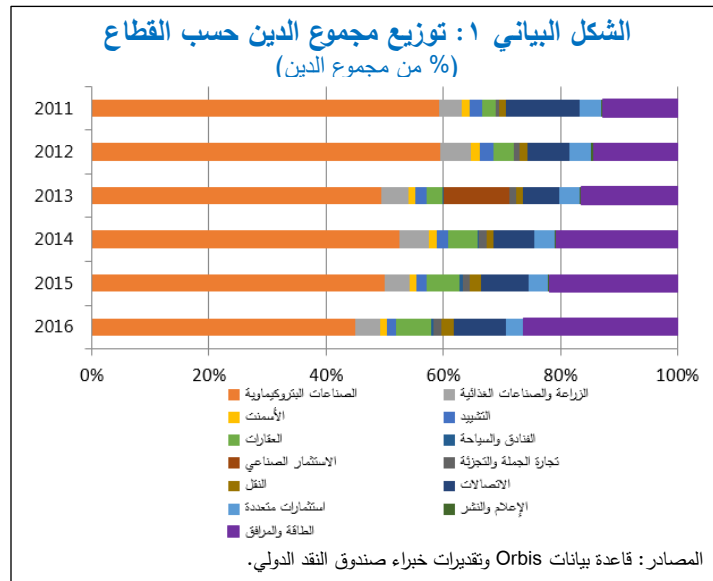
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

القطاع	عدد الشركات	إيرادات التشغيل			أرباح / خسائر التشغيل		
		2014	2015	2016	النمو 2016-2014	النمو 2016-2014	النمو 2016-2014
		(على أساس سنوي مقارن)			(على أساس سنوي مقارن)		
الزراعة والصناعات الغذائية	14	12.4	12.7	12.9	1.2	1.6	1.6
الأسمنت	15	4.3	4.4	4.1	7.1-	1.7	1.8
التشييد	16	6.0	5.7	5.0	12.2-	0.5	0.6
الطاقة والمرافق	2	10.9	11.7	13.9	18.7	0.8	0.4
الفنادق والسياحة	4	2.5	2.8	2.6	5.5-	0.3	0.4
الاستثمار الصناعي	14	6.2	6.2	5.3	15.2-	0.5	0.9
الإعلام والنشر	2	0.8	0.7	0.7	0.5-	0.04	0.1
استثمارات متعددة	7	1.4	1.4	1.3	9.5-	0.1	0.1
الصناعات البتروكيماوية	15	84.9	62.2	57.4	7.8-	10.2	15.1
العقارات	8	1.7	1.5	1.9	30.8	0.7	0.7
الإحصائيات	3	18.0	19.5	19.6	0.4	3.5	3.5
النقل	5	2.2	3.4	3.3	3.1-	0.8	0.4
تجارة الجملة والتجزئة	17	8.1	8.8	8.9	1.0	0.8	0.8
المجموع	122	159.2	141.1	136.9	3.0-	20.8	26.5

المصادر: قاعدة بيانات Orbis وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢- وبلغ مجموع ديون الشركات التي تشملها العينة ١٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٦ (٣٠% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، ليرتفع بذلك بنسبة ٥% مقارنة بعام ٢٠١٥. ويتركز الجزء الأكبر من الديون في قطاع البتروكيماويات (٤٠% من مجموع الديون) وقطاع الطاقة والمرافق (٢٣% من مجموع الديون) (الجدول ٢، والشكل البياني ١). وكانت الشركة السعودية

^١ يستند التحليل الوارد في هذا الملحق إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات Orbis ويغطي ١٢٢ شركة عامة غير مالية، وتغطي البيانات المتوفرة الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٦، بلغ مجموع إيرادات هذه الشركات ١٣٧ مليار دولار، أو حوالي ٢٩% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي؛ وتم إجراء آخر تحديث للبيانات في مايو ٢٠١٧. غير أن جزءاً كبيراً من قطاع الشركات في السعودية غير مدرج في السوق المالية، لذلك قد لا تكون هذه العينة ممثلة بالكامل لقطاع الشركات ككل.



للكهرباء هي السبب الأساسي وراء ارتفاع مجموع الديون والديون قصيرة الأجل (التي ارتفعت بنسبة ٢٦% في عام ٢٠١٦) وهي أكبر الشركات العامة المدرجة في السوق المالية على أساس حجم الأصول. فقد ارتفعت الديون قصيرة الأجل على الشركة السعودية للكهرباء بما يزيد على ٥٠٠% من ٠,٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٥,٧ مليارات دولار في عام ٢٠١٦، لتتجاوز كثيرا بذلك حجم الأصول السائلة للشركة. وإلى جانب قطاع الطاقة والمرافق، ارتفعت ديون قطاع الصناعة وقطاع العقارات وقطاع الاتصالات. وتراجع مجموع ديون قطاع البناء والتشييد وكذلك حجم ديونه قصيرة

الأجل، وهو ما قد يعود في الأساس إلى سداد المتأخرات الحكومية التي تراكمت في أواخر عام ٢٠١٥ مما سمح للقطاع بسداد خطوطه الائتمانية. وشهدت معظم القطاعات تراجعاً في بند النقود والمعادن النقدي بنسبة ١٨% في عام ٢٠١٦. وتجاوز هذا البند الديون قصيرة الأجل في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ولكن الديون قصيرة الأجل تجاوزت الحيازات النقدية في عام ٢٠١٦. وبالفعل، ففي نهاية عام ٢٠١٦، لم يتجاوز النقد السائل الديون قصيرة الأجل إلا في ٤ قطاعات وحسب من القطاعات البالغ عددها ١٣ الواردة في الجدول ٢.

الجدول ٢: هيكل ديون قطاع الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية

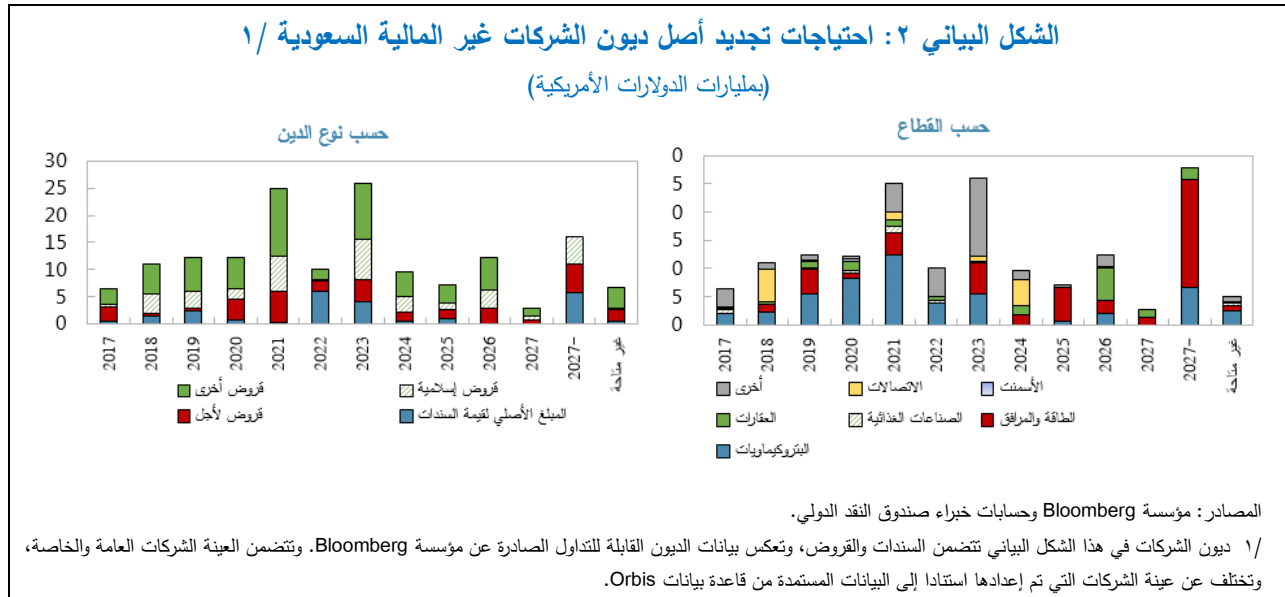
القطاع	التقوية وما يعادلها				مجموع الدين				الديون قصيرة الأجل			
	عدد الشركات 2014	2015	2016	النسبة 2016-2015	2014	2015	2016	النسبة 2016-2015	2014	2015	2016	النسبة 2016-2015
	(%، على أساس سنوي مقارن)				(%، على أساس سنوي مقارن)				(%، على أساس سنوي مقارن)			
الزراعة والصناعات الغذائية	14	0.9	1.2	0.6	48.0-	0.6	1.2	0.9	2.2	1.3	1.2	4.8-
الأسمت	15	0.8	0.7	0.5	26.8-	0.5	0.7	0.8	0.6	0.4	0.7	70.5-
التشييد	16	0.4	0.4	0.3	14.2-	0.3	0.4	0.4	2.3	1.5	1.4	8.7-
الطاقة والمرافق	2	1.9	0.6	0.3	38.8-	0.3	0.6	1.9	23.6	26.8	33.3	24.3
الفنادق والسياحة	4	0.6	0.2	0.1	13.7-	0.1	0.2	0.6	0.3	0.5	14.0-	41.8-
الاستثمار الصناعي	14	3.6	1.7	1.4	18.1-	1.4	1.7	3.6	13.7	14.6	16.7	15.0
الإعلام والنشر	2	0.1	0.1	0.1	6.3-	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.3	15.7-
استثمارات متعددة	7	0.9	1.4	1.3	6.9-	1.3	1.4	0.9	4.0	3.9	3.5	9.1-
الصناعات البتروكيماوية	15	14.1	14.9	15.4	2.8	15.4	14.9	14.1	59.9	61.1	57.0	6.6-
الغازات	8	1.7	1.2	1.2	1.6-	1.2	1.2	1.7	5.7	6.8	7.8	13.8
الاتصالات	3	5.0	5.4	1.4	73.3-	1.4	5.4	5.0	7.9	10.2	11.3	11.4
النقل	5	0.3	0.5	0.2	66.7-	0.2	0.5	0.3	1.3	2.4	2.7	13.4
تجارة الجملة والتجزئة	17	0.6	0.5	0.5	17.7-	0.5	0.5	0.6	1.4	1.4	1.7	28.3
المجموع	122	30.9	28.7	23.5	18.2-	23.5	28.7	30.9	127.7	137.0	143.8	5.0

المصادر: قاعدة بيانات Orbis وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

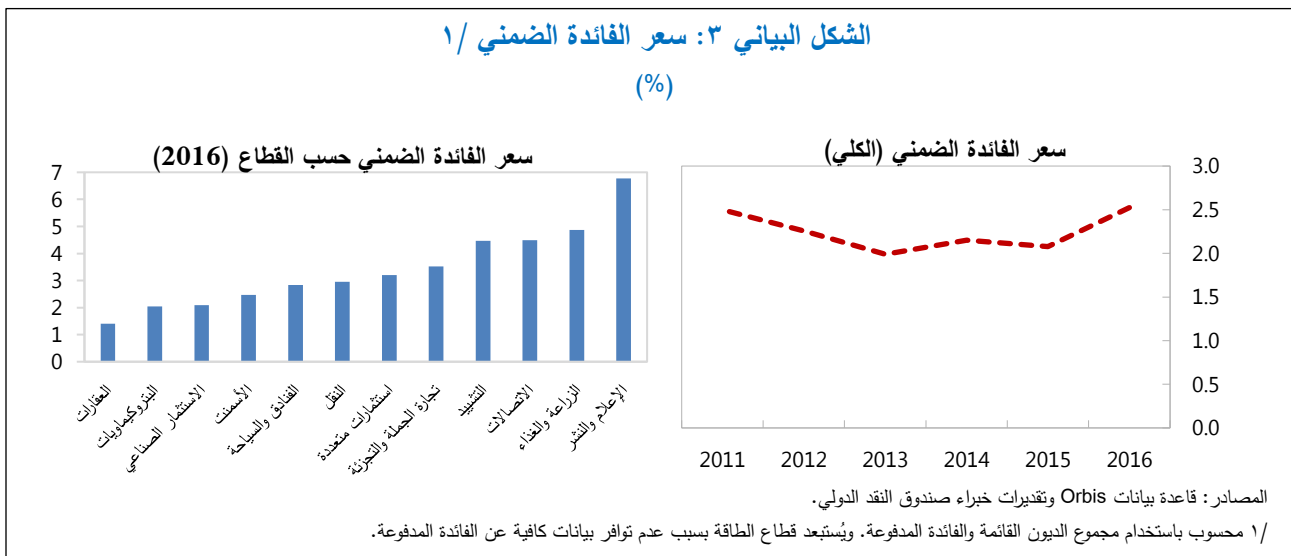
٣- وتبلغ الالتزامات مستحقة السداد على ديون الشركات القائمة مستويات منخفضة نسبياً حتى عام ٢٠٢٠، إذ يتراوح الدين المستحق خلال السنوات الأربعة التالية من ٦ مليارات دولار إلى ١٢ مليار دولار سنوياً (أي من ٤% إلى ٧% من رصيد

^٢ البيانات بشأن مدفوعات سداد الدين مأخوذة عن مؤسسة Bloomberg. وتغطي العينة ١١٠ شركة غير مالية بلغ مجموع ديونها القائمة ١٦٨ مليار دولار في مايو ٢٠١٧.

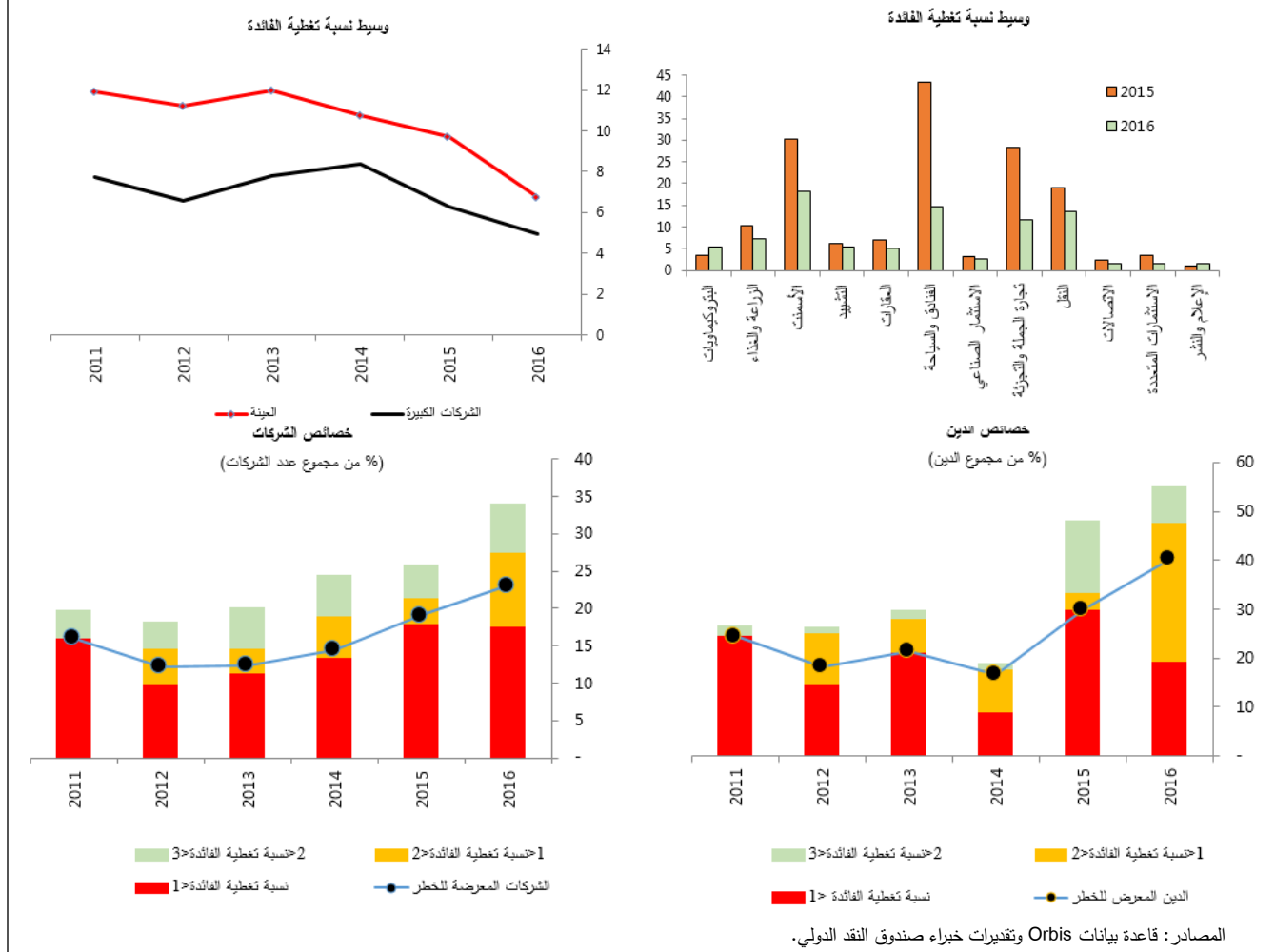
الدين القائم)، ومعظمه في صورة قروض. ويتركز الجزء الأكبر من مدفوعات السداد في شركات البتروكيماويات والطاقة والاتصالات (الشكل البياني ٢). وتزداد مدفوعات الدين في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ كثيرا مقارنة بالفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠.



٤- كذلك تراجع نسبة تغطية الفوائد في عام ٢٠١٦، ولكنها تتجاوز ٢ في معظم القطاعات. فقد أدى انخفاض الأرباح وارتفاع تكلفة الفائدة إلى تراجع نسبة تغطية الفوائد في معظم القطاعات في عام ٢٠١٦، لا سيما في قطاعات الفنادق والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والنقل. وقد بلغ سعر الفائدة الضمني على ديون الشركات حوالي ٢,٥% في عام ٢٠١٦، واستمر في الارتفاع منذ عام ٢٠١٣ في معظم القطاعات (الشكل البياني ٣). وارتفع مستوى الدين المعرض للخطر (الذي يعرف بأنه دين الشركات التي تقل نسبة تغطية الفوائد لديها عن ١,٥) من ٣٠% من مجموع الدين في عام ٢٠١٥ إلى ٤٠% في نهاية عام ٢٠١٦، بينما ارتفعت نسبة الشركات المعرضة للخطر (التي تعرف بأنها نسبة مجموع الشركات التي عليها ديون معرضة للخطر) من ١٤% إلى ١٨% خلال الفترة ما بين عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦ (الشكل البياني ٤).



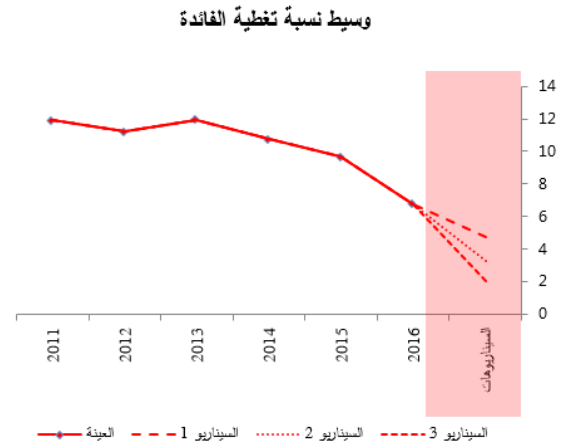
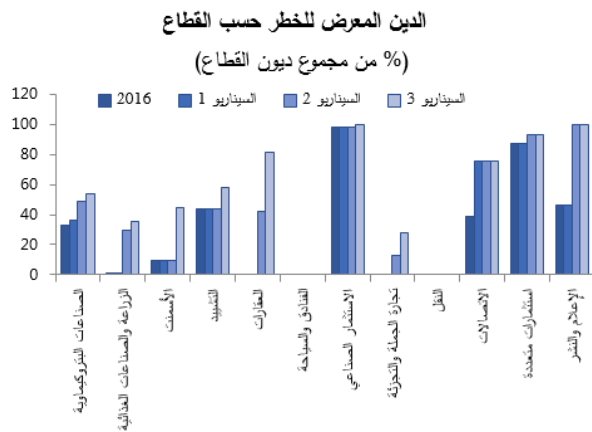
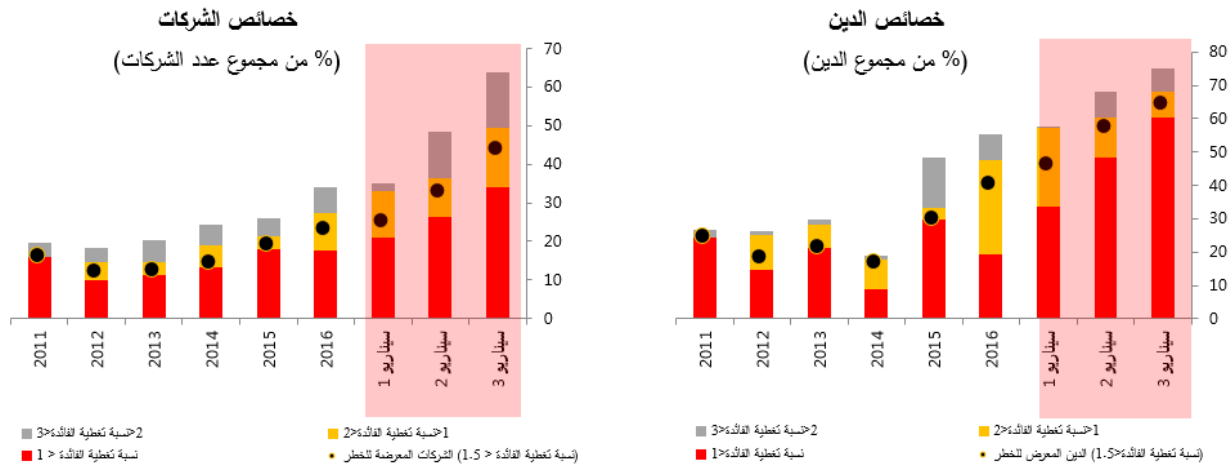
الشكل البياني ٤: القدرة على خدمة الدين



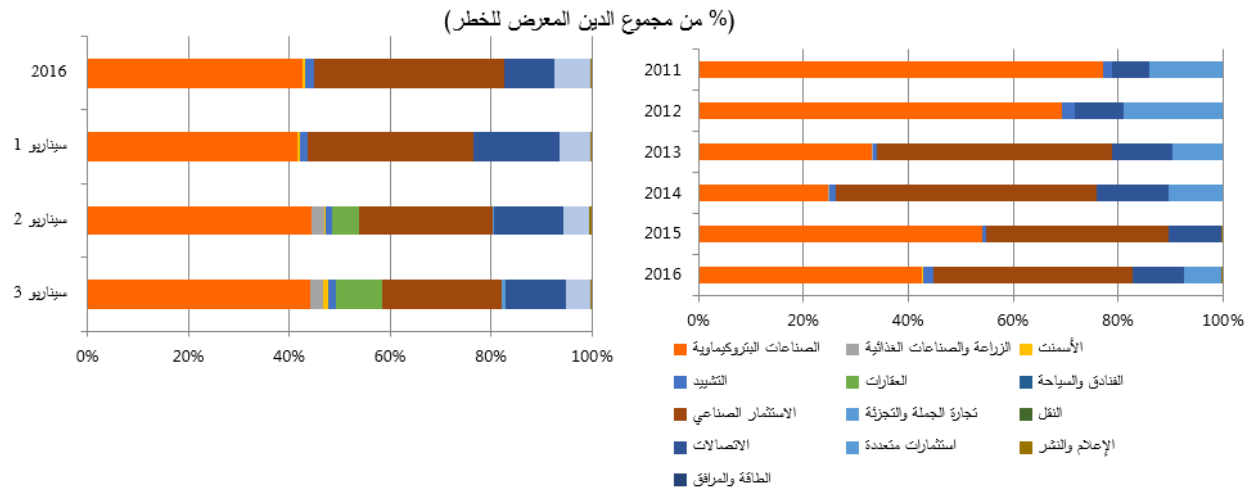
٥- ويشير تحليل الحساسية إلى أن قطاع الشركات غير المالية معرض إلى حد ما لصدمات على جانب الإيرادات وتكلفة الاقتراض، ولكن بدرجات مختلفة بين القطاعات. وتستخدم ثلاثة سيناريوهات لتقييم صلابة قطاع الشركات غير المالية (الجدول ٣). ويتراجع وسيط نسبة تغطية الفوائد، ولكنه يظل أعلى من ٢ في جميع السيناريوهات. ويرتفع حجم الديون المعرضة للخطر إلى نسبة تتراوح بين ٤٦% و ٦٤% من مجموع الدين، ويتركز معظمها في قطاعات البتروكيماويات والصناعة والاتصالات والعقارات. ويبدو بالفعل أن ديون الشركات العقارية هي الأكثر عرضة للصدمات، نظراً لأن ٤٠% إلى ٨٠% من مجموع ديونها يتعرض للمخاطر في السيناريوهين الثاني والثالث.

الجدول ٣: المملكة العربية السعودية - سيناريوهات صدمات الأرباح وتكلفة الاقتراض		
ارتفاع تكلفة الاقتراض (بنقاط الأساس)	مقدار تراجع دخل التشغيل (%)	
٧٠	٦	السيناريو الأول
١٥٠	٢٠	السيناريو الثاني
٣٠٠	٣٩	السيناريو الثالث
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.		

الشكل البياني ٥: تحليل الحساسية تجاه تراجع الأرباح وارتفاع تكلفة الاقتراض



الدين المعرض للخطر، التوزيع حسب القطاع



المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الملحق الثاني - استمرارية أوضاع المالية العامة والدين الخارجي

المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - السيناريو الأساسي

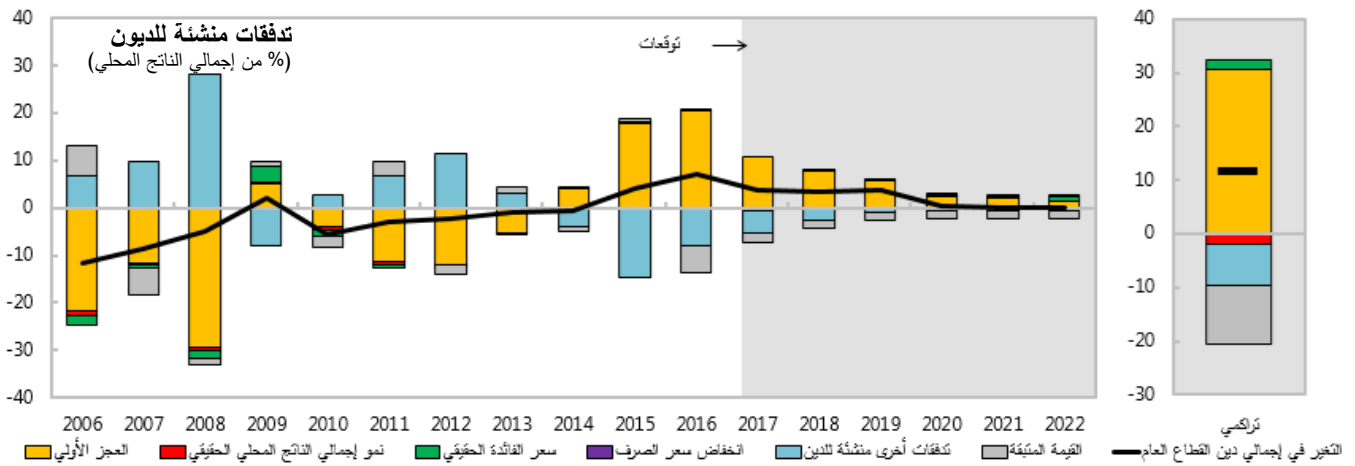
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق^{١/}

حساب الوضع في ٢ يونيو ٢٠١٧ فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية	توقعات						فعلية ^{٢/}		٢٠١٤
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (ينقاط الأساس) ^{٣/}	٢٤,٩	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٠,٣	١٦,٧	١٣,١	٥,٨	١٠,٠
١٢٢ عقود مبادلة مخاطر الائتمان لخمس سنوات (بنقاط الأساس)	٣,٣	٣,٢	٢,٩	٤,٦	٦,٦	٩,٤	١٨,٢	١٥,٨	٦,٧-
التصنيفات الأجنبية المحلي	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٦	١,١	٠,١	١,٧	٤,١	٤,٠
موديز	٠,٤	٢,٢	١,٧	١,٤	٣,٣	٦,٩	٢,٩-	١٦,٩-	٦,١
ستاندر أند بورز	٢,٦	٤,٢	٣,٦	٣,١	٤,٥	٧,١	١,٢-	١٣,٥-	١٠,٦
فيتش	٤,٣	٤,١	٣,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٣	٣,٥	٥,٩	٥,٥

المساهمة في تغيرات الدين العام

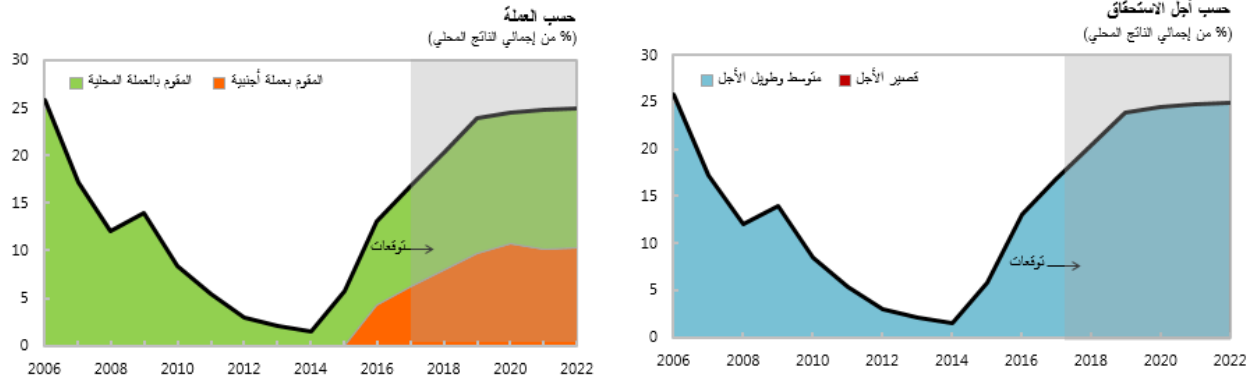
الرصيد الأولي المودى إلى استقرار الدين ^{٤/}	تراكمي	توقعات						فعلية		٢٠١٤
		٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	
التغير في إجمالي دين القطاع العام	١١,٨	٠,٢	٠,٢	٠,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٧,٣	٤,٢	٤,٠-
التدفقات المحددة المنشئة للدين العجز الأولي	٢٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٦	١٢,٧	٣,٦	٣,٩-
الإيرادات والمنح الأولية (ما عدا الفائدة)	٣٠,٦	١,٦	٢,١	٢,٤	٥,٨	٧,٩	١٠,٨	٢٠,٤	١٧,٧	٩,٥-
التدفقات الأولية (ما عدا الفائدة) ديناميكية الدين التلقائية ^{٥/}	١٧٣,١	٣٢,١	٣١,٨	٣١,٩	٢٨,٤	٢٥,٩	٢٣,٠	١٨,٠	٢٢,٩	٤١,٨
فروق أسعار الفائدة/النمو ^{٦/}	٢٠٣,٧	٣٣,٦	٣٣,٩	٣٤,٢	٣٤,٢	٣٣,٩	٣٣,٩	٣٨,٤	٤٠,٦	٣٢,٢
منها: سعر الفائدة الحقيقي	٠,١-	٠,٤	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢-	٠,٥-	٠,٣	٠,٤	٠,٧-
منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٠,١-	٠,٤	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢-	٠,٥-	٠,٣	٠,٤	٠,٧-
انخفاض سعر الصرف ^{٧/}	١,٩	٠,٩	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٠	٠,٤-	٠,٤	٠,٤	٠,٣-
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين تراكم الوثائق	١,٩-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٤-
الخصوم الاحتمالية القروض وحصص الملكية القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الأصول ^{٨/}	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٧,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٢,٣-	٤,٨-	٨,٠-	١٤,٥-	٦,٤
	٧,٦-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٢,٣-	٤,٨-	١٢,١-	١٤,٥-	٦,٤
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,١	٠,٠	٠,٠
	١١,٢-	١,٨-	١,٨-	١,٩-	١,٩-	١,٩-	٢,٠-	٥,٥-	٠,٧	٠,١-



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.
 ١/ يُعرّف القطاع العام بالحكومة المركزية.
 ٢/ استناداً إلى البيانات المتاحة.
 ٣/ فروق أسعار الفائدة على السندات الأمريكية طويلة الأجل.
 ٤/ يُعرّف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.
 ٥/ تُشَق بصيغ $(r - \pi(1+g) - g + ae(1+r))/(1+g+\pi+g\pi)$ في نسبة الدين في الفترة السابقة حيث r = سعر الفائدة، π = معدل نمو مخفض إجمالي الناتج المحلي، و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي و a = نسبة الدين المقوم بعملة أجنبية، و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياساً بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).
 ٦/ تُشَق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من المقام في الحاشية o على أساس $(1+g) - \pi$ ومساهمة النمو الحقيقي على أساس $-g$.
 ٧/ تُشَق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحاشية o على أساس $(r+1) \cdot ae$.
 ٨/ تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات الفوائد (إن وجدت). والنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
 ٩/ بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وغيرها من التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستواها في سنة التوقعات الأخيرة.

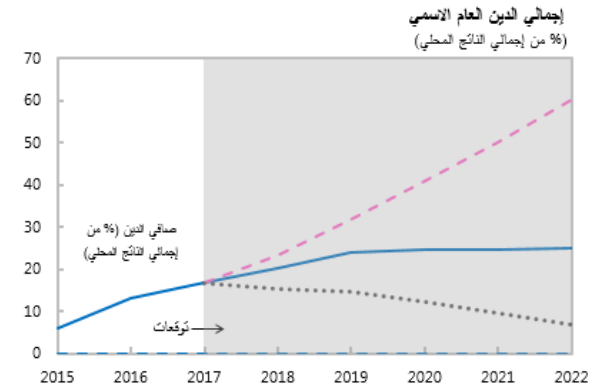
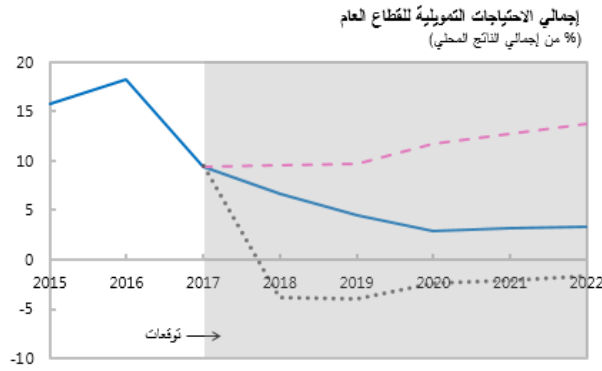
المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - عناصر الدين العام والسيناريوهات البديلة

عناصر الدين العام



سيناريوهات بديلة

السيناريو الأساسي ————— السيناريو التاريخي الرصيد الأولي الثابت - - - - -



الافتراضات الأساسية

(%)

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	السيناريو التاريخي	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	السيناريو الأساسي
٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٠,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٦	١,١	٠,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٤	٢,٢	١,٧	١,٤	٣,٣	٦,٩	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي	٠,٤	٢,٢	١,٧	١,٤	٣,٣	٦,٩	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٥,٠	١,٧	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٥,٠	١,٧	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	١٠,٨-	الرصيد الأولي	١,٦-	٢,١-	٢,٤-	٥,٨-	٧,٩-	١٠,٨-	الرصيد الأولي
٣,٤	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٣	سعر الفائدة الفعلي	٤,٣	٤,١	٣,٩	٣,٦	٣,٤	٣,٣	سعر الفائدة الفعلي
													سيناريو الرصيد الأولي الثابت
							٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٦	١,١	٠,١	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
							٠,٤	٢,٢	١,٧	١,٤	٣,٣	٦,٩	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي
							٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٠	٥,٠	١,٧	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
							١٠,٨-	١٠,٨-	١٠,٨-	١٠,٨-	١٠,٨-	١٠,٨-	الرصيد الأولي
							٤,٧	٤,٤	٤,١	٣,٧	٣,٤	٣,٣	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض سيناريو الرصيد الأولي الثابت استيفاء جميع الاحتياجات التمويلية من خلال إصدار سندات دين قصيرة الأجل مع تمديد أجلها بالكامل كل سنة، مما يزيد الضغوط على إجمالي الاحتياجات التمويلية.

المملكة العربية السعودية: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي ٢٠١٢-٢٠٢٢

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الحساب الجاري بدون فائدة المحقق لاستقرار الدين /٦	توقعات						فعلية				
	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
السيناريو الأساسي: الدين الخارجي	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٧,١	٢٦,٠	٢٣,٨	٢١,٧	١٩,٨	١٣,٨	١٣,١	١٢,٣	١٢,٦
التغير في الدين الخارجي	٠,٥	١,٧-	١,٢	٢,٢	٢,١	١,٩	٥,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٣-	٠,٩-
التدفقات المنشئة للدين الخارجي المقيدة في الموازنة (٤+٨+٩)	٠,٧-	٠,٣-	٠,١	٠,٤	١,٧	٣,٩	٩,٥	١٢,٢	١٦,٢	١٦,٧-	٢١,٩-
عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة	٢,٧-	٢,٦-	٢,٤-	٢,٣-	١,٦-	١,٠-	٣,٤	٨,٣	١٠,٠-	١٨,٥-	٢٢,٧-
العجز في ميزان السلع والخدمات	٣,٧-	٣,٤-	٣,٢-	٣,٣-	٣,٦-	٣,٦-	٠,٥-	٤,٥	١٢,٧-	٢١,١-	٢٥,٠-
الصادرات	٢٩,٥	٢٩,٤	٢٩,٩	٣٠,٦	٣١,٤	٣٢,٥	٣٠,٧	٣٣,٣	٤٦,٩	٥١,٩	٥٤,٣
الواردات	٢٥,٨	٢٦,٠	٢٦,٧	٢٧,٣	٢٧,٨	٢٨,٩	٣٠,٢	٣٧,٨	٣٤,٢	٣٠,٨	٢٩,٢
صافي التدفقات الداخلة الرأسمالية غير المنشئة للدين (سالب)	١,٠	١,٢	١,٤	١,٧	٢,٤	٤,١	٥,٤	١,٥	٢,٧	١,٦	١,٧
ديناميكيات الدين التلقائية ١/	١,٠	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٧	٠,٧	٢,٤	٠,١	٠,٢	٠,٩-
المساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	١,٥	١,٦	١,٦	١,٤	١,١	٠,٨	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣
المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف ٢/	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٧-
القيم المتبقية، بما في ذلك التغير في إجمالي الأصول الأجنبية ٣/ (٢-٣)	٠,٤	٢,٧	٠,٣	٠,٢	٠,٥-
نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)	١,٢	١,٤-	١,١	١,٧	٠,٤	٢,٠-	٣,٥-	١١,٥-	٨,١	١٦,٤	٢١,٠
إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) ٤/	٨٨,٠	٨٦,٧	٩٠,٦	٨٤,٩	٧٥,٧	٦٦,٦	٦٤,٤	٤١,٥	٢٧,٩	٢٣,٧	٢٣,٣
% من إجمالي الناتج المحلي	٥٥,٠	٥٩,١	٥٦,٦	٥٢,٥	٥٠,٥	٤٧,٥	٦٨,٩	١١١,٤	٣١,٤	٨٤,٨-	١٢٩,٤
سيناريو المتغيرات الأساسية عند متوسطاتها التاريخية ٥/ أهم الافتراضات الاقتصادية الكلية (السيناريو الأساسي)	٦,٧	٧,٣	٧,٣	٧,٠	٧,٠	٦,٩	١٠,٧	١٧,٠	٤,٢-	١١,٤-	١٧,٦-
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	٢,٢	٢,٠	١,٨	١,٦	١,١	٠,١	٣,٤	٤,٢	١,٧	٣,٧	٢,٧
مخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)	٠,٤	٢,٢	١,٧	١,٤	٣,٣	٦,٩	١٢,٦	٢,٤	٢,٩-	٢,٣-	١,٢-
سعر الفائدة الاسمي على الدين الخارجي (%)	٦,٢	٦,٢	٦,٢	٦,١	٥,٣	٤,٢	٢,٠	٣,٩	٣,٥	٢,٣	٢,٥
نمو الصادرات (بالدولار الأمريكي، %)	٢,٨	٢,٣	١,٤	٠,٣	١,٠	١٣,٥	٢٧,٥	٢,٣	٩,١-	٣٨,٦-	٨,٥-
نمو الواردات (بالدولار الأمريكي، %)	١,٦	١,٥	١,٣	١,٢	٠,٣	٢,٧	١٤,٥	٦,٥	٢١,١-	٤,٥-	١٢,٦
رصيد الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة	٢,٧	٢,٦	٢,٤	٢,٣	١,٦	١,٠	١٢,٣	١٣,٥	٣,٤-	٨,٣-	١٠,٠
صافي التدفقات الداخلة الرأسمالية غير المنشئة للدين	١,٠-	١,٢-	١,٤-	١,٧-	٢,٤-	٤,١-	٣,٠	٤,٨-	٥,٤-	١,٥-	٢,٧-

١/ تحسب كحاصل ضرب $(1+g+r+gr)/(1+g+r+gr) + ea(1+r) - r(1+g) - g$ في رصيد الدين خلال الفترة السابقة، حيث الرمز r هو سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، والرمز g هو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز e هو ارتفاع سعر الصرف الاسمي (ارتفاع قيمة العملة المحلية بالدولار)، والرمز a هو نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية في مجموع الدين الخارجي.

٢/ تحسب مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف كحاصل ضرب $(1+g+r+gr)/(1+g+r+gr) + ea(1+r) - r(1+g) - g$ في رصيد الدين خلال الفترة السابقة. وتزداد قيمة p بارتفاع قيمة العملة المحلية ($e < \text{صفر}$) وارتفاع التضخم (على أساس مخفض إجمالي الناتج المحلي).

٣/ للتوقعات، يشمل البند على تأثير التغيرات في السعر وفي سعر الصرف.

٤/ يعرف بأنه عجز الحساب الجاري مضافاً إليه استهلاك دين القطاع العام متوسط الأجل وطويل الأجل، إضافة إلى الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.

٥/ تتضمن المتغيرات الأساسية نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ومخفض النمو بالدولار الأمريكي، والحساب الجاري بخلاف الفوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الديون كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

٦/ الرصيد الثابت على المدى الطويل الذي من شأنه الحفاظ على استقرار نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ومخفض النمو بالدولار الأمريكي، والتدفقات الداخلة بخلاف الديون كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل ثابتة عند مستويات آخر عام أعدت عنه التوقعات.

الملحق الثالث - الفجوات الهيكلية في السياسات والعقبات أمام النمو

وتوظيف العمالة في القطاع الخاص

تحدد هذه الدراسة الفجوات الهيكلية في بيئة الأعمال وسوق العمل في المملكة العربية السعودية من خلال القياس المقارن مع البلدان النظيرة حيثما أمكن. وتستخدم هذه الفجوات لاحقاً في تقييم التأثير المحتمل للإصلاحات على النمو. وتوصلت الدراسة إلى أن هذا التأثير قد يكون كبيراً ومن شأنه زيادة النمو غير النفطية بمقدار نقطتين مؤبقتين في الأجل الأطول. وكما يناقش متن التقرير، بدأ بالفعل تنفيذ إصلاحات في كثير من المجالات المذكورة في هذا الملحق.

تحديد الفجوات الهيكلية

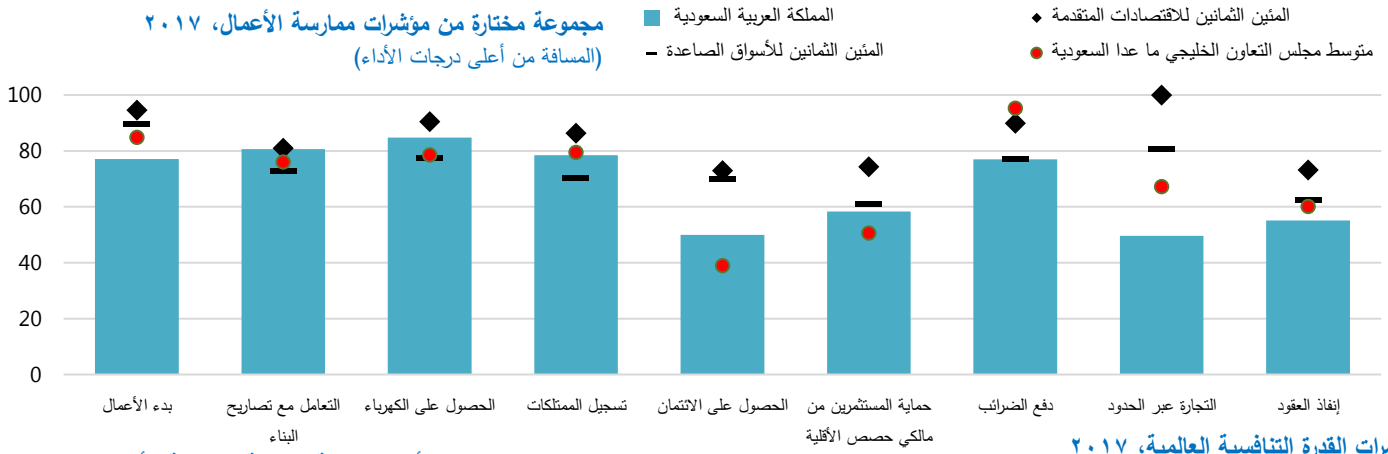
١- من أجل تقييم الفجوات الهيكلية، يُجرى تحليلاً مقارن لنقاط القوة ومواطن الضعف الهيكلية باستخدام مجموعة شاملة من المؤشرات. وتستند هذه المؤشرات إلى مسوح ومؤشرات اجتماعية اقتصادية تقارن بين المملكة العربية السعودية والاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والبلدان الخمسة الأخرى أعضاء مجلس التعاون الخليجي. وكما هو معتاد، هناك بعض المحاذير التي ينبغي مراعاتها عند استخدام هذه المؤشرات نظراً لأنه قد لا يكون في وسعها أن تعكس بالكامل جميع جوانب الأوضاع التي تُستخدم هذه المؤشرات لرصدها.

ألف - بيئة أعمال القطاع الخاص

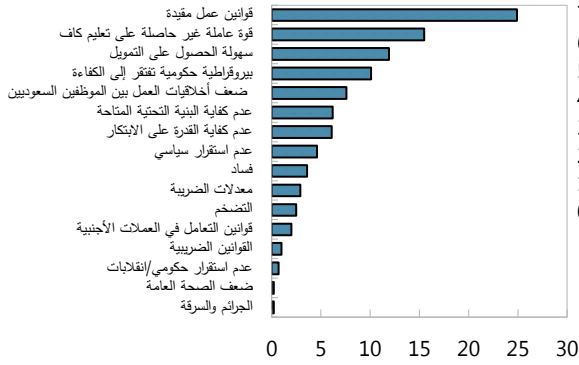
٢- وُجد في الفئات التالية من مؤشرات ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي أن ترتيب المملكة العربية السعودية أقل بكثير من المئين الثمانين للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، كما أنه أقل عموماً من متوسط دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ١، الجدول ١):

- بدء أنشطة أعمال جديدة: في المملكة العربية السعودية، يستغرق تأسيس منشأة أعمال جديدة ١٥ يوماً ويستلزم ١٢ إجراء مقابل ٧ إجراءات في المتوسط في البلدان المتقدمة.
- الحصول على ائتمان: تسجل المملكة العربية السعودية درجة متدنية في مؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين وتوافر المعلومات الائتمانية.
- تسوية حالات الإعسار: تشير المعلومات المتوفرة إلى عدم رفع أي قضايا حبس رهن أو تصفية أو إعادة تنظيم خلال الاثني عشر شهراً الماضية.
- التجارة عبر الحدود: تفنقر إجراءات التخليص الجمركي إلى الكفاءة مما يعوق التجارة عبر الحدود. ويستغرق إتمام الإجراءات الحدودية والمستندية وقتاً أطول بكثير في المملكة العربية السعودية--فأكثر من اللازم لإتمام مستندات التصدير يصل إلى حوالي ٩٠ ساعة مقابل ساعتين في المتوسط في حالة البلدان المتقدمة.
- إنفاذ العقود: يتطلب إنفاذ عقد في المملكة العربية السعودية وقتاً طويلاً وتكلفة مرتفعة بسبب عدم كفاءة العملية القضائية وعدم وجود آليات لمعالجة المشكلات القانونية خارج المحاكم.

الشكل البياني ١ : مؤشرات القدرة التنافسية العالمية

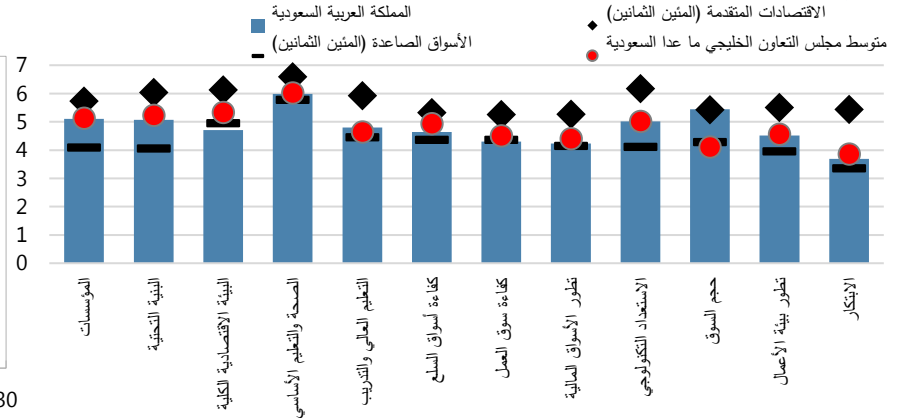


العوامل الأكثر إشكالية بالنسبة لممارسة الأعمال، ٢٠١٦-٢٠١٧ (من الإجابات %)



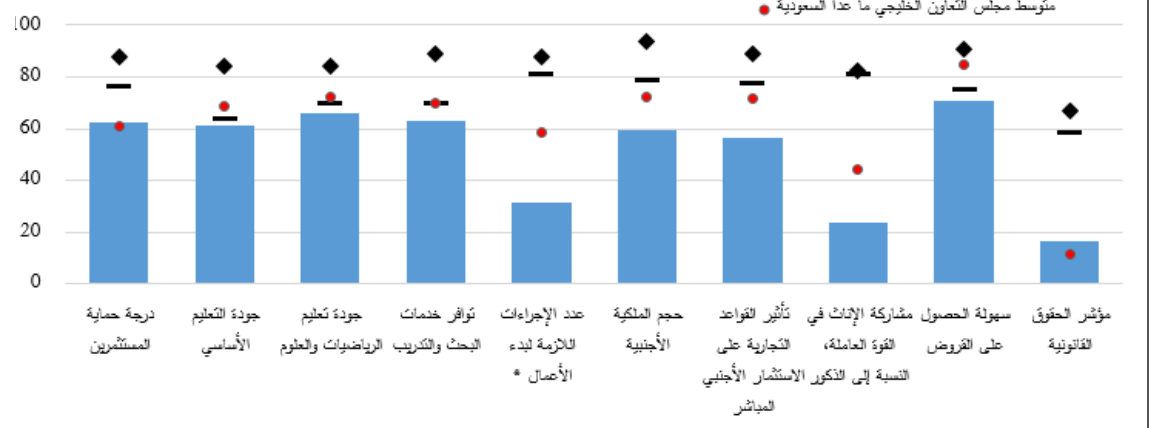
المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، مسح رأي قطاع الأعمال لعام ٢٠١٦.

مؤشرات القدرة التنافسية العالمية، ٢٠١٧ (درجات)



مجموعة فرعية مختارة من مؤشرات القدرة التنافسية العالمية، ٢٠١٦-٢٠١٧

المسافة من أعلى درجات للأداء



ملحوظة: تقاس المسافة إلى أعلى درجات الأداء بمقياس من صفر إلى ١٠٠، حيث صفر يمثل أدنى أداء و ١٠٠ تمثل أعلى درجات الأداء.
المصادر: تقرير ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٧ الصادر عن البنك الدولي، ومؤشرات القدرة التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١: المملكة العربية السعودية: تفاصيل مجموعة مختارة من مؤشرات ممارسة الأعمال، ٢٠١٧

متوسط مجلس التعاون الخليجي ما عدا السعودية	المئين الثمانين للأسواق الصاعدة	المئين الثمانين للاقتصادات المتقدمة	المملكة العربية السعودية	
٨٥	٩٠	٩٥	٧٧	بدء مشروع أعمال: المسافة إلى المستوى الأعلى للأداء
٧	١٠	٧	١٢	بدء مشروع أعمال: (عدد) الإجراءات
١٩	٣٣	١٢	١٥	بدء مشروع أعمال: الوقت اللازم (بالأيام)
٣٩	٧٠	٧٣	٥٠	الحصول على ائتمان: المسافة إلى المستوى الأعلى للأداء
١	٨	٨	٢	الحصول على ائتمان: قوة مؤشر الحقوق القانونية (صفر-١٢)
٢٢	٥٣	١٠٠	٤٨	الحصول على ائتمان: نطاق تغطية مكتب الاستعلام الائتماني (% من البالغين)
٥١	٦١	٧٤	٥٨	حماية المستثمرين من مالكي حصص الأقلية: المسافة إلى المستوى الأعلى للأداء
٥	٦	٧	٦	حماية المستثمرين من مالكي حصص الأقلية: قوة مؤشر حماية المستثمرين من مالكي حصص الأقلية (صفر-١٠)
٥	٧	٨	٧	حماية المستثمرين من مالكي حصص الأقلية: قوة مؤشر النظم التي تحكم حالات تضارب المصالح (صفر-١٠)
٦٧	٨١	١٠٠	٥٠	التجارة عبر الحدود: المسافة إلى المستوى الأعلى للأداء
٥٠	١٠٢	٢٤	٦٩	التجارة عبر الحدود: الوقت اللازم للتصدير: إتمام الإجراءات الجمركية (عدد الساعات)
١٩	٩٦	٢	٩٠	التجارة عبر الحدود: الوقت اللازم للتصدير: استكمال المستندات الجمركية (عدد الساعات)
١٦٧	٢٣٠	٦٤	١٠٥	التجارة عبر الحدود: تكلفة التصدير: استكمال المستندات الجمركية (بالدولار الأمريكي)
٩٦	١٢٨	٢٠	٢٢٨	التجارة عبر الحدود: الوقت اللازم للاستيراد: إتمام الإجراءات الجمركية (عدد الساعات)
٥٦٦	٧٦٣	٢٤٤	٧٧٩	التجارة عبر الحدود: تكلفة الاستيراد: إتمام الإجراءات الجمركية (بالدولار الأمريكي)
٦٢	١٣٦	٣	١٣١	التجارة عبر الحدود: الوقت اللازم للاستيراد: استكمال المستندات الجمركية (عدد الساعات)
٢٧٦	٣٤٦	٧٥	٣٩٠	التجارة عبر الحدود: تكلفة الاستيراد: استكمال المستندات الجمركية (بالدولار الأمريكي)
٦٠	٦٣	٧٣	٥٥	إنفاذ العقود: المسافة إلى المستوى الأعلى للأداء
٧	٩	١٣	٦	إنفاذ العقود: مؤشر جودة الإجراءات القضائية (صفر - ١٨)

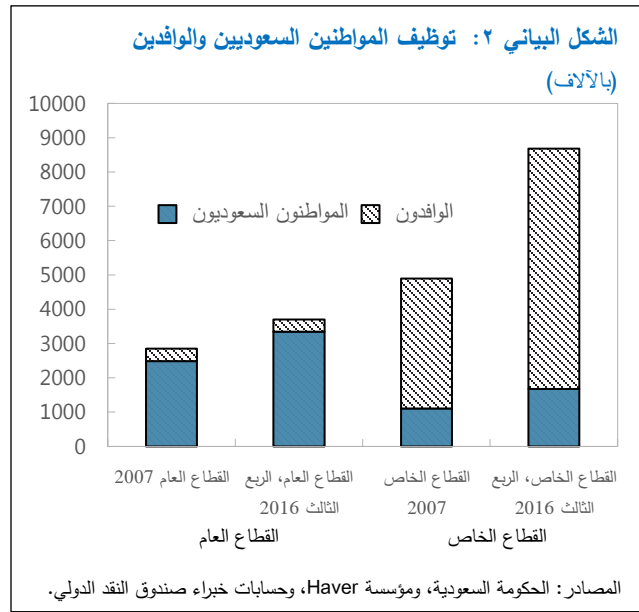
٣- وتؤكد مؤشرات التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي بعض الجوانب التي أبرزتها مؤشرات ممارسة الأعمال، وتشير إلى وجود بعض الفجوات الأخرى (الشكل البياني ١). وتعكس مؤشرات التنافسية العالمية الفجوات التالية في المملكة العربية السعودية مقارنة بالمئين الثمانين للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة:

- عدد الإجراءات اللازمة لبدء أنشطة الأعمال جديدة. راجع المناقشة الواردة في صفحة ٦١.
- القواعد والنظم التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر: تسجل المملكة العربية السعودية درجة أقل من معظم دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أو من الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة في المئين الثمانين. وقد شهدت المملكة بالفعل تراجعاً حاداً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة في السنوات الأخيرة.

- تطور الأسواق المالية: حيث سهولة الحصول على التمويل والحقوق القانونية من المشكلات القائمة.
- التعليم: لا سيما جودة التدريب في مجالي الرياضيات والعلوم، وكذلك التعليم الأساسي، إلى جانب فجوات في توافر خدمات البحث والتدريب.

٤- وحسب مسح رأي قطاع الأعمال الذي يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي، تتمثل أكثر العوامل إشكالية المؤثرة على ممارسة الأعمال بالمملكة العربية السعودية في: سوق العمل (لوائح عمل مقيدة وقوى عاملة تفتقر إلى تعليم كاف) وعدم كفاءة النظام البيروقراطي الحكومي وصعوبة الحصول على تمويل.

باء - سوق العمل



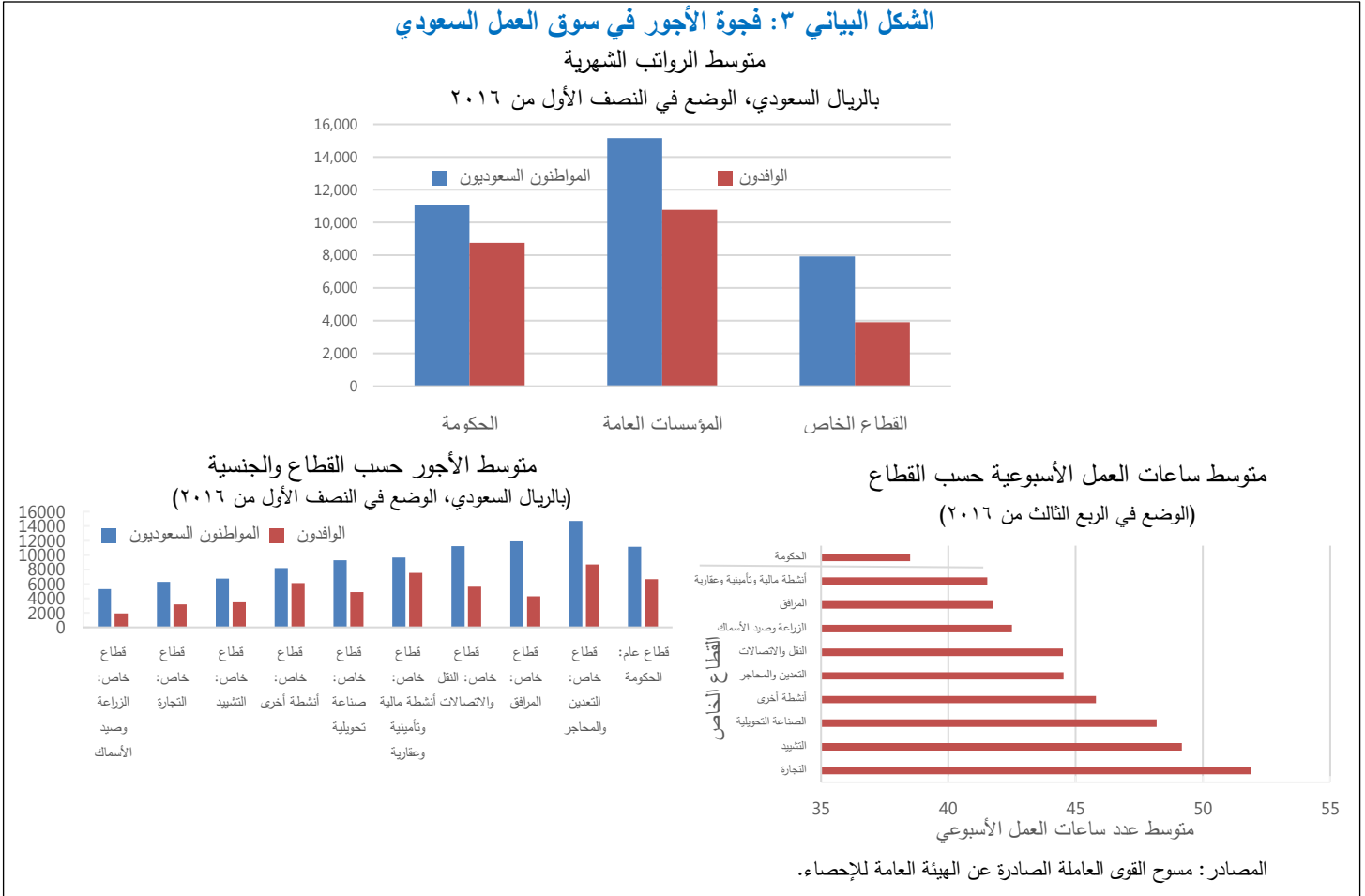
٥- يكاد هيكل سوق العمل في المملكة العربية السعودية يكون فريداً من نوعه. فحوالي ٧٠% من المواطنين يعملون في القطاع العام، بينما يشغل الوافدون معظم وظائف القطاع الخاص (٨٠%) (الشكل البياني ٢). أما النساء السعوديات اللاتي تعتبرن أفضل تعليماً في المتوسط من نظرائهن الذكور، فيتم استبعادهن من وظائف كثيرة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وتتنخفض نسبة مشاركتهن في سوق العمل (١٩%)؛ ويرتفع معدل البطالة بين المواطنين (١٢,٣%)، ولكنه يتركز بين الشباب (٤٠%) والإناث (٣٥%)؛ وسوف يؤثر ضعف النمو والضبط المالي تأثيراً كبيراً على سوق العمل. فمع مواصلة ضبط الأوضاع المالية العامة، ستصبح فرص العمل في القطاع العام محدودة،

وسيتعين على القطاع الخاص توفير ما يزيد على مليون وظيفة خلال السنوات الخمسة القادمة، أي ضعف عدد الوظائف الذي أمكن توفيره خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦، وذلك للحيلولة دون ارتفاع معدل البطالة.

٦- وهناك تحديات في سوق العمل تقتضي اتخاذ منهج متعدد الجوانب لمواجهتها. وتؤدي الفجوات الشاسعة بين الأجور إلى التواء مسار الطلب على العمالة في القطاع الخاص نحو الوافدين والتواء مسار عرض العمالة السعودية نحو القطاع العام، وهي ميول تدعمها ظروف العمل، بما في ذلك انخفاض عدد ساعات العمل الأسبوعية وتصور الاستقرار الوظيفي في القطاع العام. كذلك فإن للتعليم والمهارات دور كبير في هذا الصدد— فغالباً ما يُنظر إلى المواطنين السعوديين على أنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص، بينما تؤدي الرغبة في الحصول على وظيفة في القطاع العام إلى التواء الاختيارات التعليمية للسعوديين. لذلك سيكون من الضروري تغيير نمط الحوافز التي تؤثر على اختيارات منشآت الأعمال والعاملين السعوديين بهدف زيادة التوظيف في القطاع الخاص إلى جانب وضع مجموعة واضحة من المعايير ونتائج التعليم المتوقعة القائمة على التحصيل الدراسي للاسترشاد بها في تحسين جودة قطاع التعليم العام.

فجوات الأجور

٧- توجد فجوات شاسعة في حالة المواطنين السعوديين بين أجور القطاع الخاص وأجور القطاع العام، وبين الأجور المدفوعة للمواطنين وللمواطنين في القطاع الخاص. وتؤدي هذه الفجوات إلى التواء الطلب على العمالة في القطاع الخاص نحو الوافدين والتواء عرض العمالة السعودية نحو القطاع العام (الشكل البياني ٣).



فجوات رأس المال البشري

٨- تتضح الفجوات في رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية عند مقارنة عدة مؤشرات بين مجموعات البلدان.

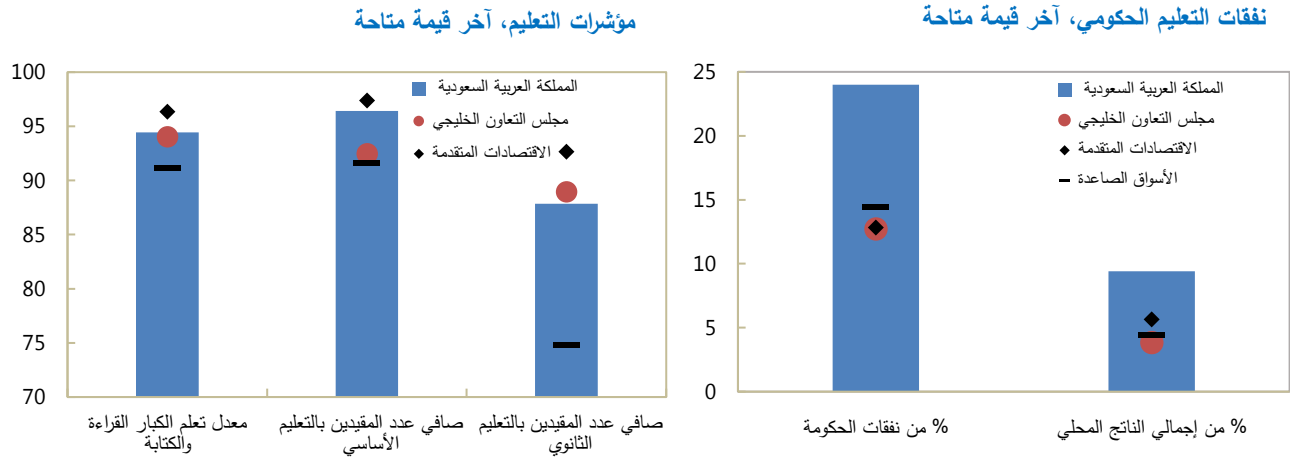
فبالرغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة التي تصل إلى ٩٤% في المملكة، تكشف مؤشرات مثل صافي عدد المقيدون بالتعليم الثانوي عن وجود فجوات مقارنة بالبلدان النظيرة (الشكل البياني ٤ والجدول ٢). وتوجد

الجدول ٢: المملكة العربية السعودية - فجوة رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية		
المئين	المئين	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الثمانين	الثمانين	المتقدمة
للاقتصادات	للسوق	الصاعدة
(الفجوة % مقابل)		
متوسط عدد سنوات الدراسة	٢٣,٠-%	٢٩,٣-%
درجة الرياضيات في اختبار اتجاهات الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS)	٢٦,٣-%	٣٤,٠-%
مؤشرات التنافسية العالمية: درجة التعليم الأساسي والصحة	٤,٧-%	٨,٣-%
مؤشرات التنافسية العالمية: درجة التعليم العالي والتدريب	١١,٤-%	١٩,٠-%

المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمندى الاقتصادي العالمي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

فجوات أيضا في جودة التعليم، حيث أحرزت الأسواق الصاعدة الأخرى درجات أعلى في التقييم الدولي المقارن في إطار اختبارات "الاتجاهات العامة في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم" (TIMSS). وتعكس مؤشرات التنافسية العالمية فجوات في جودة التعليم الأساسي وفي تعليم الرياضيات والعلوم، إلى جانب توافر عدد محدود من برامج التدريب على رأس العمل وخدمات التدريب المتخصص التي حصلت على ترتيب منخفض نسبيا في المملكة العربية السعودية.

الشكل البياني ٤: نفقات التعليم الحكومي ومؤشرات التعليم



المصادر: أداة تقييم النفقات لدى إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، ومجموعة بيانات الاستثمار ورسيد رأس المال لدى صندوق النقد الدولي، والمنتهدي الاقتصادي العالمي.

فجوات المشاركة في القوى العاملة

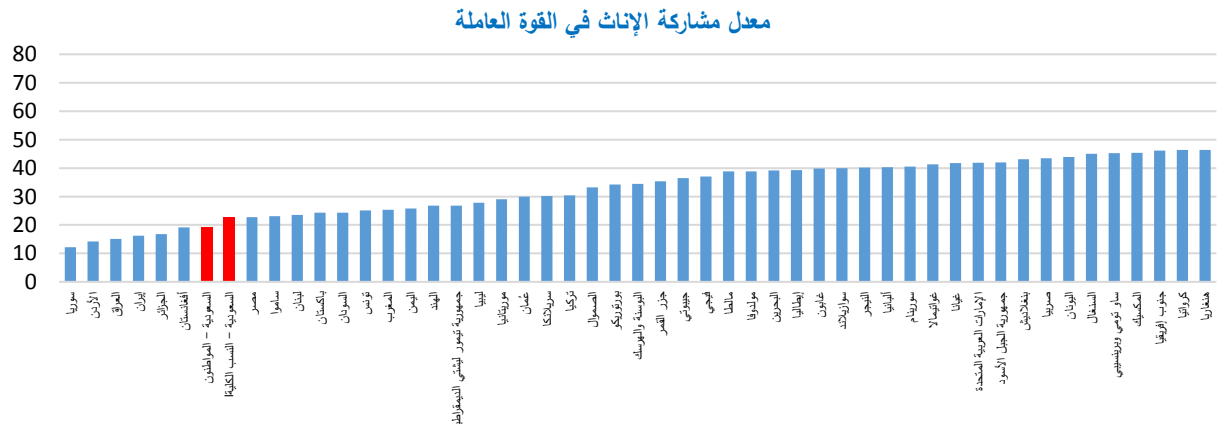
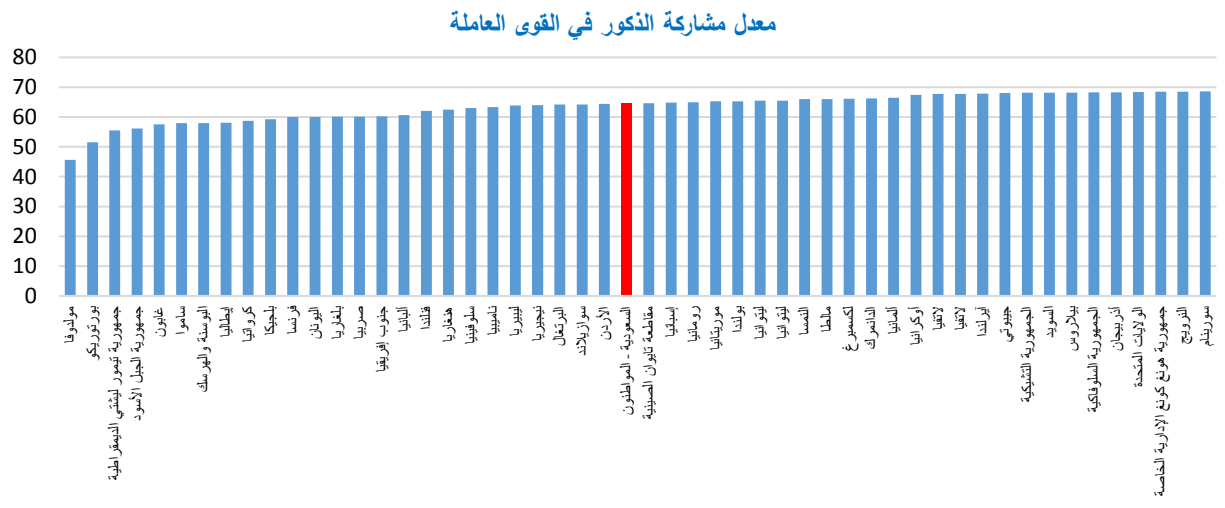
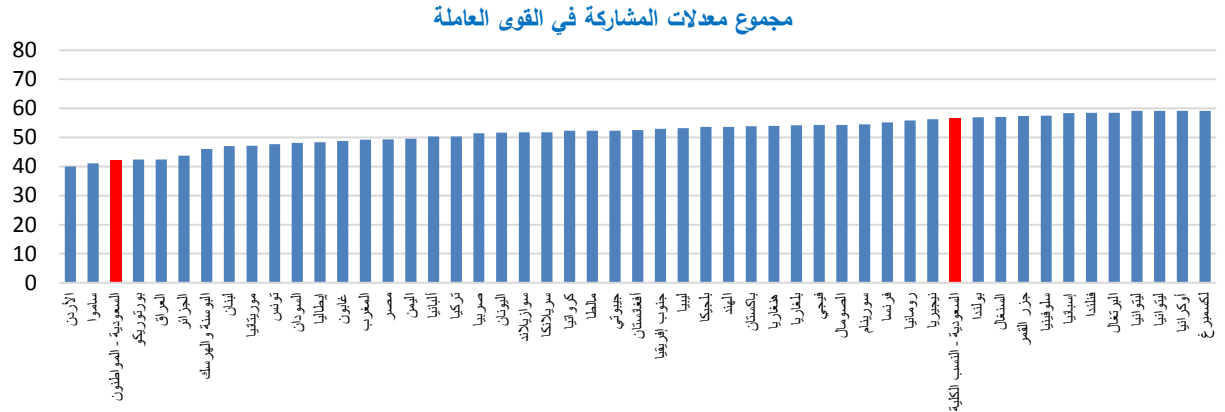
الجدول ٣: المملكة العربية السعودية - نسب المشاركة في القوى العاملة			
المجموع	الذكور	الإناث	% من السكان
٦١,٨	٩٤,٢	٨٦,٤	الحد الأقصى
٤٠,٠	٤٥,٦	١٢,٢	الحد الأدنى
٥٠,٣	٦٨,٢	٤٥,٠	المئتين والخمسين
٥٤,٣	٧٤,٣	٥٣,٢	المئتين والخمسين
٥٩,٢	٧٩,٨	٦١,٩	المئتين والخمسين والسبعين
٤٥,٦	٦٤,٦	١٩,٠	المملكة العربية السعودية - المواطنون
٥٤,٨	٧٩,١	٢٠,١	المملكة العربية السعودية - النسب الكلية

المصادر: منظمة العمل الدولية، والحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٩- تسجل المملكة العربية السعودية معدلات مشاركة في القوى العاملة منخفضة للغاية وفق المعايير الدولية، لا سيما في حالة المواطنين. وتمثل الإناث أكثر من نصف خريجي الجامعات ولكن مشاركتهن منخفضة رغم التقدم الذي تحققت مؤخرا (١٩% في عام ٢٠١٦ مقابل ١٤% في عام ٢٠١١) (الجدول ٣). وبالنسبة للذكور، ترتفع نسب المشاركة الكلية ولكنها تعكس مشاركة الذكور الوافدين التي

تصل إلى ١٠٠% تقريبا؛ أما الذكور من المواطنين السعوديين، فينخفض معدل مشاركتهم نسبيا (في المئتين والخمسين والعشرين الأدنى في العينة) (الشكل البياني ٥).

الشكل البياني ٥: معدل المشاركة في القوى العاملة /١



المصادر: أداة تقييم النفقات لدى إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، ومجموعة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال لدى صندوق النقد الدولي، والمؤشر الاقتصادي العالمي.

^١ تقاس فجوة الكفاءة بالمسافة بين البلد العادي والبلد الذي يقع عند الحد الأعلى للاداء من حيث مستوى رصيد رأس المال العام (المدخلات) ومقاييس تغطية البنية التحتية وجودتها (المخرجات). ويتقلص حجم الفجوة مع ارتفاع الدخل، حيث يبلغ حجم الفجوة في المتوسط ٤٠% في البلدان النامية منخفضة الدخل، و٢٧% في الأسواق الصاعدة، و١٣% في الاقتصادات المتقدمة.

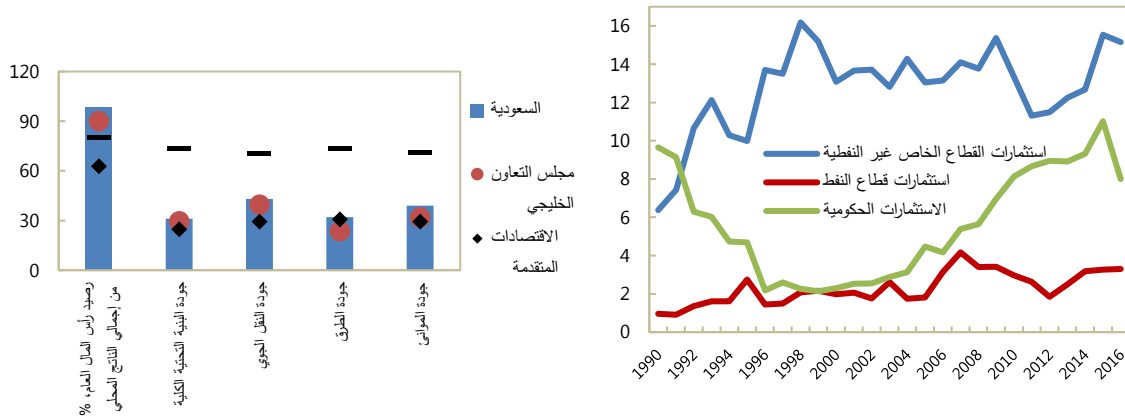
الإطار ١ - هل توجد فجوات في البنية التحتية في حالة المملكة العربية السعودية؟

تسهم البنية التحتية العامة في تعزيز الاستثمار والإنتاجية والنمو في القطاع الخاص. وقد أنفقت المملكة العربية السعودية أموالاً طائلة على الاستثمارات العامة في السنوات الأخيرة، وتمتلك رصيداً ضخماً نسبياً من رأس المال العام، كما أن جودة بنيتها التحتية مماثلة أو مقاربة لجودة البنية التحتية في الأسواق المتقدمة وفق مؤشرات التنافسية العالمية (الشكل البياني). ويشير ذلك إلى أن البنية التحتية ليست من ضمن الفجوات الهيكلية الأساسية التي تعوق نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

غير أنه يتعين إيلاء الاهتمام اللازم لضمان كفاءة الإنفاق على البنية التحتية. فارتفاع مستوى الكفاءة من شأنه تعزيز النمو من خلال عدد من القنوات. ويسهم تحسين جودة رأس المال العام في تخفيض تكاليف معاملات القطاع الخاص ورفع الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري والمادي في القطاع الخاص. كذلك فإن رفع مستوى كفاءة الاستثمار من شأنه أيضاً إيجاد حيز مالي من خلال توفير بنية تحتية أفضل بتكلفة أقل وتوجيه الموارد نحو مزيد من الاستثمارات.

وتشير الدراسة التي أصدرها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٥ عن "تعزيز كفاءة الاستثمارات العامة" إلى أن سد فجوة الكفاءة من شأنه تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة في حالة المملكة العربية السعودية^١. وتوضح الدراسة أن تحسين إدارة الاستثمارات العامة قد يؤدي إلى سد حوالي ثلثي فجوة الكفاءة. وحسب التقديرات الواردة في الدراسة، فإن المستثمرين في القطاع العام الأكثر كفاءة يجنون من أموالهم المستثمرة في القطاع العام ضعف المردود الذي يحققه المستثمرون الأقل كفاءة. وهكذا، فإن زيادة حجم الاستثمارات العامة لمرة واحدة بمقدار ١% من إجمالي الناتج المحلي تؤدي إلى زيادة الناتج بنسبة ٠,٣% في البلدان التي تدخل في ربيع الكفاءة الأدنى، وبنسبة ٠,٦% في البلدان التي تدخل في ربيع الكفاءة الأعلى. وبافتراض أن مبادرات الإصلاح قد تساعد المملكة العربية السعودية على الصعود من ثاني أدنى ربيع إلى الربيع الأعلى على مقياس الكفاءة خلال ٤ سنوات تقريباً، سيؤدي ذلك إلى زيادة إضافية في النمو بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية لكل زيادة في حجم الاستثمارات العامة نسبتها ١% من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ٥: الاستثمار والبنية التحتية



المصادر: أداة تقييم النفقات لدى إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، ومجموعة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال لدى صندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

^١ تُقاس فجوة الكفاءة على أساس المسافة بين البلد المتوسط والبلد الذي بلغ الحد الأعلى للأداء من حيث مستوى رصيد رأس المال العام (المدخلات) ومقاييس تغطية البنية التحتية وجودتها (المخرجات). ويتقلص حجم الفجوة مع ارتفاع الدخل، حيث يبلغ حجم الفجوة في المتوسط ٤٠% في البلدان النامية منخفضة الدخل، و ٢٧% في الأسواق الصاعدة، و ١٣% في الاقتصادات المتقدمة.

تأثير الإصلاحات الهيكلية على النمو

١٠- من شأن سد الفجوات الهيكلية الموضحة في الأقسام السابقة أن يؤثر تأثيراً كبيراً على النمو في الاقتصاد غير النفطي، وإن كان تحقيق الآثار الإيجابية سوف يستغرق بعض الوقت. وبينما ينبغي توخي الحذر عند تفسير نتائج نماذج الانحدار الفُطرية المقارنة وبرغم القدر الكبير من عدم اليقين بشأن مدى انطباق هذه النتائج على حالات البلدان المنفردة أو انطباق نتائج دراسات فُطرية أخرى على بلد مختلف، تشير التقديرات إلى التالي:

المملكة العربية السعودية - ارتفاع النمو عن المعدلات الحالية

(في حالة وصول المتغيرات الهيكلية الأساسية إلى المستويات

القياسية/المحيطة) ١/

النمو الإضافي	بالنقاط المئوية
٠,٥	تطور الأسواق المالية
٠,١	الانفتاح التجاري
٠,٧	مستوى مهارات العمالة
٠,٣	بيئة أعمال تنافسية
٠,٤	زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة
٢,١	المجموع

١/ يمكن اشتقاق نمو إضافي في حالة زيادة قيمة كل من العوامل الأساسية إلى متوسط المستويات المعيارية (الاقتصادات المتقدمة). وتقتضى مكاسب النمو المحتملة من زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ارتفاع هذه النسبة بمقدار ٩% من الإناث اللاتي تتجاوز أعمارهن ١٥ عاما (على النحو المعين في خطة التحول الوطني) بحلول عام ٢٠٢٠. راجع دراسة (Mitra and others (2016) للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

- استنادا إلى نتائج دراسة Mitra et al, 2016^١، وتقديرات الفجوات الهيكلية بين المملكة العربية السعودية والاقتصادات المتقدمة في المثين الثمانين، يمكن للسعودية تحقيق نمو إضافي بمقدار ١,٧ نقطة مئوية على امتداد فترة تنفيذ هذه الإصلاحات وجني نتائجها (الجدول ٤)، إذ يسهم كل من تنمية مهارات العاملين بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية، وتحسين بيئة الأعمال بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية، وتطوير السوق المالية بمقدار ٠,٥ نقطة مئوية، وزيادة الانفتاح التجاري بمقدار ٠,١ نقطة مئوية.

- ومن شأن زيادة مشاركة الإناث وتوفير مزيد من فرص

العمل تعزيز الإنتاجية والنمو ورفع مستوى دخل الأسر. ووفقا للتقديرات الواردة في دراسة Steinberg and Nakane (2012)، يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الممكن بمقدار يتراوح بين ٠,٢ نقطة مئوية و ٠,٤ نقطة مئوية إذا تمكنت اليابان من رفع نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ٦٣% (في عام ٢٠١٠) إلى ٧٠% (مستوى بلدان مجموع السبعة) خلال ٢٠ عاما. وتعكس هذه التقديرات على الأرجح الحد الأدنى نظرا لأنها تقيس تأثير الزيادة في مدخلات العمل وحسب دون أن تتضمن أي زيادة في الإنتاجية. ويتطبيق المنهجية نفسها على المملكة العربية السعودية، يتضح أن زيادة نسب مشاركة الإناث في القوى العاملة من ١٩% إلى ٢٨% بحلول عام ٢٠٢٠ (النسبة المستهدفة في برنامج التحول الوطني) قد تؤدي إلى ارتفاع إضافي في النمو بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية.

- ويتضح من كثير من الحالات الفُطرية أن تأثير سد فجوة رأس المال البشري على النمو كبير للغاية. وقد استخدمت دراسة IMF (2015) عدد سنوات الدراسة كمؤشر بديل لجودة رأس المال البشري، وتوصلت إلى أن وضع شيلي أقل من متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بحوالي ١٣% على هذا المقياس؛ كما بلغ الانخفاض الضمني في إجمالي الناتج المحلي نتيجة تراجع مستوى رأس المال البشري في شيلي من ٦% إلى ٧% خلال ١٥ عاما إلى ٢٠ عاما. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، تزداد فجوة سنوات الدراسة لتصل إلى ٢٣%، مما يشير إلى إمكانية تحقيق مكاسب أكبر بافتراض تماثل العوامل الأخرى في شيلي والسعودية. ونجد بالفعل أن المكاسب السنوية على جانب النمو نتيجة تطبيق هذه المنهجية مماثلة للمكاسب المتحققة من تنمية مهارات العاملين المبينة في الجدول ٤.

^١ تستند تقديرات المعاملات الواردة في دراسة Mitra et al. إلى ثلاث مجموعات من نماذج الانحدار الفُطرية المقارنة المعدة باستخدام عينة كبيرة من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بغرض فحص محددات العرض على المدى الطويل التي تسهم في تعزيز النمو الممكن. وكما هو الحال عند استخدام نماذج الانحدار الفُطرية المقارنة من هذا النوع، ينبغي التعامل مع النتائج ببعض الحذر بسبب مسائل تتعلق بمدى انطباق تلك النتائج على أي بلد على حدة. كذلك فإن المقاييس المستخدمة التي تعكس جوانب الإصلاح في إطار التحليل قد تغفل بعض أهم الخصائص الهيكلية للاقتصاد. فعلى سبيل المثال، نجد أن مقاييس سوق العمل المستخدمة في التحليل الوارد في دراسة Mitra et al. لا ترصد شرائح سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

الملحق الرابع - برنامج تقييم القطاع المالي

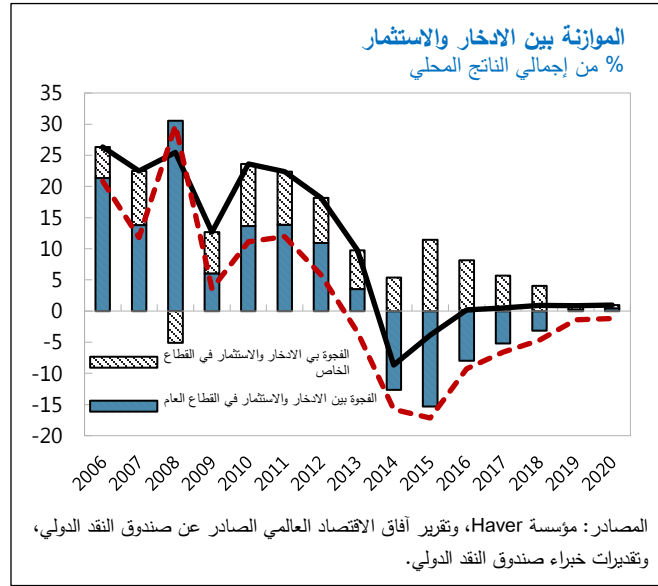
التوصيات الرئيسية	
الإطار الزمني ^١	التوصيات والهيئة المسؤولة عن التنفيذ
	الرقابة المصرفية
متوسط الأجل	تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية أو وزير الاقتصاد التي تخول لهما في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام [الحكومة ومؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	تدوين ونشر جميع التعميمات التشريعية المصرفية، واستبعاد التعميمات التي نُسخت. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد مخاطر البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط مخاطر البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	توفير توجيهات للبنوك بشأن ربط أنماط المخاطر للمنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض التي أعيدت جدولتها وأعيدت هيكلتها. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
	إدارة السيولة
متوسط الأجل	وضع إطار لإعداد تبيئات السيولة لتوجيه عمليات أسواق المال. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
	شبكات الأمان المالي
قصير الأجل	اعتماد وتنفيذ مشروع نظام تسوية الأوضاع. [الحكومة، ومؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
قصير الأجل	وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي. [وزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي]
	سياسة السلامة الاحترازية الكلية
قصير الأجل	توسيع نطاق تعريف نسبة خدمة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يتضمن جميع أنواع الدين والدخل، على النحو الذي تنظر فيه حالياً مؤسسة النقد العربي السعودي. [مؤسسة النقد العربي السعودي]
متوسط الأجل	تعزيز آليات جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات. [الحكومة، ومؤسسة النقد العربي السعودي]

^١ الإطار الزمني قصير الأجل يمتد حتى عامين، والإطار الزمني متوسط الأجل من عامين إلى خمسة أعوام.

الملحق الخامس - تقييم استقرار المركز الخارجي في المملكة العربية السعودية

يشير تقييم خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي في عام ٢٠١٦ ظل أضعف بكثير من المستوى الذي يتسق مع الوصول إلى أوضاع سياسة المالية العامة المُحَبَّزة في الأجل المتوسط. ويتعين تنفيذ عملية التصحيح المالي المقرر بنجاح في الأجل المتوسط بغرض تحسين رصيد الحساب الجاري ودعم نظام ربط سعر الصرف. وما دام التصحيح المالي ينفذ على نحو يتسم بالمصداقية، يظل نظام ربط سعر الصرف هو الخيار الأفضل للمملكة العربية السعودية.

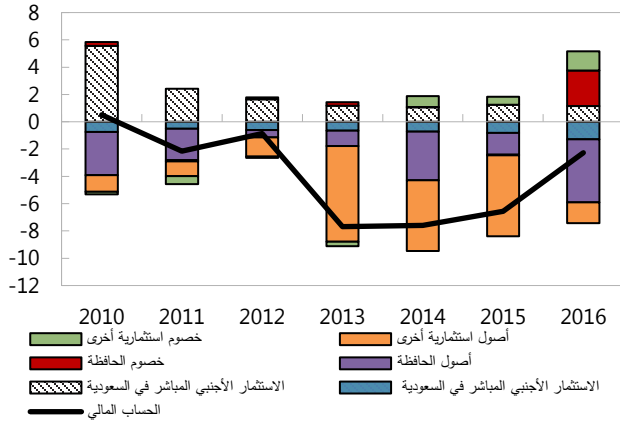
١- تراجع عجز الحساب الجاري إلى ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ مقابل ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وانخفضت واردات السلع بنسبة ٢٢% بسبب خفض الإنفاق الحكومي، وانخفضت الصادرات بنسبة ١٠% وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى تراجع أسعار النفط (حيث انخفض حجم الواردات بنسبة ١٩%، بينما ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٤%). وتحسن الميزان التجاري بنسبة ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي، كما تراجع عجز الخدمات بنسبة ٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع تحقيق فائض بسيط في رصيد الحساب الجاري خلال عام ٢٠١٧ مع ارتفاع الإيرادات النفطية، كما يتوقع أن يصل الفائض إلى ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٢^١. ومن المفترض أن يصل سعر النفط إلى ٥٠,٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧، ليرتفع إلى ٥٢ دولارا في عام ٢٠٢٢ (مقابل ٤١,٥ دولارا في عام ٢٠١٦). ومن منظور نسبة الادخار إلى الاستثمار، تراجع عجز الحساب الجاري في عام ٢٠١٦ بسبب تقلص فجوة الادخار-الاستثمار في القطاع الخاص، مماوازن اتساع فجوة الادخار-الاستثمار في القطاع العام.



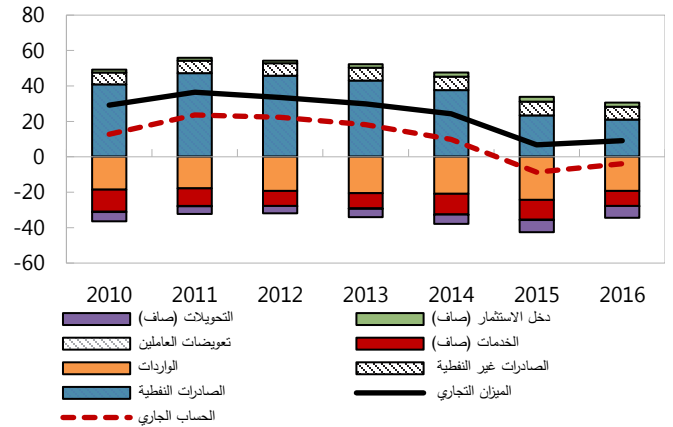
١ في ضوء مستويات إنتاج النفط الحالية، يؤدي تغير سعر النفط بمقدار دولار واحد إلى حدوث تغير مباشر في رصيد الحساب الجاري بمقدار ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المنظور التاريخي، كانت هناك علاقة ارتباط وثيق بين الحساب الجاري ورصيد المالية العامة (ارتباط بقيمة ٠,٩ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦).

١ في ضوء مستويات إنتاج النفط الحالية، يؤدي تغير سعر النفط بمقدار دولار واحد إلى حدوث تغير مباشر في رصيد الحساب الجاري بمقدار ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المنظور التاريخي، كانت هناك علاقة ارتباط وثيق بين الحساب الجاري ورصيد المالية العامة (ارتباط بقيمة ٠,٩ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٦).

المساهمة في الحساب المالي، ٢٠١٠ - ٢٠١٦
(% من إجمالي الناتج المحلي)

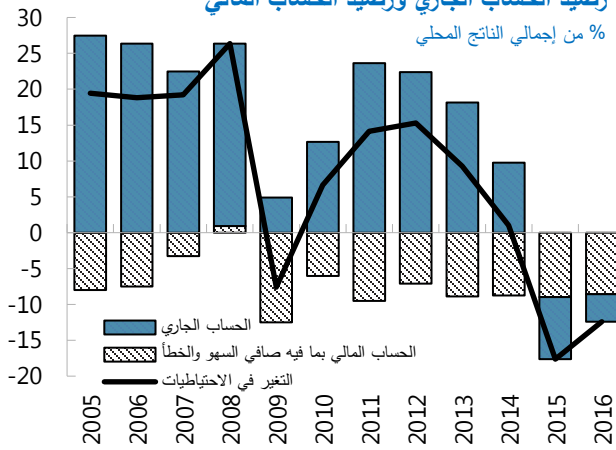


المساهمة في الحساب الجاري، ٢٠١٠ - ٢٠١٦
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: مؤسسة Haver وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

رصيد الحساب الجاري ورسيد الحساب المالي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: مؤسسة Haver وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢- وانخفضت التدفقات المالية الخارجة، ولكنها استمرت في عام ٢٠١٦. وارتفعت التدفقات المالية الداخلة في عام ٢٠١٦، وكان معظمها مدفوعاً بإصدار سندات الدين الحكومي. ورغم ذلك، ظلت الأصول الخارجية تتراكم لدى القطاع غير الحكومي، حتى في ظل استمرار عجز الحساب الجاري. وظل بند السهو والخطأ كبيراً (٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي).

٣- وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي مجدداً في عام ٢٠١٦، ولكنها ظلت مرتفعة مقارنة بمقاييس التغطية المعيارية. واستمر السحب بمبالغ طائلة من احتياطات النقد الأجنبي بلغت قيمتها ٨٠ مليار دولار

في عام ٢٠١٦ (وكانت احتياطات النقد الأجنبي قد تراجعت بمقدار ١١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٥). وفي نهاية عام ٢٠١٦، بلغ صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي ٥٢٩ مليار دولار (أي ما يعادل ٨٢% من إجمالي الناتج المحلي، و٣٢ شهراً من أشهر الواردات، و١١١% من النقود بمعناها الواسع، و٥٦٦% من مقياس الاحتياطات المستخدم لدى صندوق النقد الدولي). ويُحسب المقياس المركب الذي يستخدمه الصندوق في قياس كفاية الاحتياطات الوقائية (الذي وُضع للأسواق الصاعدة) كحاصل جمع مرجح لأربعة عناصر تعكس مصادر الضغوط المحتملة على الاحتياطات. وفي حالة المملكة العربية

السعودية، فإن أكثر العناصر مساهمة في مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات هي صادراتها من السلع والخدمات والنقود بمعناها الواسع، بينما تساهم الديون الخارجية قصيرة الأجل والخصوم الأخرى مساهمة أقل بكثير. وبلغ مستوى تغطية الاحتياطيات ٥٦٦% من المقياس في عام ٢٠١٦، ومن المتوقع تراجعها إلى ٢٧٩% من المقياس بحلول عام ٢٠٢٢، مقارنة بنطاق الاحتياطيات البالغ ١٠٠% إلى ١٥٠% الذي يوصي به الصندوق.^٢

المملكة العربية السعودية: تقييم كفاية الاحتياطيات الأجنبية
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات										
٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٤٩	٤٧	٤٨	٤٦	٤٣	٤١	٣٨	٣٧	٤٩	٣٦	الدين الخارجي قصير الأجل
١٢٨	١٢٧	١٢٥	١١٦	١٠٢	٨٧	٧٣	٤٤	١٣	٢١	الخصوم الأخرى (خصوم الحافظة + خصوم الاستثمار الأخرى - الأسهم بالقيمة المتبقية عند الاستحقاق) /١
٥٥٧	٥٣٥	٥١٨	٥٠٤	٤٩٣	٤٨٥	٤٧٧	٤٧٣	٤٦١	٤١٢	النقود بمعناها الواسع
٢٤٣	٢٣٦	٢٣١	٢٢٨	٢٢٧	٢٢٥	١٩٨	٢١٨	٣٥٥	٣٨٨	الصادرات من السلع والخدمات
٣٣٥	٣٦٠	٣٩٣	٤١٩	٤٤٢	٤٧٣	٥٢٩	٦٠٩	٧٢٤	٧١٧	الاحتياطيات الأجنبية الفعلية
١٢٠	١١٦	١١٤	١١٠	١٠٥	١٠١	٩٣	٨٩	٩٩	٩٥	مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات
٢٧٩	٣٠٩	٣٤٥	٣٨١	٤٢٠	٤٦٩	٥٦٦	٦٨٤	٧٣٢	٧٥٥	الاحتياطيات الأجنبية % من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات (% ٣/)
٤٠,٦	٤٤,٨	٥١,٠	٥٦,٢	٦١,١	٦٨,٣	٨١,٨	٩٣,١	٩٥,٨	٩٦,٠	الاحتياطيات الأجنبية % من إجمالي الناتج المحلي
٦٠	٦٧	٧٦	٨٣	٩٠	٩٧	١١١	١٢٩	١٥٧	١٧٤	الاحتياطيات الأجنبية % من النقود بمعناها الواسع
٦,٢	٦,٨	٧,٥	٨,١	٨,٧	٩,٤	١٠,٦	١٢,٥	١١,٧	١١,١	الاحتياطيات الأجنبية بثلاثة أشهر من الواردات من السلع والخدمات
٦٨	٧٠	٧٤	٧٧	٨٠	٨٤	٩٣	١٠٤	١١٢	١١٤	
١٨٨	١٨٢	١٧٣	١٦١	١٤٥	١٢٧	٩٣	٨٩	٩٩	٩٥	مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المعدل (% ٢/)
١٧٨	١٩٨	٢٢٨	٢٦١	٣٠٤	٣٧٣	٥٦٦	٦٨٤	٧٣٢	٧٥٥	الاحتياطيات الأجنبية % من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات المعدل (% ٣/)

١/ استناداً إلى حساب "إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة" (SPR) للاحتياطيات الموصى بها لنظم سعر الصرف الثابت.

٢/ يتم تعديل مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات خلال فترة التوقعات ليتضمن الاحتياطيات الرأسمالية الإضافية المستخدمة في مواجهة خسائر تصدير النفط في إطار سيناريو انخفاض أسعار النفط. راجع المذكرة التوجيهية بعنوان "Adequacy and Related Considerations Assessment of Reserve" الصادرة في يونيو ٢٠١٦.

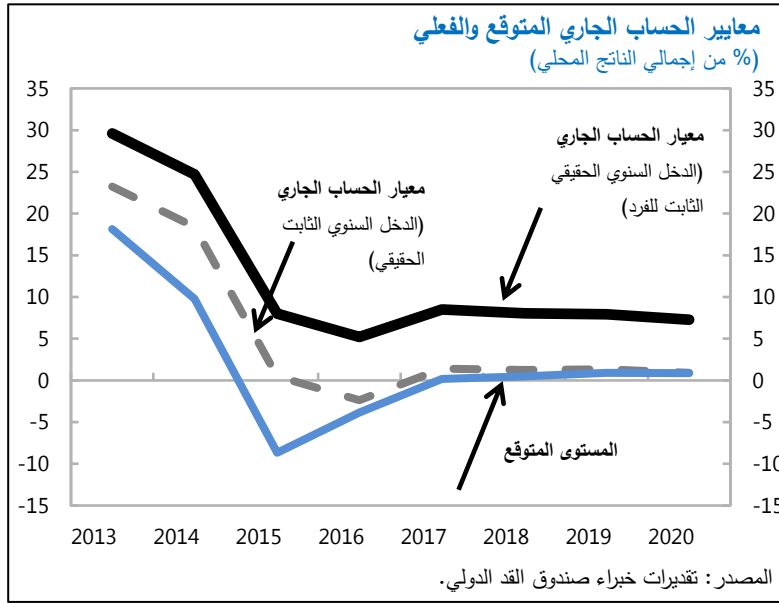
٣/ كقاعدة عامة، الاحتياطيات البالغة ١٠٠-١٥٠% من المقياس الجديد لتقييم كفاية الاحتياطيات تعتبر كافية. المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٤- وبالرغم من سحب قدر كبير من الاحتياطيات خلال عام ٢٠١٦، يبلغ المركز الصافي لوضع الاستثمار الدولي في المملكة العربية السعودية مستوى موجب ومرتفع، إذ تشير التقديرات إلى بلوغ صافي الأصول الخارجية ٩٢% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٦، حيث وصلت الأصول الخارجية إلى ١٤٥% من إجمالي الناتج المحلي والخصوم الخارجية إلى ٥٣% من إجمالي الناتج المحلي؛^٣ وتراجعت الأصول الخارجية بمقدار ٧,٣% من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠١٦،

^٢ في حالة تعديل مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات باستخدام سعر نفط أقل في المتوسط بمقدار ٣٣% عن السيناريو الأساسي، تشير التقديرات إلى أن تغطية الاحتياطيات قد تبلغ حوالي ١٧٨% من المقياس في عام ٢٠٢٢.

^٣ قد يُقدَّر صافي وضع الاستثمار الدولي بأقل من قيمته بسبب بند السهو والخطأ الكبير في ميزان المدفوعات (٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦) وأوجه عدم الاتساق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وإذا كان بند السهو والخطأ يعكس تدفقات مالية خارجية، فسوف يُقيَّد صافي وضع الاستثمار الدولي بأقل من قيمته. وقد وصل رصيد الحساب الجاري التراكمي خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٦ إلى تريليون دولار، بينما يبلغ صافي مركز الأصول في وضع الاستثمار الدولي ٠,٦ تريليون دولار.

وهو ما يعود في المقام الأول إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وارتفعت الخصوم الخارجية بنسبة ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦، وهو ما يعود في معظمه إلى إصدار القروض والسندات السيادية الجديدة. وتشير التوقعات إلى تراجع نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي مجدداً في الأجل المتوسط لتصل إلى ٥٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. ولا تتوافر حالياً أي تفاصيل عن تكوين الأصول الخارجية. وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، بلغ متوسط العائد على الأصول ٣,٣%، وهو مستوى أقل قليلاً من العائد على الخصوم الذي بلغ ٣,٥%.



٥- ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى أن فائض الحساب الجاري قد يكون منخفضاً للغاية، وإن كانت النتائج تتوقف على الافتراضات المستخدمة واختيار الدخل السنوي. ويتمثل المفهوم الذي يقوم عليه هذا المنهج في أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لكل الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساوياً لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصادرات غير النفطية. وللالتزام بهذا القيد، يتعين أن تختار الحكومة مساراً للواردات، ومعياراً للحساب الجاري بالتالي، من شأنه دعم

تحقيق العدالة بين الأجيال—وتوفير بعض المدخرات الوقائية لمواجهة تقلبات أسعار النفط—من خلال اختيار معدل ملائم لتراكم الأصول الأجنبية الصافية. وتُحسب مسارات الواردات ("الدخل السنوي أو قواعد التخصيص") وفق سيناريوهين مختلفين للسياسات: (١) الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد، و(٢) الدخل السنوي الحقيقي الثابت. ويُستخدم الدخل السنوي بنوعيه في الدراسات المتخصصة، ويمكن اشتقاقها من تعظيم دوال مرافق الخدمات الحكومية المعقولة.^٦ وتشير معايير الحساب الجاري التقديرية إلى أن رصيد الحساب الجاري الفعلي (في عام ٢٠١٦) والمتوقع (في السيناريو الأساسي) يتسقان مع حجم الدخل السنوي الحقيقي الثابت، ولكنهما أقل من مستوى الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. وبلغ عجز الحساب الجاري ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦، بينما يقدر معيار الحساب الجاري في منهج استمرارية المركز الخارجي في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٦,٣%

^٤ يعود التراجع في المركز الصافي لوضع الاستثمار الدولي المقيد خلال فترة إعداد التنبؤات إلى افتراض استمرار ارتفاع حجم بند السهو والخطأ وليس إلى حجم تدفقات الحساب الجاري المقيدة. وإذا كان بند السهو والخطأ يعكس تدفقات مالية خارجية غير مقيدة، فإن الحجم الحقيقي لصافي وضع الاستثمار الدولي سينجاوز التنبؤات.

^٥ بلغت احتياطات النفط المثبتة ٢٥٨ مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٥. غير أن تقديرات الاحتياطات المثبتة تغيرت تغيراً طفيفاً منذ عام ١٩٨٨ بالرغم من أن إنتاج النفط الكلي خلال هذه الفترة قارب ٩٠ مليار برميل. وتفترض توقعات الخبراء نمو إنتاج النفط بمعدل ثابت (٢%) بسبب الاستهلاك المحلي، ووصوله إلى مستوى الذروة عند ١٢,٩ مليون برميل في عام ٢٠٣٠ ليظل ثابتاً عند هذا المستوى لحين توقف إنتاج النفط. ويظل حجم الصادرات النفطية ثابتاً بعد عام ٢٠٣٠، ويكون نمو الإنتاج مدفوعاً بالاستهلاك المحلي، وترتفع أسعار النفط بنسبة ٢%، ويرتفع مخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٥%، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٤% بعد عام ٢٠٢٢. ويتم تطبيق خصم اسمي على إيرادات النفط المستقبلية بمقدار ٦%، وهو معدل العائد المفترض على الثروة المالية/صافي الأصول الأجنبية المحتفظ بها في الخارج، بينما يبلغ معدل النمو السكاني ١%.

^٦ راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي: Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009, "Exchange Rate Assessments: Methodologies for Oil Exporting Countries," IMF Working Paper 09/281.

من إجمالي الناتج المحلي و ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت على الترتيب (تنطوي هذه التقديرات على درجة كبيرة من عدم اليقين، وتتأثر بقيم المعلمات المفترضة). ووفقا للتقديرات، تبلغ فجوات الحساب الجاري المقابلة—أي التحسن اللازم في رصيد الحساب الجاري في الأجل المتوسط بحيث يتسق مع قواعد فرضية الدخل الدائم في نهاية فترة التوقعات— ١٠,٢% و ٤,٣% من إجمالي الناتج المحلي. وتبلغ تقديرات فجوة المالية العامة حسب التقديرات -١٨,٥% من إجمالي الناتج المحلي (قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد) و-١٤,١% من إجمالي الناتج المحلي (قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت)، ويُشتق حجم الفجوة في الحالتين من الفرق بين رصيد المالية العامة الفعلي ورصيد المالية العامة الذي يتسق مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال وفق قاعدة التخصيص المستخدمة. وفي حالة سد الفجوة الكبيرة في المالية العامة، يمكن بالتالي سد جزء كبير من فجوة الحساب الجاري.

٦- وتشير التقديرات القائمة على منهجية تقييم الأرصدة الخارجية - البسيطة (EBA-lite) إلى أن رصيد الحساب الجاري أقل من المعيار في عام ٢٠١٦. إذ بلغ معيار الحساب الجاري ٤,٤% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستوى فعلي قدره -٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي، وتنتج عنه فجوة تقديرية في الحساب الجاري تبلغ -٨,٣% من إجمالي الناتج المحلي وتنشأ

في الأساس عن أوضاع سياسة المالية العامة الحالية (الفرق بين سياسة المالية العامة الفعلية والمحددة). وتستند منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة إلى منهجية تقييم الأرصدة الخارجية وتطبق على مجموعة أكبر من البلدان. وتستخدم المنهجتان في إعداد تقديرات لمعايير وفجوات الحساب الجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في البلدان باستخدام نماذج الانحدار. ويُقصد بالمعايير المستويات التقديرية للحساب الجاري استنادا إلى الأساسيات الاقتصادية، ويُقصد بالفجوات انحرافات القيم المشاهدة عن المعايير. وتُعد التقديرات وفق منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة لمجموعة كبيرة من البلدان ذات الخصائص المختلفة

الحساب الجاري وحساب المالية العامة، القيم الفعلية وقيم المعايير		
المتوسط	الدخل السنوي الحقيقي	الدخل السنوي الحقيقي للفرد
٣,٤	٠,٤ ٣,٩- ٤,٣-	٦,٣ ٣,٩- ١٠,٢-
٢,٤	٠,٢ ١٣,٩- ١٤,١- ٤,٧	٤,٧ ١٣,٩- ١٨,٥- ١,٦
	معامل رصيد المالية العامة = ٠,٥٢٧	٤,٤ ٨,٣- ٨,٩-
	معامل رصيد المالية العامة = ٠,٧٤٢	١٣,٢- ٧,٨ ١٣,٩-
	معامل رصيد المالية العامة = ٠,٩١٩	٤,١ ٨,٠- ١٤,٥-
	معامل رصيد المالية العامة = ٠,٨٠٢	١,٧ ٧,١- ١٥,٠-

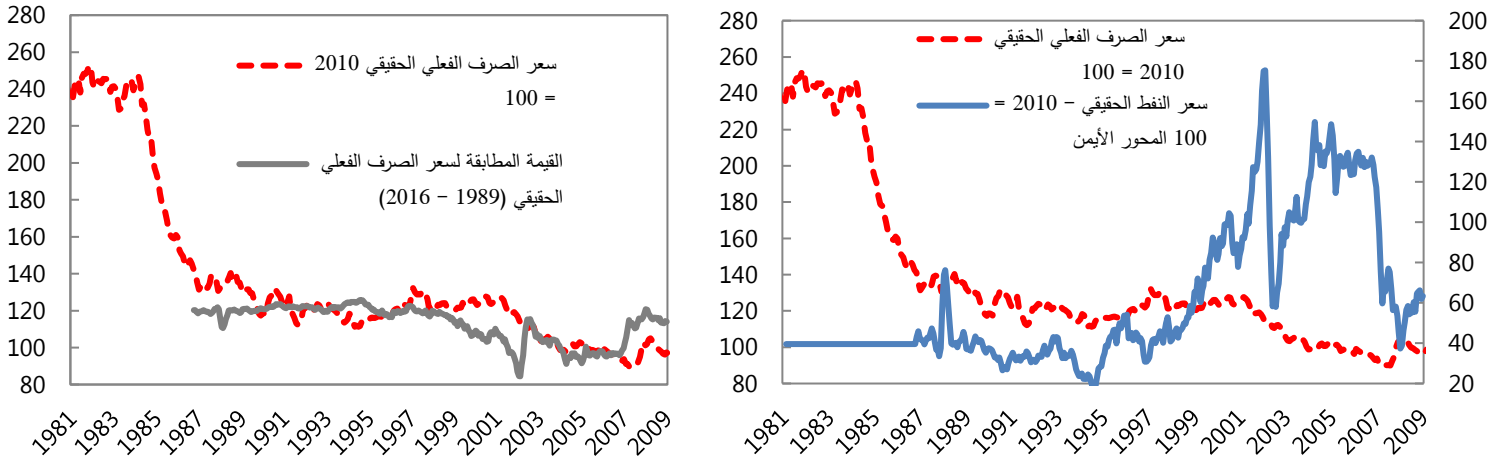
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ ما عدا مدفوعات متأخرات بقيمة ٣,٣% من إجمالي الناتج المحلي.

للغاية وبالتالي فإنها لا تراعي بالشكل الكافي جميع الخصائص المحددة للبلدان المصدرة للنفط (مثل الحاجة إلى الادخار لصالح الأجيال القادمة لأن الموارد النفطية غير متجددة). ووفقا لمواصفة بديلة يتم تقديرها باستخدام عينة من البلدان المصدرة للنفط ومجموعة أقل من المتغيرات الضابطة مقارنة بمنهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة (راجع دراسة Behar and Fouejjieu,

(2016)، يبلغ معيار الحساب الجاري ٤,١% من إجمالي الناتج المحلي وتبلغ فجوة الحساب الجاري ٨% من إجمالي الناتج المحلي.

٧- **وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا ملحوظا منذ أواخر عام ٢٠١٤.** وقد استمر ربط الريال بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ منذ عام ١٩٨٦. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤% في عام ٢٠١٦ وبنسبة ٢٠% منذ منتصف عام ٢٠١٤ مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. ومنذ مايو ٢٠١٧، لم يتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن متوسط مستواه في عام ٢٠١٦. وتراجعت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤٤% في عام ٢٠١٥ وبنسبة ١٢% في عام ٢٠١٦، ولكن يُتوقع ارتفاعها مجددا بنسبة ١٥% في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستواه المتوسط خلال ١٠ أعوام بنسبة ٢٠%، ومعظم الصادرات عبارة عن منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، ولا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على القدرة التنافسية. ونظرا لمحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والمنتجات المصنعة محليا التي تحتوي بدورها على عنصر كبير من مدخلات العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة، لا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على الطلب على الواردات من خلال قناة الإحلال. ووفقا لتقديرات خبراء الصندوق، تتراوح فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين ١٥% و ٢٥%، ومن المتوقع أن تنقل فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مع استمرار عملية ضبط أوضاع المالية العامة.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي في المملكة العربية السعودية



٨- **ويعود ربط الريال بالدولار الأمريكي بنفع كبير على المملكة العربية السعودية.** فبيتح ربط سعر الصرف للمملكة العربية السعودية ركيزة للسياسات استمرت لفترة طويلة وتتسم بالمصداقية. وسوف يعتمد تصحيح المركز الخارجي على سياسة المالية العامة وليس على سعر الصرف نظرا للارتباط الوثيق بين رصيد المالية العامة والمركز الخارجي وهيكل الاقتصاد السعودي، وهيمنة النفط والمنتجات المرتبطة بالنفط على الصادرات، ومحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والسلع المنتجة محليا.

التقييم العام	المملكة العربية السعودية	
<p>لتقييم العام: ظل المركز الخارجي في عام ٢٠١٦ أضعف بكثير من المستوى الذي يتسق مع الوصول إلى أوضاع سياسة المالية العامة المحيطة في الأجل المتوسط. ويتعين تنفيذ التصحيح المالي المقرر بنجاح خلال الأجل المتوسط بغرض تحسين رصيد الحساب الجاري ودعم نظام ربط سعر الصرف.</p> <p>ويتيح نظام ربط سعر الصرف ركيزة ذات مصداقية للسياسات في المملكة العربية السعودية، ولكن مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في وقت شهد تراجعاً في أسعار النفط. وسوف يعتمد التصحيح الخارجي على سياسة المالية العامة في المقام الأول نظراً للارتباط الوثيق بين رصيد المالية العامة والمركز الخارجي وهيكل الاقتصاد السعودي، وهيمنة النفط والمنتجات المرتبطة بالنفط على الصادرات، ومحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والسلع المنتجة محلياً.</p> <p>ولا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وبالرغم من السحب بقد كبير من الاحتياطيات منذ عام ٢٠١٥، لا يزال مستوى الاحتياطيات مريحاً للغاية حسب المقياس المعياري المستخدم لدى الصندوق، وإن كانت المنحدرات الخارجية غير كافية من منظور تحقيق العدالة بين الأجيال. ووفقاً لخطة الحكومة المقررة بشأن التصحيح المالي، ستراجع خسائر الاحتياطيات في الأجل المتوسط.</p> <p>الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: من الضروري تصحيح أوضاع المالية العامة في الأجل القصير إلى المتوسط بغية تعزيز الحساب الجاري ودعم نظام ربط سعر الصرف. وكانت الحكومة قد وضعت خطة للتصحيح المالي في إطار برنامج تحقيق التوازن المالي. وتستند خطة التصحيح تلك إلى تنفيذ إصلاحات إضافية في أسعار الطاقة واتخاذ تدابير جديدة على جانب الإيرادات غير النفطية والاستمرار في ضغط النفقات. ومن المتوقع أن يتراجع عجز المالية العامة الأولى غير النفطي تراجعاً كبيراً في الأجل المتوسط بما يؤدي إلى تقليص الفجوة الخارجية. كذلك سيستدعي دعم المركز الخارجي بمرور الوقت من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية تساعد على تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز قطاع السلع التجارية غير النفطية في الأجل المتوسط.</p>	<p>الخلفية: بلغ صافي الأصول الخارجية ٩٢% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٦. وتراجعت الأصول الخارجية بنسبة ٧,٣% من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠١٦ وبنسبة ١٢,٥% منذ وصولها إلى مستوى الذروة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٤، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وارتفعت الخصوم الخارجية بنسبة ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٦، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى القروض الجديدة. وتشير التوقعات إلى أن نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي ستواصل الانخفاض على المدى المتوسط لتصل إلى ٥٤% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. ولكن التفاصيل المتعلقة بتكوين الأصول الخارجية غير متاحة.</p> <p>التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وتمثل الأصول المتراكمة الكبيرة مدخرات من إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال القادمة وتضمن الحماية من التعرض للمخاطر نتيجة تقلب أسعار النفط.</p>	<p>مركز ومسار الأصول والخصوم الخارجية</p>
<p>الخلفية: تقلص عجز الحساب الجاري إلى ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ مقابل ٨,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. وتراجعت واردات السلع بنسبة ٢٢% مع خفض الإنفاق الحكومي، كما تراجعت الصادرات بنسبة ١٠% وهو ما يعود في الأساس إلى انخفاض أسعار النفط (تراجع حجم الواردات بنسبة ١٩%، بينما ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٤%)، مما أدى إلى تحسن ميزان السلع والخدمات بنسبة ٥% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يسجل رصيد الحساب الجاري فائضاً بسيطاً خلال عام ٢٠١٧ مع ارتفاع الإيرادات النفطية، وتسجيل فائض يبلغ ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.</p> <p>التقييم: يؤدي الاعتماد على النفط إلى مواجهة الحساب الجاري درجة مرتفعة من التقلب وتعرض تقييم المركز الخارجي لدرجة كبيرة من عدم اليقين. ويختلف تقدير فجوة الحساب الجاري وفقاً للمنهجية المستخدمة ويعكس بدرجة كبيرة ابتعاد الموقف الحالي لسياسة المالية العامة عن الوضع الذي يرغب الخبراء في تحقيقه على المدى المتوسط. وتبلغ الفجوة التقديرية -٨% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهج الرصيد الكلي ويتراوح حجمها من -٤,٣% إلى -١٠,٢% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهج استمرارية المركز الخارجي. ووفقاً لتقييم الخبراء، يبلغ حجم فجوة الحساب الجاري -٧,٧% من إجمالي الناتج المحلي، ويتراوح نطاق التقديرات من -٥,٧% إلى -٩,٧% من إجمالي الناتج المحلي.</p>	<p>الخلفية: ظل الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريالاً للدولار منذ عام ١٩٨٦. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤% في عام ٢٠١٦ وبنسبة ٢٠% منذ منتصف ٢٠١٤. ومنذ مايو ٢٠١٧، لم يتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن مستواه المتوسط في عام ٢٠١٦. وتراجعت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤٤% في عام ٢٠١٥ وبنسبة ١٢% في عام ٢٠١٦، ولكن يُتوقع ارتفاعها مجدداً بنسبة ١٥% في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستواه المتوسط خلال ١٠ أعوام بنسبة ٢٠%.</p> <p>التقييم: ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في وقت شهد تراجعاً حاداً في معدلات التبادل التجاري. غير أن معظم الصادرات عبارة عن نفط أو منتجات مرتبطة بالنفط، ولا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على القدرة التنافسية. ونظراً لمحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية التي تحتوي بدورها على عنصر كبير من مدخلات العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة، لا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على الطلب على الواردات من خلال قناة الإحلال. ووفقاً لتقديرات الخبراء، تبلغ فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين ١٥% و ٢٥%؛ ومن المتوقع أن تقلص فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مع استمرار عملية ضبط أوضاع المالية العامة.</p>	<p>الحساب الجاري</p>
<p>الخلفية: تباطأ صافي التدفقات المالية الخارجة في عام ٢٠١٦. وارتفعت التدفقات المالية الداخلة مدفوعة في الأساس بإصدار سندات الدين الحكومي. وظل بند السهو والخطأ كبيراً (٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي). واستمر تراجع احتياطيات النقد الأجنبي.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات. ويعد مركز الاحتياطيات القوي من أي مخاطر ومواطن ضعف وشبكة.</p>	<p>الخلفية: ظل الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريالاً للدولار منذ عام ١٩٨٦. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٤% في عام ٢٠١٦ وبنسبة ٢٠% منذ منتصف ٢٠١٤. ومنذ مايو ٢٠١٧، لم يتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي عن مستواه المتوسط في عام ٢٠١٦. وتراجعت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٤٤% في عام ٢٠١٥ وبنسبة ١٢% في عام ٢٠١٦، ولكن يُتوقع ارتفاعها مجدداً بنسبة ١٥% في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٦، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستواه المتوسط خلال ١٠ أعوام بنسبة ٢٠%.</p> <p>التقييم: ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في وقت شهد تراجعاً حاداً في معدلات التبادل التجاري. غير أن معظم الصادرات عبارة عن نفط أو منتجات مرتبطة بالنفط، ولا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على القدرة التنافسية. ونظراً لمحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية التي تحتوي بدورها على عنصر كبير من مدخلات العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة، لا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على الطلب على الواردات من خلال قناة الإحلال. ووفقاً لتقديرات الخبراء، تبلغ فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي بين ١٥% و ٢٥%؛ ومن المتوقع أن تقلص فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي مع استمرار عملية ضبط أوضاع المالية العامة.</p>	<p>سعر الصرف الحقيقي</p>
<p>الخلفية: تباطأ صافي التدفقات المالية الخارجة في عام ٢٠١٦. وارتفعت التدفقات المالية الداخلة مدفوعة في الأساس بإصدار سندات الدين الحكومي. وظل بند السهو والخطأ كبيراً (٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي). واستمر تراجع احتياطيات النقد الأجنبي.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات. ويعد مركز الاحتياطيات القوي من أي مخاطر ومواطن ضعف وشبكة.</p>	<p>الخلفية: تباطأ صافي التدفقات المالية الخارجة في عام ٢٠١٦. وارتفعت التدفقات المالية الداخلة مدفوعة في الأساس بإصدار سندات الدين الحكومي. وظل بند السهو والخطأ كبيراً (٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي). واستمر تراجع احتياطيات النقد الأجنبي.</p> <p>التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات. ويعد مركز الاحتياطيات القوي من أي مخاطر ومواطن ضعف وشبكة.</p>	<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات</p>

التقييم العام	المملكة العربية السعودية – تنمية	
	<p>الخلفية: تعكف الحكومة في الوقت الحالي على إنشاء صندوق الثروة السيادية من خلال توسيع نطاق صلاحيات صندوق الاستثمارات العامة. غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي تحفظ معظم الأصول الأجنبية للحكومة ضمن الاحتياطيات الدولية. وتراجعت الاحتياطيات إلى ٥٢٩ مليار دولار (أي ما يعادل ٨٢% من إجمالي الناتج المحلي، و٣٢ شهرا من الواردات، و٥٦٦% من مقياس الاحتياطيات المستخدم لدى الصندوق) في نهاية عام ٢٠١٦، مقابل ٧٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤.</p> <p>التقييم: للاحتياطيات دور مزدوج — الادخار لدوافع تحوطية وكذلك لصالح الأجيال القادمة. وتكفي الاحتياطيات بل وتزيد عن المستوى اللازم لتحقيق الأغراض التحوطية (حسب مقياس الصندوق). غير أنه يلزم تنفيذ عملية تصحيح مالي كبيرة في الأجل المتوسط للمساعدة في الحد من تراجع الاحتياطيات، ودعم ربط سعر الصرف، وتحقيق العدالة بين الأجيال. كذلك يتعين تحقيق فائض في الحساب الجاري وما ينتج عن ذلك من تراكم صافي وضع الاستثمار الدولي في الأجل المتوسط لضمان الادخار من الإيرادات النفطية على نحو يحقق العدالة بين الأجيال.</p>	<p>التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات</p>
	<p>١/ يرحب بتقدير صافي وضع الاستثمار الدولي بأقل من قيمته بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات (٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦) وعدم الاتساق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. وإذا كان بند السهو والخطأ يعكس تدفقات مالية خارجية، فسوف يُقَدَّر صافي وضع الاستثمار الدولي بأقل من قيمته. وقد وصل رصيد الحساب الجاري التراكمي خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠١٦ إلى تريليون دولار، بينما يبلغ صافي مركز الأصول في وضع الاستثمار الدولي ٠,٦ تريليون دولار.</p> <p>٢/ يعود تراجع المركز الصافي لوضع الاستثمار الدولي خلال فترة التذبذبات إلى افتراض استمرار ارتفاع حجم بند السهو والخطأ وليس إلى حجم تدفقات الحساب الجاري المقيدة.</p> <p>٣/ في ضوء مستويات إنتاج النفط الحالية، يؤدي تغير سعر النفط بمقدار دولار واحد إلى تغير مباشر في رصيد الحساب الجاري بمقدار ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي؛ ويفترض أن يبلغ سعر النفط ٥٠,٣ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٧، ليرتفع إلى ٥٢ دولارا أمريكيا في عام ٢٠٢٢ (مقابل ٤١,٥ دولارا في عام ٢٠١٦).</p> <p>٤/ التقييمات باستخدام منهجية تقييم الأرصدة الخارجية غير متاحة في حالة المملكة العربية السعودية. ونظر الخبراء في منهجيتين، بما فيها تلك التي تدمج الاعتبارات الخاصة عبر فترات زمنية متعددة والسائدة في الاقتصادات التي تشكل صادراتها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصادرات. وتشير التقديرات إلى أن معايير الحساب الجاري وفق منهج استمرارية المركز الخارجي بلغت ٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي و٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد وقاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت على الترتيب. وباستخدام منهج الرصيد الكلي، يقدر المعيار بنسبة ٤,٤% من إجمالي الناتج المحلي وفق منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة. ووفقا لمواصفة بديلة يتم تقديرها باستخدام عينة من البلدان المصدرة للنفط ومجموعة أقل من المتغيرات الضابطة (راجع دراسة (Behar and Fouejieu, 2016))، يبلغ معيار الحساب الجاري ٤,١% من إجمالي الناتج المحلي. وفي عام ٢٠١٦، بلغ عجز الحساب الجاري ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي. ووفقا للتقديرات، تبلغ فجوات الحساب الجاري المقابلة -١,٢% من إجمالي الناتج المحلي و-٤,٣% من إجمالي الناتج المحلي وفق منهج استمرارية المركز الخارجي وحوالي -٨% من إجمالي الناتج المحلي وفق منهج الرصيد الكلي. وتبلغ فجوة المالية العامة التقديرية -١٨,٥% من إجمالي الناتج المحلي (قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد) و-١٤,١% من إجمالي الناتج المحلي (قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت)، ويُشتق حجم الفجوة في الحالتين من الفرق بين رصيد المالية العامة المُعَدَّل ورصيد المالية العامة الذي يتسق مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال وفق قاعدة التخصيص المستخدمة.</p>	<p>ملحوظات مرجعية فنية</p>



المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧ -
مرفق المعلومات

٢٨ يونيو ٢٠١٧

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

إعداد

المحتويات

٢	العلاقات مع صندوق النقد الدولي
٦	العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
٨	قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٢٨ يونيو ٢٠١٧)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة:	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	٩٩٩٢,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٩٥٣٦,٨٨	٩٥,٤٤
مركز شريحة الاحتياطي	٤٥٥,٧٣	٤,٥٦
إقراض الصندوق		
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	٩٥٦,٢٥	
إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٦٦٨٢,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٥٤٧٥,١٥	٨١,٩٣

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

المرحلة المقبلة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
أصل الدين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الرسوم/الفائدة	٣,٣١	٦,٨٤	٦,٨٤	٦,٨٤	٦,٨٤
المجموع	٣,٣١	٦,٨٤	٦,٨٤	٦,٨٤	٦,٨٤

إقراض الصندوق والمنح:

تشارك المملكة العربية السعودية في الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) ويبلغ حجم ترتيباتها الائتمانية في ظل هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض ٥,٦٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بلغ الرصيد القائم الحالي في ظل هذه الترتيبات الائتمانية ٩٥٦,٢٥ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويرتبط الصندوق أيضا مع المملكة في اتفاق إقراض مصاحب

للاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) بما يعادل ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتم تجديده لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣. وفي أكتوبر ٢٠١٢ دخلت المملكة العربية السعودية في اتفاقية لشراء سندات مع الصندوق في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٢ بقيمة ٩,٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير خط دفاع ثان بعد موارد حصص العضوية وموارد "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وفي ديسمبر ٢٠١٦، تم تجديد هذه الاتفاقية في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٦، وكانت هذه المرة بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي. وكانت المملكة قد وافقت في مارس ٢٠٠١ على دعم الصندوق الاستثماري لموارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومبادرة "هيبك" باستثمارات بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، زيد حجم هذه الاستثمارات باستثمارات إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي قيمتها الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وإضافة إلى ذلك، وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ مليون دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر"، على أن يتم صرفها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت المملكة العربية السعودية مساهمات دعم إضافية للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطات العامة التي تمثل الأرباح الاستثمارية لبيع الذهب، وبلغت في مجملها ٧١,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للإقراض، قام صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بصفته أمين الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر بعقد اتفاق اقتراض مع "مؤسسة النقد العربي السعودي"، توفر المملكة بموجبه موارد جديدة للإقراض بمبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام سعر صرف لا يفرض قيوداً على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسمياً بالدولار الأمريكي اعتباراً من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطاً رسمياً بحقوق السحب الخاصة بسعر ٥,٢٦٢٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥% بالرغم من ربطه واقعياً بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر وسيط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهراً. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات خلال الفترة ١-١٢ مايو ٢٠١٦ في الرياض. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ١٨ يوليو ٢٠١٦ وتم نشره في ١٣ أكتوبر ٢٠١٦.

(<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=44328.0>)

المساعدة الفنية:

<p>تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، ٢٦ يناير-٦ فبراير ٢٠٠٨</p> <p>مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، ٢٢-٢٣ يناير ٢٠١١</p> <p>إحصاءات ميزان المدفوعات، ١٢-٢٣ مارس ٢٠١١</p> <p>إحصاءات الحسابات القومية، ٨-١٨ إبريل ٢٠١٢</p> <p>إحصاءات ميزان المدفوعات، ١١-٢٢ نوفمبر ٢٠١٢</p> <p>تقييم الممارسات ذات الصلة بالمعيار الخاص لنشر البيانات، ٩-١٩ مارس ٢٠١٣</p> <p>مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، ٢٧-٢٨ مايو ٢٠١٤</p> <p>الإحصاءات النقدية والمالية، ٦-١٧ ديسمبر ٢٠١٥</p> <p>إحصاءات مالية الحكومة، ٢٣ مارس-٧ إبريل ٢٠١٧</p>	<p>إدارة الإحصاءات</p>
<p>اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ٩-٢١ يناير ٢٠١٠</p> <p>اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ١-٥ فبراير ٢٠١٥</p> <p>إنشاء مكتب لإدارة الدين، ٢٠-٢٧ مارس ٢٠١٦</p> <p>إدارة السيولة، ١٢-٢٣ مارس ٢٠١٧</p>	<p>إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية</p>
<p>خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، ٢٥ فبراير-١١ مارس ٢٠٠٦</p> <p>الإدارة المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، ١٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦</p> <p>الإدارة الضريبية، ٦-١٩ نوفمبر ٢٠٠٦</p> <p>تعزيز إصلاحات عملية إعداد الميزانية، ٢٢ يناير-٢ فبراير ٢٠٠٨</p> <p>مؤسسات الموازنة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (بالمشاركة مع إدارة الإحصاءات)، ٢-٥ يونيو ٢٠١٢</p> <p>دورة تدريبية حول دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، إبريل ٢٠١٣</p> <p>حلقة تطبيقية تدريبية حول قواعد رصد المالية العامة الهيكلية كمرشد للسياسات، فبراير ٢٠١٤</p> <p>إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، ٢٦-٣١ يناير ٢٠١٦</p> <p>استحداث ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية: أهم قضايا تصميم السياسات، ٢٨ إبريل - ١٠ مايو ٢٠١٦</p> <p>الإدارة الضريبية (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية)، ١٧-٣٠ مايو ٢٠١٦، و ٢٣ أكتوبر - ٨ نوفمبر ٢٠١٦.</p> <p>إصلاحات أسعار الطاقة، سبتمبر ٢٠١٦</p> <p>تطبيق الضرائب الانتقائية، ١٤-٣٠ يناير ٢٠١٧، و ٢٧ فبراير - ٩ إبريل ٢٠١٧</p> <p>تعزيز وحدة المالية العامة الكلية، ١٤-٢٤ مايو ٢٠١٧</p>	<p>إدارة شؤون المالية العامة</p>

برنامج تقييم القطاع المالي

تم إيفاد البعثة الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي في يناير ٢٠٠٤
تم نشر تقرير "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ يونيو ٢٠٠٦. وتم نشر تحديث بيانات تقرير "تقييم استقرار القطاع
المالي" في ١٨ إبريل ٢٠١٢. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf>)
تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي" من ١٦-٣٠ إبريل ٢٠١١. وتم نشر تقييمات مفصلة لمدى مراعاة المعايير
والمواثيق في ١٩ يوليو ٢٠١٣. (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40793.0>)
أُفِدَت بعثات برنامج تقييم القطاع المالي في نوفمبر ٢٠١٦ وفبراير ٢٠١٧

إدارة الشؤون القانونية

بعثة تشخيص نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ١-١٢ نوفمبر ٢٠١٥
حلقة تطبيقية عن تحليل المخاطر في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٦-١٠ مارس ٢٠١٦
تصميم سياسة ضريبة القيمة المضافة، ٣٠ مايو - ١٢ يونيو ٢٠١٦
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مارس وسبتمبر ٢٠١٦

ممثل مقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ١٥ مايو ٢٠١٧)

البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) التابع للبنك الدولي مستمرا منذ عام ١٩٧٥ في إسداء المشورة بشأن السياسات إلى المملكة العربية السعودية والمساهمة في تنمية قدراتها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات.

ويهدف برنامج "الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة" إلى تقديم المشورة للمملكة في معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والمتمثلة في توفير فرص العمل الإنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع، وتحسين أداء نظامي التعليم والرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات المتغيرة، وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمارات، وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة ومنها المياه والكهرباء والمواصلات، وتقوية القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية، وقطاع السياحة.

وتشمل الأنشطة الاستشارية الجارية التي يقوم بها البنك الدولي عدة مجالات، منها الإدارة المالية العامة، وبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتطوير العمراني وإدارة المدن، وتقوية المؤسسات وبناء القدرات، وقضايا الفقر والحماية الاجتماعية، والعمل المتعلق بسياسة التوظيف بما في ذلك التركيز على إعانات البطالة، وتحسين جودة النظام التعليمي وارتباطه بالحياة العملية، وكفاءة القطاع الصحي، وكفاءة استخدام الطاقة، وتشريعات وسياسات قطاع الكهرباء، ووضع خطة لتنفيذ استراتيجية الموانئ الوطنية، وتقديم المشورة بشأن تعميق فهم التكلفة المالية والاقتصادية وقيمة موارد المياه في المملكة، وتقديم المشورة والدعم بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنقل وتقديم المساعدة في إنشاء هيئة النقل العام.

مؤسسة التمويل الدولية

تركز استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية على الاستثمار في معاملات مختارة من شأنها أن تضيف قيمة من حيث بناء المؤسسات وإنشاء أدوات مالية جديدة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص والمساعدة على تعبئة الاستثمارات بين بلدان الجنوب.

المشاركة في العمل مع مؤسسة التمويل الدولية:

استثمارات مباشرة مختارة: قامت مؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار في مجالات مختارة في القطاعات المالية ومنها تمويل المساكن والتأمين والتأجير والتمويل الأصغر وبلغ مجموع الالتزامات حوالي ٢٥٠ مليون دولار.

تشجيع التكامل الإقليمي: يسهم المستثمرون السعوديون بدور رئيسي في برنامج مؤسسة التمويل الدولية للاستثمارات بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق مزيد من التكامل الإقليمي. ومنذ عام ٢٠٠٧، قامت مؤسسة التمويل الدولية بتعبئة ما يزيد على ٢,٥ مليار دولار أمريكي من جهات راعية سعودية للاستثمار في بقية بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في بلدان الأسواق الصاعدة بما في ذلك بلدان في إفريقيا وشرق آسيا.

التعبئة: تعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحو وثيق مع المؤسسات العامة السعودية والمؤسسات المالية الدولية لاتخاذ مبادرات عالمية تفيد أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد أثمرت هذه الجهود عن توفير التزامات تبلغ نحو ١,٥ مليار دولار.

دعم علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تشارك مؤسسة التمويل الدولية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بفعالية بناء على تفويض جديد لهذه الشراكة وقعته مع وزارة الصحة. وتستند هذه المشاركة إلى النجاح السابق الذي أحرزته مؤسسة التمويل الدولية في مشروع مطار المدينة المنورة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث ساعدت على تعبئة أكثر من مليار دولار، وكذلك نجاحها في مشروع صالة الحجاج ومشروع تحلية المياه بنظام التناضح العكسي في مطار جدة.

زيادة إمكانات الحصول على تمويل: تساعد استشارات مؤسسة التمويل الدولية كذلك في زيادة فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل عن طريق تقديم الدعم لبناء القدرات وفي مجال حوكمة الشركات وكذلك توفير التدريب للبنوك على تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخاطر، والتمويل العقاري.

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ٢٨ يونيو ٢٠١٧)

أولا- تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة
<p>عام: رغم بعض جوانب القصور التي تشوب عملية توفير البيانات فهي كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. وأكثر المجالات تأثرا هي: إحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات القطاع الخارجي.</p>
<p>إحصاءات القطاع العيني:</p> <p>الحسابات القومية: استُخدمت سنة أساس جديدة لتقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوي هي ٢٠١٠ بدلا من سنة الأساس السابقة ١٩٩٩. وتتسم بيانات إجمالي الناتج المحلي المعدلة بأنها أشمل من حيث تغطية الخدمات، وتحديدًا خدمات التوزيع والخدمات المالية. وقد أدى هذا التعديل إلى ارتفاع توقعات مستوى إجمالي الناتج المحلي وكذلك المساهمات النسبية في إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي. وأدى استخدام سنة أساس جديدة إلى ارتفاع حصة إجمالي الناتج المحلي النفطي في ٢٠١٣ من ٢١% إلى ٤٣%. وتُشير لأول مرة في عام ٢٠١٦ مؤشر للإنتاج الصناعي على أساس ربع سنوي، وسوف تتحسن حداثة النشر هذا العام.</p> <p>إحصاءات الأسعار: تم مؤخرا تحديث الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار الجملة لتصبح ٢٠١٤. ويجري حاليا نشر مؤشر ربع سنوي لأسعار العقارات.</p> <p>إحصاءات سوق العمل: لا توجد في الوقت الحالي سلاسل زمنية رسمية للبيانات توفر تقسيما لبيانات التوظيف بين القطاعين العام والخاص.</p>
<p>إحصاءات مالية الحكومة: قامت الحكومة بإعادة تويبب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويستخدم إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في إبلاغ بيانات المالية العامة ونشرها، ورغم أن بيانات ما قبل ٢٠١٦ غير متوافرة وفق هذه الصيغة بعد.</p>
<p>الإحصاءات النقدية والمالية: تحسنت جودة البيانات النقدية وأصبحت هناك معلومات إضافية متاحة للاطلاع العام في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي. وأبلغت مؤسسة النقد العربي السعودي للصندوق البيانات النقدية الخاصة بالبنك المركزي وبنوك الإيداع النقدي لنشرها في تقرير الإحصاءات المالية الدولية. غير أن الحكومة لم تعتمد بعد استخدام "استمارات الإبلاغ الموحدة" وفقا لما يوصي به "دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها". وفي ديسمبر ٢٠١٥، أوفد الصندوق إلى المملكة بعثة المساعدة الفنية المعنية بالإحصاءات النقدية والمالية لمساعدة مؤسسة النقد العربي السعودي في تحويل بياناتها النقدية إلى "استمارات الإبلاغ الموحدة". ولا تتوفر بيانات تفصيلية عن ودائع الشركات والأسر والائتمان حسب القطاع. كذلك لا يتم نشر بيانات الميزانيات العمومية للشركات والأسر. وتضم الميزانية العمومية المنشورة لمؤسسة النقد العربي السعودي بندا كبيرا ومتزايدا لبيانات "خصوم أخرى" مما يعيق عملية التحليل.</p>
<p>الرقابة على القطاع المالي: تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإبلاغ الصندوق ببيانات مؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي، وتنتشر هذه البيانات على موقع الصندوق الإلكتروني لمؤشرات السلامة المالية (fsi.imf.org). وتتألف مؤشرات السلامة المالية المبلغة من ١٢ مؤشرا أساسيا و ٨ مؤشرات محبذة لجهات تلقي الودائع.</p>

<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تُنشر بيانات ربع سنوية عن "وضع الاستثمار الدولي" وإن كانت إحصاءات وضع الاستثمار الدولي تتسم بدرجة عالية من التجميع ويتعين تحسين نطاق التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لا سيما بالنسبة للقطاع الخاص. ومن المرجح أن البيانات الرسمية تعرض صافي وضع الاستثمار الدولي في المملكة بأقل كثيرا من قيمته الحقيقية، مما يرجع على الأرجح لعدم قيد التدفقات المالية الخاصة الخارجة على جانب الأصول إلى جانب عدم قيد التزامات الدين بالكامل. وينود السهو والخطأ كبيرة في بيانات ميزان المدفوعات. وتعمل الحكومة حاليا على تعزيز بيانات الحساب المالي، نظرا لضعف البيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمارات الأخرى. وهناك أوجه من عدم الاتساق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.</p>	
<p>ثانيا - معايير وجودة البيانات</p>	
<p>لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات.</p>	<p>تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (حاليا النظام العام المعزز لنشر البيانات) منذ عام ٢٠٠٨.</p>

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٢٨ يونيو ٢٠١٧)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٢٠١٧/٦/٢٢	٢٠١٧/٦/٢٢	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٥/٢٨	٢٠١٧/٤	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٥/٢٨	٢٠١٧/٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٥/٢٨	٢٠١٧/٤	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٥/٢٨	٢٠١٧/٤	الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٥/٢٨	٢٠١٧/٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
يومي	يومي	يومي	٢٠١٧/٦/٢٢	٢٠١٧/٦/٢٢	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٦/١٤	٢٠١٧/٤	مؤشر أسعار المستهلكين
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٧/٥/١١	الربع الأول ٢٠١٧	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٧/٥/١١	الربع الأول ٢٠١٧	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٧/٤/٢٨	الربع الرابع ٢٠١٦	ميزان الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٧/٥/٢٤	٢٠١٧/٣	صادرات وواردات السلع والخدمات
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٧/٤/٢٨	الربع الرابع ٢٠١٦	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		الربع الرابع ٢٠١٦	إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٧/٤/٢٨	الربع الرابع ٢٠١٦	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تتم تسويتها بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وسندات الخزنة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.